بنـــك لشـــا
LESHA BANK

خطوات
نحو
النمو
المستدام

التقرير السنوي
2022

حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني, أمير البلاد المفدى

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني, الأمير الوالد

المعلومات الرئيسية

رمز التداول
QSE: QFBQ

مجلس الإدارة

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

السيد محمد يوسف المانع
نائب الرئيس

السيد ابراهيم محمد ابراهيم الجيدة

السيد محمد ناصر الفهيد الهاجري

السيد عيسى محمد المهندي

السيد جاسم محمد الكعبي

السيد سعد ناصر الكعبي

الإدارة العليا

السيد عبدالرحمن توتونجي
الرئيس التنفيذي

السيد راجيش بانسل
المدير المالي

السيدة فوليا بلاس
رئيسة قسم المخاطر

السيد محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات

السيدة ريتا الحلو
رئيسة من قبل دائرة الشؤون القانونية والإلتزام وأمينة سر مجلس الإدارة

رقم الترخيص الصادر عن مركز قطر للمال
رقم: ٩١...

المدققون الخارجيون المعتمدون
شركة إرنست ويونغ
عيّنت من قبل الجمعية العمومية للسنة المالية ٢٠٢٢

المكتب الرئيسي المسجّل
الطابق الرابع، برج تورنادو، الخليج الغربي، الدوحة
رقم الهاتف: ٣٣٣٣ ٤٤٤٨ ٩٧٤ +
فاكس: ٣٥٦٠ ٤٤٤٨ ٩٧٤ +
الموقع الإلكتروني: www.leshabank.com

جدول المحتويات

الانتقال من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا ٦
لمحة عن الأداء المالي ٧
من نحن ٨
رسالة من رئيس مجلس الإدارة ١١
رسالة من الرئيس التنفيذي ١٥
قيادتنا
- مجلس الإدارة ٢٠
- فريق الإدارة ٢٢

الموظفون في بنك لِشا
- تخطيط القوى العاملة ٢٤
- التنوع والشمول ٢٥

استراتيجيتنا ونموذج عملنا ٢٦
مراجعة الأعمال
- الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات ٢٩
- الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات ٣٠
- الخزينة ٣٠
- إدارة الاستثمارات ٣١

مراجعة المبادئ الأساسية للرقابة المالية ٣٧
المراجعة التشغيلية
- قسم العمليات ٣٩
- قسم تكنولوجيا المعلومات ٣٩

مراجعة الضوابط
- إدارة المخاطر ٤٠
- التدقيق الداخلي ٤٠
- قسم الامتثال ومكافحة غسل الأموال ٤١
- الشؤون القانونية ٤١
- المدققون ٤١

هيئة الرقابة الشرعية ٤٢
تقرير هيئة الرقابة الشرعية ٤٣
حوكمة الشركات
- أبرز القرارات في مجال الحوكمة في عام ٢٠٢٢ ٤٥
- بيان الحوكمة من رئيس مجلس الإدارة ٤٦
- مقدمة ٤٧
- إطار الحوكمة ٤٧
- هيكل الملكية والمساهمون ٤٧
- مجلس الإدارة ٤٨
- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ٥٦
- الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية ٥٩
- حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية ٦٤
- حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين ٦٩
- الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ٦٩
- إفصاحات الحوكمة ٦٩
- تقرير المدققين الخارجيين عن حوكمة الشركة ٧٠
- تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية ٧٢
- تقييم مجلس الإدارة بشأن إطار الحوكمة والضوابط الداخلية ٧٥

البيانات المالية الموحدة
- تقرير مجلس الإدارة ٧٧
- تقرير مراقب الحسابات المستقل لمساهمي بنك لِشا ذ.م.م (عامة) ٨٠
- بيان المركز المالي ٨٤
- بيان الدخل الموحد ٨٥
- بيان التغيرات في حقوق الملكية ٨٦
- بيان التدفقات النقدية ٨٧
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة ٨٨

الجوائز ١٣٢

الانتقال من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا

عام من التحوّلات والتطوّر

اعتمدنا نهجاً مختلفاً ولجأنا إلى استراتيجية تجمع بين البساطة والبراغماتية، مستفيدين من شبكتنا الواسعة من الشراكات الدولية التي أبرمناها وقدرتنا على الحصول على معلومات أساسية تتعلق باتجاهات وتقلّبات السوق السائدة، لتحقيق انتعاش بالغ الأهمية، حيث صنّفتنا مجلة يوروموني مؤسسة رائدة في السوق القطري في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية لعام ٢٠٢٢. وإذ نركّز اهتمامنا على أسواق جديدة وفئات أصول جديدة، ونرغب في الانغماس في قابلية الإقدام على المخاطر المتزايدة لمستثمرينا وعملائنا، ونسعى إلى إيجاد طرق فريدة لإجراء الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والحصول عليها، اتضح لنا أنّنا بحاجة إلى زيادة عدد المواهب والموظفين الخبراء المشاركين في عملياتنا وتمهيد الطريق لمزيد من التفاعل والابتكار. لهذا السبب، وجدنا أنّ الفرصة مناسبة لتغيير علامتنا التجارية في عام ٢٠٢٢، وإرسال رسالة واضحة لعملائنا الحاليين ومساهمينا: "الأمور تتغير ونحن نعتمد اتجاهاً جديداً يستند إلى أهداف وطموحات أكبر".

وبناءً عليه، بات بنك قطر الأول يُعرف الآن ببنك لِشا، وقد اخترنا هذا الاسم لأنّنا فخورون بالإرث المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية الذي أسّسناه، وهو مستوحى من اسم مدينة في شمال قطر معروفة بمساهماتها في التقاليد القطرية، ما يعكس ارتباطنا الوثيق والعميق بجذورنا القطرية. لقد اختلفت أشياء كثيرة كجزء من عملية تغيير علامتنا التجارية، بما في ذلك البعض من استراتيجياتنا ومبادئنا الأساسية لاستهداف عوائد أعلى لمستثمرينا. وكذلك مقرّنا الرئيسي المسجّل ليتناسب مع الزيادة الكبيرة في طاقمنا التشغيلي، وكلّ ذلك مع التقيّد التام بالتزامنا الثابت تجاه مساهمينا وعملائنا، واحترامنا اللامتناهي لمبادئ الشريعة الإسلامية. وفي إطار إبراز قيمنا الأساسية الجديدة، ربطنا اسم لِشا بالعمر الطويل، والتميّز، والاستدامة، والصدق، والقدرة على التكيّف. ونحن متحمّسون للغاية للسير مع مساهمينا وعملائنا في رحلة مميّزة نأمل بأن تفتح أمامنا أسواقاً أخرى، وتسمح لنا باستكشاف قطاعات اقتصادية جديدة.

في حين تتسارع وتيرة التغيرات في العالم، وتتقدّم التكنولوجيا بمعدلات غير مسبوقة، وتشهد السياسات السائدة تعديلات مستمرة، من المرجح أن يتغيّر الهيكل الكامل للنظام الاجتماعي والاقتصادي العالمي خلال العقد المقبل. وفي ظل هذه الظروف، نجد أنفسنا أمام خيارين فقط، إما مواكبة العصر أو استباق التغيير، ذلك أنّ بنك لِشا يسعى إلى التركيز الكامل على الابتكار والتكيّف.

لمحة عن الأداء المالي

إجمالي الأصول

٥.٢ مليار (ر.ق) (٢٠٢٢)

٣.٢ مليار (ر.ق) (٢٠٢١)

٦٤% نمو

صافي الأرباح *

٧٥.٥ مليون (ر.ق) (٢٠٢٢)

الربع **٩** على التوالي

٢ أرباح للعام على التوالي

إجمالي الودائع

٣.١ مليار (ر.ق) (٢٠٢٢)

١.٩ مليار (ر.ق) (٢٠٢١)

٦٣% نمو

الدخل من الرسوم

٨٠.١ مليون (ر.ق) (٢٠٢٢)

٤٤.١ مليون (ر.ق) (٢٠٢١)

٨١% نمو

إجمالي الأصول تحت الإدارة

٥.٢ مليار (ر.ق) (٢٠٢٢)

٣.٨ مليار (ر.ق) (٢٠٢١)

٣٦% نمو

الدخل من محفظة الصكوك

٣٠.٣ مليون (ر.ق) (٢٠٢٢)

١٢.٤ مليون (ر.ق) (٢٠٢١)

١٤٥% نمو

نسبة كفاية رأس المال (بازل III)

إرتفعت من ١٨.١٪ في ٢٠٢١ إلى

٢٠.٥% في ٢٠٢٢

المحفظة الاستثمارية للبنك

٢.٤ مليار (ر.ق) (٢٠٢٢)

١.١ مليار (ر.ق) (٢٠٢١)

١١٧% نمو

* التي تُعزى إلى مساهمي البنك

من نحن

باعتبار أنّ بنك لِشا هو أول بنك مستقل متوافق مع الشريعة الإسلامية ومرخّص له من هيئة تنظيم مركز قطر للمال ومدرج في بورصة قطر، فهو يوفّر لعملائه مجموعة من الفرص الاستثمارية المغرية والحلول المالية المبتكرة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. تشمل منتجات وخدمات البنك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الاستثمارات البديلة التي تركز بشكل خاص على استثمارات الأسهم الخاصة والاستثمارات العقارية، وأنشطة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، بالإضافة الى أنشطة إدارة الخزينة والاستثمار.

وبما أنّ البنك يملك استراتيجية واضحة، وفريقاً متمرساً، وقاعدة قوية من المساهمين، فهو يُعتبر سبيلاً موثوقاً لعملائه الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية وذوي أعلى عائد صافٍ، والشركات والمؤسسات من مختلف الأحجام.

رؤيتنا

زيادة المشاركة الدولية والريادة العالمية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال توفير فرص استثمارية مبتكرة لتحقيق النمو المستدام.

قيمنا

العمر الطويل
من خلال شراكات طويلة الأجل تلبّي احتياجات العملاء النخبويين وتقدّم منتجات وخدمات مصرفية وحلولاً لإدارة الثروات.

التميّز
من خلال تقديم فرص ومنتجات وخدمات استثمارية مصمّمة خصيصاً من خلال الاستفادة من الموظفين ذوي الخبرة العالية داخل الشركة.

الاستدامة
من خلال استهداف الحرية المالية والتطلعات الشخصية للحلول والتجارب الدائمة، وتوفير المنتجات المتميّزة وفرص الاستثمار.

الصدق
من خلال الحفاظ على الشفافية والنزاهة مع المساهمين والعملاء وتطبيق أكثر معايير الامتثال للشريعة والحوكمة صرامةً.

القدرة على التكيّف
من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة لاستهداف أحدث الممارسات والتقنيات في عملياتنا، واعتماد استراتيجية تحوّل رقمي قوية.

رسالة من رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

السادة المساهمون الكرام

يسرني ويشرفني، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أن أقدم لكم النتائج المالية وملخص عن أبرز الأنشطة والأعمال للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ها نحن اليوم أمام فرص هائلة لمستقبل مشرق، لذا أرحّب بكم جميعاً على متن رحلة جديدة ننطلق من خلالها نحو تعزيز النموّ وتوسيع نطاق انتشارنا في الأسواق العالمية وزيادة الربحية الإجمالية، وذلك بعد تغيير اسم علامتنا التجارية من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا لنوضح بشكل ملموس مدى التزامنا بالنجاح في توجّهنا الجديد.

كان أداؤنا استثنائياً في العام الماضي، فقرّرنا وضع هدف رئيسي اعتباراً من عام ٢٠٢٢ وما بعده يتمثل في اعتبار أداء العام الماضي بمثابة نقطة انطلاق نحو إجراء تحسينات أكبر بدلاً من الاعتماد عليه كمعيار خضعت على أساسه جميع السنوات الأخرى للتقييم.

يتبدّل هيكل النظام الاجتماعي والاقتصادي العالمي بسرعة فائقة، ومن المتوقع أن تواجه الأسواق في جميع أنحاء العالم فترات من التقلّبات الكبيرة، لذا من الضروري برأينا أن نجد التوازن الصحيح بين نهج استثماري يتجه صعوداً وآخر نزولاً. ويفرض الوضع الراهن مطلباً أساسياً يتمثّل في تمتّع أيّ مؤسسة ترغب في إيجاد سبل للنموّ المستدام طويل الأجل بمعرفة عميقة بالسوق وبُعد نظر. ويستفيد بنك لِشا من جميع الموارد المتاحة له لضمان بقائه على اطلاع بأحدث التطوّرات في السوق.

وفي هذا الإطار، أمضينا العام في دراسة السوق بعناية، واغتنمنا بعض فرص الاستثمار في الأصول والاستحواذ على العقارات، من أجل استهداف تدفق ثابت للعائدات. وتضمّنت أبرز إنجازات عام ٢٠٢٢ التخارج من جيفرسون سكوير، والاستحواذ على عقارين جديدين من الدرجة الأولى في الولايات المتحدة هما مبنى غايتواي بلازا في فيرجينيا والمرحلة الثانية لشركة تكنولوجيا الرعاية الصحية. كما وفّرنا التمويل للمستثمرين القطريين بهدف الاستحواذ على حصة ١٠.٨٪ في شركة انيسمور للضيافة.

خلال هذا العام الفريد والمميّز الذي طبع دولة قطر جراء استضافتها بطولة كأس العالم FIFA ٢٠٢٢ ، تحقيق أرباح صافية وقدرها ٧٥,٥ مليون ريال قطري منسوبة إلى حاملي أسهم البنك، حيث حقق البنك الأرباح للسنة الثانية على التوالي وعلى مدى تسع أرباع متتالية.

لا شك في أنّنا تطوّرنا بشكل ملحوظ على مدار العام وشهدنا الكثير من التحسينات، أولاً كجزء من دولة ناجحة للغاية، وثانياً كمؤسسة تضمّ موظفين ومساهمين وعملاء مخلصين، ولا نخطط لإيقاف معدّل تقدّمنا وتطوّرنا في أيّ وقت في المستقبل القريب.

وكالعادة، أود أولاً أن أتوجه بكلمة امتنان صادقة إلى صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، الذي وضع رؤية تطلعية وطموحة لدولة قطر أبقتنا على المسار الصحيح لتحقيق نموّ وتطوّر كبيرين.

أتشرّف بأن أكون جزءاً من هذا المجلس الذي تم تشكيله حديثاً، وأود أن أعرب عن امتنان كبير للإدارة العليا لتفانيها وتفكيرها الاستراتيجي وحكمتها وإبداعها وأخلاقياتها في العمل الجديرة بالثناء. وبفضل جهودنا المشتركة، آمل بأن يشهد البنك نموّاً وتوسّعاً لا مثيل لهما في السنوات القادمة.

علاوة على ذلك، أود أن أتقدّم بالشكر للمنظمين على توجيهاتهم ودعمهم المستمر، ولا سيما مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وبورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية، وكذلك هيئة الرقابة الشرعية للدور الأساسي الذي تضطلع به في السماح للبنك بتحسين عملياته باستمرار وتقديم منتجات وخدمات أفضل، مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. كما أشكر عملاءنا مستثمرينا وشركاءنا التجاريين على ولائهم وثقتهم، حيث أنّهم يمثلون بعضاً من أهمّ أصول بنك لِشا.

وفي الختام، أتوجه بالشكر إليكم، مساهمينا الكرام، لعقد الجمعية العمومية العادية والموافقة على جميع تعديلات النظام الأساسي اللازمة لمساعدتنا في هذه الرحلة الجديدة والواعدة. وأعدكم بأنّنا سنبذل قصارى جهدنا لترون مدى أهمية دعمكم وولائكم لنا في المستقبل.

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

رسالة من الرئيس التنفيذي

تميّز العام ٢٠٢٢ بأهميته الكبرى بالنسبة إلى بنك قطر الأول كما عُرف سابقاً، حيث أثبتت استراتيجيات العمل الجديدة التي اعتمدناها في عام ٢٠٢٠ فعاليتها الكافية لتحقيق أرباح في ٩ أرباع متتالية ما منحنا ثقة تامّة للتركيز على النموّ والتوسّع، والسعي إلى ابتكار هوية جديدة تحمل اسم بنك لِشا.

اخترنا لعدة أسباب اسم لِشا لتمثيل علامتنا التجارية خلال المرحلة المقبلة من نموّنا وتطوّرنا كمؤسسة تجارية، ويكمن أهمّها في رغبتنا في تذكير عملائنا وأصحاب المصلحة على الدوام بالتزامنا الثابت بالتمسّك بجذورنا القطرية بينما نستكشف الأسواق الخارجية في السوق العالمية.

لقد شكّلت حكمة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى مصدر إلهام لنا جميعاً في سعينا لتحقيق التميّز، وساهمت خارطة الطريق التي وضعها صاحب السمو في بلوغ نموّ اقتصادي وتطوّر لا مثيل لهما تماشياً مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وبالتالي، سنفتخر دائماً بتراثنا القطري، سواء كنّا بنك قطر الأول أو بنك لِشا، وذلك بغض النظر عن المكانة التي سنحتلّها والمسار الذي سنسلكه خلال رحلة عملنا الجديدة.

أحدثت إعادة تصميم علامتنا التجارية ضجة كبيرة في الأوساط، وتزامنت مع الاستحواذ على المزيد من الأصول العقارية الرئيسية في الأسواق الخارجية. كما ترافق اسمنا الجديد مع فريق أكبر من الخبراء والمحترفين، سيعملون الآن في مكتبنا الرئيسي الجديد الواقع في الطابق الرابع من برج تورنادو في الكورنيش، الدوحة، والمجهّز بأدوات وموارد وتقنيات متطوّرة لسير أمثل للعمليات وتقديم تجربة عمل مُعزّزة. وعلاوة على ذلك، تمكّنا من تسليم جميع العمليات بنجاح إلى مجلس إدارة جديد يعمل على إيجاد طرق مستحدثة لزيادة أرباح البنك وتوسيع آفاقه المستقبلية. ويسرّنا الإعلان أنّ اسم بنك لِشا سيبرز كمنافس للبنوك الأخرى المحلية والدولية. وسعياً منّا إلى تعزيز مستويات السيولة، جمعنا أكثر من مليار ريال قطري من مستثمرينا، ونجحنا بزيادة رأس المال، ورفعنا أصولنا الخاضعة للإدارة لتصل إلى ٥٫٢ مليار ريال قطري بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. كما استطعنا زيادة دفتر الصكوك ليبلغ أكثر من مليار ريال قطري، وارتفاع القيمة الدفترية لقاعدة الودائع بنسبة ٦٣٪. وهذه ليست سوى بعض الإنجازات التي حققناها في العام الماضي.

على الصعيد التشغيلي، ركّزنا على الحفاظ على البراغماتية في نهج الاستثمار الذي اعتمدناه بالتزامن مع تعبئة جميع الموارد اللازمة لنا من أجل إجراء توقعات للسوق تساعد عملاءنا وأصحاب المصلحة في الوصول إلى الفرص الاستثمارية المتاحة ضمن النطاق الجغرافي للنشاط التجاري.

لا شكّ في أنّ ظروف الاقتصاد الكلي الحالية تبدو صعبة، على الرغم من ظهور علامات نموّ محتمل طويل الأجل في قطاعات سوق محددة. وتتطلب أوجه عدم اليقين والمتغيرات الكثيرة هذه العناية الواجبة والحذر اللازم لأعمالنا. وبالتالي، ركّزنا في عام ٢٠٢٢ على دراسة جميع الفرص التي يمكن الوصول إليها بعناية. وقد أدّى ذلك إلى العديد من الاستثمارات والأنشطة التجارية الرئيسية، بما في ذلك تمويل كونسورتيوم من المستثمرين القطريين بهدف الاستحواذ على حصة ١٠٫٨٪ في مجموعة إينيسمور، وهي واحدة من أكبر شركات الضيافة في العالم وأسرعها نموّاً.

لقد انتظرنا استقرار مقاييس الاقتصاد الكلّي بشكل طفيف واتضاح الصورة أكثر في سوق العقارات في الولايات المتحدة قبل التخارج بنجاح من جيفرسون سكوير مقابل معدل عائد داخلي متوقع بنسبة ٨٪ للمستثمرين، والاستحواذ على ملكية مكاتب متعددة المستأجرين الحاصلة على شهادة ليد الذهبية في ريتشموند والمشار إليها بمبنى غايتواي بلازا، وإتمام الصفقة للمرحلة الثانية من "الحرم الجامعي"، وهو مبنى مكتبي تبلغ مساحته ٢٠٠ ألف قدم مربع في كولومبوس أوهايو.

ساهمت أنشطتنا التجارية الإجمالية بتحقيق صافي ربح منسوب إلى مساهمي البنك بقيمة ٧٥٫٥ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٢، ما يمثل عاماً ثانياً من الأرباح المتواصلة.

زاد البنك أيضاً دخله من الرسوم وتوزيعات الأرباح من ٤٤٫١ مليون ريال قطري إلى ٨٠٫١ مليون ريال قطري، مسجّلاً نموّاً بنسبة ٨١٪، ونجح في إنجاز عملية إصدار الحقوق بقيمة ٥٠٠ مليون ريال قطري، من خلال التركيز على الملكية الخاصة والاستثمارات في العقارات والخزينة.

سطع نجم بنك لِشا عالمياً بفضل أدائه المميّز، وصنّفته مجلة يوروموني للمؤسسات الرائدة في السوق في فئة "رائد السوق" في الخدمات المصرفية الاستثمارية في قطر، ومنحته اعتماداً "عالي التقدير" لمبادراته في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، بالإضافة إلى "اعتماد بارز" تقديراً لخدماته في مجال "الحلول الرقمية" و"التمويل الإسلامي".

لقد أثمر هذا العام المميّز بإنجازاته عن وضع أسس واضحة وترسيخ طموحات جديدة. وقد بيّنت التطوّرات الأخيرة أنّ العقد المقبل سيشهد أهمّ مرحلة في التاريخ الاقتصادي الحديث، حيث يبدو المستقبل ملياً بالفرص لجميع المستثمرين. وسيستمر بنك لِشا في الاستفادة من موارده الحالية بغض النظر عن الصعوبات والتحديات التي تحيط بالمشهد الاستثماري العالمي، وسيواصل العمل على توسيع مجموعته من الموارد القابلة للنشر من أجل المساعدة في مواجهة التغيّرات والتقلّبات المتوقّعة في السوق. كان وما زال هدفنا الرئيسي يتمثل في تأمين تدفقات دخل ثابتة لمساهمينا ومستثمرينا ولن يتغيّر.

أود أن أتوجّه بالشكر لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على ثقتهم وتوجيههم وحكمتهم، وأتمنى لهم مرحلة مكلّلة بالنجاح خلال هذه السنوات الثلاث المقبلة، وكذلك لموظفينا الذين أظهروا تفانياً وأخلاقيات عمل وقدرة على التكيف لا مثيل له خلال فترة التغييرات الرئيسية هذه. ونحن مدينون بالامتنان الكبير أيضاً للسلطات التنظيمية التي حمت بلدنا وتأكّدت من امتثالنا لأحدث السياسات وأفضل الممارسات الدولية، ولمساهمينا على دعمهم الثابت والوفي. وأخيراً، لا بد لي من توجيه كلمة شكر خاصة لعملائنا وأصحاب المصلحة على ولائهم وإيمانهم بمهمتنا وقدراتنا وجودة خدماتنا ومنتجاتنا. وأعدكم بأنّنا سنواصل بذل جهودنا الحثيثة لنيل رضاكم الذي نعتبره أعظم استثماراتنا.

بارك الله في خطواتنا ومساعينا المقبلة للارتقاء بمكانة البنك وقيادته نحو المزيد من النجاح وحفظ دولتنا الحبيبة في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

مع أطيب التمنيات،

السيد عبدالرحمن توتونجي
الرئيس التنفيذي

قيادتنا

يلتزم مجلس إدارة بنك لِشا بأعلى المعايير وأفضل الممارسات الدولية للخدمات المصرفية الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويعمل أعضاؤه باستمرار لتأكيد هدفهم المتمثل بتقديم أجود الخدمات لمساهمي البنك وعملائه. ويؤمن مجلس الإدارة إيماناً راسخاً بتعزيز ثقافة التفاني والابتكار في جميع أنحاء المؤسسة، ويسعى بلا كلل إلى غرس قيم الأمانة والنزاهة والشفافية والمسؤولية والعدالة والمساواة والإنصاف بين موظفي بنك لِشا.

مجلس الإدارة

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي

ممثلاً عن شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.
أعيد تعيينه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي

أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد ابراهيم الجيدة
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد محمد الهاجري
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد عيسى محمد المهندي
عضو غير تنفيذي
ممثلاً عن شركة شيفت ذ.م.م.

انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد جاسم محمد الكعبي
عضو غير تنفيذي

ممثلاً عن شركة بروق التجارية ذ.م.م
عُيّن عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد سعد ناصر الكعبي
عضو غير تنفيذي

ممثلاً عن الوجبة لتطوير الاعمال
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

فريق الإدارة

السيد عبدالرحمن توتونجي
الرئيس التنفيذى
تم تعيينه في ١٢ أبريل ٢٠٢١

السيد محمد أبو خلف
رئيس قسم الخزينة
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠
عدد الأسهم المملوكة: ٣٥٠,٠٠٠ (٠,٠٣%)

السيدة ريتا الحلو
رئيسة قسم الشؤون القانونية
والامتثال وأمينة سر مجلس الإدارة
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

السيد راجيش بانسال
المدير المالي
تم تعيينه في عام ٢٠٢١

السيدة فوليا بلاس
رئيسة قسم إدارة المخاطر
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

السيد محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

السيد بريم أناند كاسيلينغام
رئيس قسم العمليات
تم تعيينه في عام ٢٠١٥

السيد أحمد أبو العلا
رئيس قسم خدمات الشركات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

السيد الكسندر برناساو
مدير الاستثمارات العقارية
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

السيد صهيب المبروك
رئيس قسم الملكية الخاصة
والخدمات المصرفية للشركات
تم تعيينه في عام ٢٠١٤

السيدة ثنوى النعيمي
رئيسة الخدمات المصرفية الخاصة
وإدارة الثروات
تم تعيينها في عام ٢٠١٤

السيد أنوف أسكر
رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات
تم تعيينه في عام ٢٠٢١

ميرنا النقاش
رئيسة التسويق والاتصالات
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

السيد محمد ظاهر
رئيس المكتب الوسيط
تم تعيينه في عام ٢٠٢٢

موظفو بنك لِشا

تخطيط القوى العاملة

أولى بنك لِشا منذ تأسيسه أهمية كبرى لتوفير بيئة ديناميكية ومهنية وإبداعية في مكان العمل. وتشكّل الموارد البشرية العامل المحفز لاستمرارية البنك وحجر الزاوية للتقدّم التشغيلي والتجاري وهيكله التنظيمي. خلال عام ٢٠٢٢، ركّز بنك لِشا على تحسين سياسات الموارد البشرية وإجراءات التشغيل القياسية، بالإضافة إلى الحلول التي تعزّز تحفيز الموظفين وتزيد من إنتاجيتهم.

يشجع بنك لِشا على اعتماد بيئة عمل إيجابية تغذي الإبداع والمشاركة والابتكار، من خلال أنشطة تتراوح من المجتمعات التي تهمّ البنك إلى النشرات الإخبارية الرقمية التفاعلية للموظفين، إلى جانب اغتنام كلّ فرصة لإظهار التقدير لإنجازات موظفيه.

وفي عام ٢٠٢٢، لعبت إدارة الموارد البشرية دوراً رئيسياً في توفير المواهب والخبرات الجديدة لدعم التوجه الاستراتيجي الجديد للبنك وزيادة متطلباته التشغيلية. كما ساعدت الإدارة البنك بشكل فاعل أثناء النقلة النوعية الأخيرة التي أحدثها من خلال اختيار الأفراد بشكل استباقي لشغل مناصب عليا. علاوة على ذلك، حين تم تغيير اسم بنك قطر الأول إلى لِشا وكان من الضروري اختيار مقرّ جديد، كانت إدارة الموارد البشرية في طليعة الإدارات التي سهّلت عملية الانتقال الشاملة.

في إطار تطوير خططه، يسعى بنك لِشا باستمرار إلى إنشاء إطار رأس المال البشري المطلوب بهدف بناء قوة عاملة تتميّز بالقوة والإبداع والتفكير المستقبلي، قادرة على تقديم مستوى الابتكار والجودة بما يتماشى مع استراتيجيات الأعمال القوية للبنك.

عطلة نهاية الأسبوع العالمية للرفاهية

يوم البيئة العالمي

التنوع والشمول

في الواقع، يشارك موظفو بنك لِشا بنشاط في إدارة الأداء والتنظيم الذاتي لتعظيم إمكاناتهم، وتعزيز تطويرهم الذاتي، والمساهمة في الأهداف والغايات الاستراتيجية البعيدة المدى للبنك.
وهم يؤمنون قبل كلّ شيء بقيمة الوحدة والتضامن عندما يتعلق الأمر بمواجهة التحديات الصعبة، ويلتزمون بشدة ببلوغ التميّز، ما سيشكّل بدون أدنى شكّ نقطة مهمّة نحو تحقيق هدف البنك الشامل والمتمثل في التوسع العالمي والنمو المستدام. تسعى إدارة الموارد البشرية والإدارة العليا باستمرار لإيجاد طرق جديدة لتعزيز مشاركة الموظفين وزيادة شغفهم ونشاطهم، وترسيخ شعورهم بأنّهم جزء من عائلة لِشا، بغض النظر عن خلفيتهم، سواء كانت ثقافية أو عرقية أو دينية أو اجتماعية.
ونحن ملتزمون للغاية بتزويد الموظفين من جميع المستويات ببيئة عمل مريحة وبنّاءة تتيح لهم تقديم أفضل، وذلك لصالح عملائنا وأهدافهم وتطلعاتهم المهنية.

حملة التوعية حول سرطان الثدي

ورشة عمل للتوعية حول التوحد

استراتيجيتنا ونموذج عملنا

في حين يحافظ بنك لِشا على مرونته وقدرته على التكيّف بدرجة كبيرة مع التغيرات في ظروف السوق السائدة، لا سيما خلال هذا العصر من التطوّر التكنولوجي السريع وتبادل المعلومات، يبقى التخطيط الاستراتيجي القائم على مجموعات البيانات الموثوقة احتمالياً جزءاً أساسياً من إدارة الأعمال. وعلى هذا النحو، وضعنا استراتيجية جديدة لتوجيه عملياتنا التجارية بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، أشرنا إليها باسم استراتيجية ٢٠٢٥ "Strategy٢٠٢٥"، وهي مستوحاة من رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. تركّز هذه الاستراتيجية التي وافق عليها مجلس الإدارة لتكون بمثابة خارطة طريق بالنسبة لأهداف وأنشطة أعمالنا في السنوات الثلاث المقبلة، على ثلاث عمليات رئيسية هي: **التطوير والتحسين والانتقال**

التطوير

يتمحور هذا الجزء من الاستراتيجية حول تطوير نماذج الأعمال والمنتجات الحالية، لا سيما تلك التي حظيت بإقبال واسع من جانب بعض العملاء مثل نموذج الاستثمار العقاري وحقوق الملكية المستند إلى الأصول الخاضعة للإدارة.

التحسين

يتعلق هذا الجزء من الاستراتيجية في المقام الأول بتحسين الأداء التشغيلي من خلال وضع معايير موحدة وتعزيز التشغيل الآلي لزيادة الإنتاجية والكفاءة والفعالية وتقديم تجربة أفضل للعملاء بشكل عام.

الانتقال

يركز هذا الجزء من الاستراتيجية على تطوير مصادر دخل جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتوسيع قاعدة إدارة الثروات في البنك بطريقة تساهم في توسيع نطاق المنتجات المتاحة للعملاء.

باختصار، يمكن أن تتبع استراتيجية بنك لِشا الجديدة عملية بسيطة إنما فعّالة من ٥ خطوات:

١
جمع تمويل طويل الأجل للمساعدة في خطة بنك لِشا للنموّ والتوسّع

٢
الاستفادة من الخبرة الداخلية لتوفير أفضل المنتجات الاستثمارية للمستثمرين

٣
زيادة وتنويع مجموعة منتجات إدارة الثروات

٤
توسيع قاعدة العملاء النشطة للبنك مع التركيز بشكل أساسي على خدمة العملاء

٥
استمرار التركيز على الضوابط وإطار الحوكمة

مراجعة الأعمال

بهدف مراجعة كل المجالات التي ينشط فيها بنك لِشا، ستشمل مراجعة الأعمال ما يلي:

الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات
الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات
الخزينة
إدارة الاستثمارات

الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

يدرك بنك لِشا أنّ الخدمات المصرفية الخاصة تهدف أولاً وقبل كلّ شيء إلى بناء علاقات قوية وبنّاءة مع العملاء. عندما يطلب العملاء الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية خدماتنا الخاصة بإدارة الثروات والأصول، وإدارة المحافظ والاستثمار، فضلاً عن خدمات الخزينة، فإنّهم يفعلون ذلك في الأساس نتيجة مصداقيتنا وشفافيتنا. تتميّز خدماتنا المصرفية الخاصة بأنّها متنوّعة وخاصة ومريحة وقابلة للتخصيص. وتعمل وحدة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك لِشا بمثابة نقطة خدمات موحدة لمجموعة من الخدمات والمنتجات المتميزة والفاخرة للعملاء الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية وذوي أعلى عائد صافٍ، بهدف الاستفادة من المعرفة العميقة بالسوق، والتواصل العالمي والوصول إلى فرص استثمارية فريدة، من أجل تقديم تجربة مصرفية خاصة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويتمثل هدفنا الرئيسي في تأسيس شراكة طويلة الأمد بين الأجيال مع عملائنا.

التداول والخزينة

يوفر بنك قطر الأول لعملائه خدمة الإدارة الشاملة للخزينة بهدف المساعدة في تلبية جميع احتياجاتهم المصرفية والاستثمارية، بما في ذلك إدارة النقد وتنفيذ الصفقات.

إدارة الاستثمارات

بالاعتماد على مواردنا المكثفة وخبرتنا الواسعة، نقوم باستثمارات إما على أساس تقديري أو استشاري عبر مجموعة كاملة من فئات الأصول، لضمان أن تستهدف مشورتنا وخدماتنا ومنتجاتنا وعروضنا الاحتياجات والرغبات الوظيفية لعملائنا.

ويحرص البنك أيضاً على توفير خدمات مميزة إلى عملائه من النخبة بواسطة فريق متخصص مكوّن من أعضاء يتمتعون بخبرة اكتسبوها من خلال العمل في أكبر البنوك المحلية والعالمية، كما أنّ شبكتنا الواسعة من الشركاء الدوليين في المراكز المالية الدولية الكبرى تضيف عنصر الفعالية والمرونة الفائقة إلى التجربة المصرفية الفاخرة التي نقدمها إلى العملاء.

الاستثمارات البديلة

يبقى البنك في حالة ترقّب دائم لفرص الاستثمار المميّزة في السوق العالمية، مستخدماً شبكة اتصالاته وشركائه بالإضافة إلى خبرته في مجال الاستثمارات البديلة الداخلية التي تركز على الملكية الخاصة والعقارات.

الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات

في حين يبحث بنك لِشا بنشاط تام عن فرص استثمارية جديدة في السوق، لا تزال الملكية الخاصة تشكّل مجال عمل رئيسي يعتمد عليه البنك. واستناداً إلى بيانات السوق المتاحة للجمهور (تقارير بريكين للبدائل العالمية ٢٠٢٢)، تبيّن أنّ صفقات الملكية الخاصة تتفوّق في الأداء على الأسهم العامة، وتحقق عوائد مطلقة عالية للمستثمرين، وتحتفظ بالشركات لفترة أطول وتتفوق على جميع فئات الأصول من حيث معدل العائد الداخلي. وقد أظهرت استثمارات الملكية الخاصة أيضاً مستوى عالياً من المرونة في العقد الماضي، لا سيما خلال الفترة الأخيرة من الاضطرابات غير المسبوقة وعدم اليقين والتغيير استعادت بعدها قوّتها وثباتها أكثر من أيّ وقت مضى. من المعلوم أنّ للتوسّع والنموّ نصيبهما العادل من المخاطر، لذا فإنّ إنشاء أساس متين في شكل محفظة ملكية خاصة متنوّعة ومبنيّة بشكل استراتيجي هو أمر ضروري خلال هذه المرحلة الجديدة من عمليات بنك لِشا.

موجز عن أبرز إنجازات عام ٢٠٢٢

اختار بنك لِشا في عام ٢٠٢٢ تمويل كونسورتيوم من المستثمرين القطريين بهدف الاستحواذ على حصة ١٠.٨٪ في مجموعة إينيسمور، وهي واحدة من أكبر شركات الضيافة في العالم وأسرعها نموّاً، مملوكة بغالبيتها من مجموعة شركات الضيافة الدولية، أكور. دعم البنك تمويل المحفظة الاستثمارية للكونسورتيوم من خلال توفير مبلغ من التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. واصل البنك جهوده للحد من مخاطر الخدمات المصرفية للشركات من خلال عمليات الاسترداد الرئيسية.

إزاء هذه النتائج، يواصل قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات العمل على تحديث سياساته وإجراءاته لتبسيط المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة لعملائنا، وتحسين الرقابة على محفظة الأصول الحالية للبنك بطريقة تهدف إلى تعظيم قيمتها. وتُعتبر عمليتا الاستحواذ الرئيسيتان في عام ٢٠٢٢ خير دليل على عمق معرفة بنك لِشا بالسوق، وشبكته الواسعة من الشركاء، وحرصه على اغتنام كلّ الفرص الممكنة.

الخزينة

ركّز بنك لِشا في عام ٢٠٢٢ على تنفيذ استراتيجيات ديناميكية لإدارة الأصول والخصوم من شأنها أن تساعد في تحسين ميزانيته العمومية عن طريق تعديل فئات الأصول المتاحة لتلائم بعض ظروف السوق السائدة. وبالإضافة إلى ذلك، نفّذ البنك عدداً من التقنيات لتعظيم أرباحه مثل التحايل على تأثير زيادات التكلفة من خلال استهداف الموارد ذات الأسعار المنخفضة، والتأكد من إعادة تسعير الأصول أو إعادة توازنها بطريقة يُحتمل أن تدعم الأرباح، وتجنّب مخاطر الاستثمار المحتملة، وتوسيع متوسط حجم عمليات البنك من خلال إضافة العديد من الأطراف المقابلة الجديدة محلياً وإقليمياً ودولياً، وتثقيف وتدريب الموظفين لتوسيع قدراتهم ومهاراتهم، واعتماد طرق جديدة ومبتكرة للتعامل مع تقلّب أصول السوق المستهدفة.

وخصّص بنك لِشا مكتباً مكلّفاً بضمان التعامل مع ودائع العملاء بطريقة أفضل. كما يعمل فريق الخزينة التابع له باستمرار على تطوير منتجات خزينة جديدة متميزة يمكنها تلبية الاحتياجات والمتطلبات عالية المستوى لعملائه، مع التركيز في الوقت نفسه على توسيع نطاق تفويضات الصكوك النشطة التي يديرها البنك بالنيابة عن عملائه. يعمل بنك لِشا بنشاط على توسيع شبكته الواسعة من الشركاء والعلاقات في مجال الخدمات المصرفية، والتي تشمل كلاً من البنوك والتكتلات والشركات والمؤسسات المحلية والدولية، ليغتنم أيّ فرصة استثمارية جديدة على الفور قد تكون مفيدة لعملائه. ويملك البنك محفظة صكوك تعمل كمصدر محتمل للدخل والسيولة.

إدارة الاستثمار | العقارات

استفاد البنك من خبرة موظفي قسم الاستثمار اللامعين ليعود باستراتيجية استثمار قوية. وأثناء تنفيذ استراتيجيته الجديدة، ركّز بنك لِشا على تحسين إدارة أصوله الموروثة وتبنّى بصورة متزامنة نموذجاً جديداً قائماً على الدخل من الرسوم يتمحور حول قطاع العقارات، مع إيلاء اهتمام خاص بالأسواق الجديدة التي تلقى إقبالاً أكبر من الجهات المستثمرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة. هذا النموذج الجديد نمت قيمة الأصول الخاضعة للإدارة الى ٣.٩ مليون في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الاستحواذ على أصول عقارية جديدة

في عام ٢٠٢٢، واجه العديد من قطاعات سوق العقارات في الولايات المتحدة أنواعاً مختلفة من التأثيرات المعاكسة، بحيث تطلّب الاستمرار في تنفيذ هذه الاستراتيجية المعتمدة حديثاً معرفة هائلة وشبكات موسّعة وحشد المزيد من الموارد البشرية.

أدى النهج الدقيق الذي اعتمده بنك لِشا في التعامل مع تقلّبات سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى انخفاض مستوى النشاط حتى النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، حيث انطلق العام بتخارج ناجح من جيفرسون سكوير في نهاية مايو. استحوذ بنك لِشا في يونيو ٢٠١٧ على مبنى «جيفرسون سكوير»، وهو واحد من عدة عقارات سكنية للعائلات من الفئة أ المنتشرة في وسط مدينة بالتيمور، حيث يضم أكثر من ٣٠٠ شقة ويقع على مقربة من جامعة جون هوبكنز. ويُعد مبنى «جيفرسون سكوير» ثاني عقار أمريكي ينجح بنك لِشا في التخارج منه بعد مشروع شقق كينيدي مقابل معدل عائد داخلي متوقع بنسبة ٨% للمستثمرين.

وفي ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، لاحظ بنك لِشا أنّ النمو الاقتصادي لريتشموند في ولاية فيرجينيا يتفوّق بشكل محتمل على الاقتصاد الأمريكي الأكبر عبر مقاييس مختلفة، فانتقل إلى إجراء استثماره المباشر الثالث عشر في إطار استراتيجية الاستثمار العقاري الجديدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، واستحواذه الحادي عشر على العقارات في الولايات المتحدة بهدف توسيع وجوده في سوق العقارات في الولايات المتحدة. فاستهدف الاستحواذ مبنى المكاتب متعدد المستأجرين غاينواي بلازا، الحائز على شهادة ليد الذهبية وفق أعلى معايير الجودة وأفضل مصنعية مع إطلالات لا تحجب على وسط مدينة ريتشموند ونهر جيمس. يتميز العقار بقربه من عدد كبير من المحال التجارية والمساكن العصرية ومراكز الترفيه والفن، ما يجذب المستأجرين. ويضم مقرات رئيسة لشركات بارزة مع إيجارات طويلة الأجل ذات وتيرة تصاعدية. ونظراً لوجود عوائق كبيرة وعدم وجود أي مشاريع مماثلة مستقبلية في الأفق، يوفر هذا المبنى للمستثمرين فرصة للاستثمار في أصول هي الأفضل في فئتها في السوق في سوق متنامية وذات طلب عليها.

أنهى بنك لِشا العام بالاستحواذ على عقاره الثاني عشر في الولايات المتحدة في نوفمبر، حيث وضع يده على المرحلة الثانية من المقر الرئيسي لشركة تكنولوجيا الرعاية الصحية في كولومبوس بولاية أوهايو، بعد الاستحواذ الناجح على المرحلة الأولى من الحرم الجامعي في أبريل ٢٠٢١. يُذكر أنّ الحرم الجامعي هو المرحلة الثانية من عقار مكوّن من مبنيين تم إنجازه مؤخراً في أكتوبر ٢٠٢٢، وتم تشييد المبنى الذكي بالكامل ليناسب ٢٢٠ ألف قدم مربع من المكاتب ذات التصميم المميز بهندسة معمارية مذهلة تهدف إلى الحصول على شهادتي نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (ليد) وشهادة (ويل) للسلامة الصحية البلاتينيتين. ويشار إلى أنّ المبنى مؤجر بنسبة ١٠٠% على أساس طويل الأجل لشركة أمريكية تعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات الصحية، حيث ترد الشركة الأم الخاصة بها ضمن قائمة فورتشن (Fortune) للشركات العشر الأسرع نمواً.

التنويع والخطط المستقبلية

بالنظر إلى أنّ نموذج الاستثمار الجديد الذي انتهجه بنك لِشا قد نجح في كسر سلسلة الخسائر وفي تحقيق أرباح لبعض مستثمريه، الأمر الذي زاد من ثقتهم في فلسفة أعماله الجديدة وتوجهها، يخطط البنك اليوم لتنويع مصادر دخله ومحفظته الاستثمارية من خلال استكشاف أسواق جديدة تلبي التوقعات العالية لعملائه.

ففي حين أنّ بنك لِشا حريص على العوائد التي ستنجم عن نموذج الاستثمار العقاري المحسّن، إلا أنه متحمس أيضاً بشأن آفاق الاستثمار المختلفة التي يمكن العثور عليها في التقنيات الرفيعة المستوى، وكذلك تلك التي يمكن أن تنبع من الابتكارات المرتبطة بالتحول الرقمي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بنك لِشا يأخذ دوره على محمل الجد، وهو يدرك تماماً أنّ عملاءه النخبة سيجدون إمكانية الاستثمار في القطاع التكنولوجي والرقمي ملفتة للغاية. وعليه، بدأ فريق بنك قطر الأول بالتخطيط لوضع الأسس اللازمة لإتاحة هذه الاستثمارات لمستثمريه.

الاستثمار **العقاري**

(كما في ديسمبر 2022)

١٤ صفقات عقارية منذ التأسيس

١٢ الاستثمارات الحالية

٢ عمليات التّخارج

٣ الدول

١٠ المدن

٤.٥ ر.ق مليار
الأصول الخاضعة للإدارة منذ التأسيس

٣.٩ ر.ق مليار
الأصول الحالية الخاضعة للإدارة

١.٨ ر.ق مليار
حقوق الملكية التي تم جمعها منذ إنشاء البرنامج

١.٦ ق.ق مليار
حقوق ملكية المستثمر الحالية

جيتواي بلازا
تم الاستحواذ في يونيو ٢٠٢٢

الاستثمارات العقارية
في الولايات المتحدة الأمريكية

موقع شركة 90 نورث
تم الاستحواذ في فبراير 2020

شقق كينيدي
- مبنى سكني متعدد الأسر
تم الاستحواذ في أبريل 2018
تم التّخارج في أكتوبر 2021

شركات تكنولوجيا الرعاية الصحية
- المرحلة الأولى
تم الاستحواذ في أبريل 2021

شركات تكنولوجيا الرعاية الصحية
- المرحلة الثانية *

جراند 2 في باباجو بارك سنتر
تم الاستحواذ في ديسمبر 2020

فورتين 555
تم الاستحواذ في سبتمبر 2021

المقر الرئيسي لشركة بي اس ان سبورت
مبنى فارسيتي برانديز
تم الاستحواذ في أغسطس 2020

تن ويست كوربوريت سنتر وان
تم الاستحواذ في نوفمبر 2021

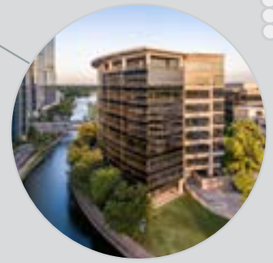

ووتر واي بلازا 1
تم الاستحواذ في يناير 2021

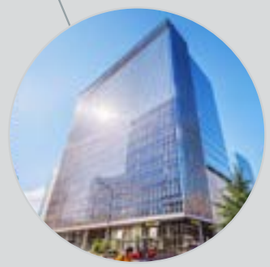

غايت واي بلازا
تم الاستحواذ في يونيو 2022

جيفرسون سكوير
تم الاستحواذ في يونيو 2017
تم التّخارج في مايو 2022

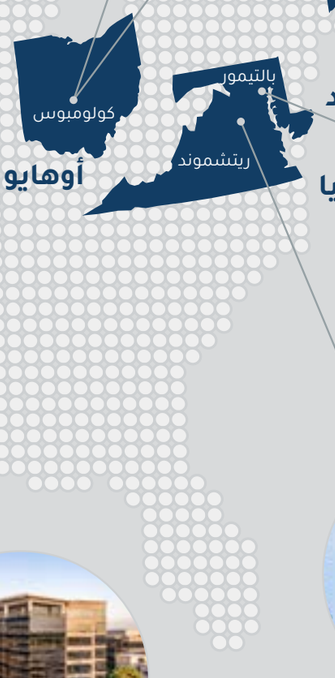

* تمت الموافقة في عام 2022 على عملية الاستحواذ

مراجعة المبادئ الأساسية للرقابة المالية

يتولّى فريق الرقابة المالية مسؤولية جميع جوانب العمليات المحاسبية والمعلومات الإدارية والتنبؤ وصياغة استراتيجية الأعمال والإشراف على الضوابط المالية وإعداد البيانات المالية للبنك، من أجل ترسيخ رؤية واضحة للأنشطة التجارية التي يزاولها البنك. ويتمثل الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية في مساعدة شركاء الأعمال وأصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن عمليات البنك بما يساهم في تحقيق الربحية على المدى الطويل وترسيخ قاعدة مالية سليمة وموازنة مستقرة. وترتكز المبادئ الأساسية للرقابة المالية الفعالة على مجموعة من الإجراءات والسياسات والوسائل التي يعتمدها البنك لرصد الموارد المالية ومراقبة سبل استخدامها وتخصيصها. وتمتد مسؤوليات إدارة الرقابة المالية لتشمل المهام المحددة التالية:

- تحديد متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال بما في ذلك فئات الأصول ذات الأهمية
- صياغة استراتيجية مالية قصيرة وطويلة المدى بما في ذلك صياغة الميزانية ومراقبة الأداء الفعلي
- صياغة وتنفيذ سياسات الرقابة الداخلية
- صياغة ورصد مؤشرات الأداء الرئيسية للأعمال
- التسوية الدورية والتحليل المالي
- توفير نظام المعلومات الإدارية ذات الصلة للشركات
- الإقرار الضريبي إلى السلطات الضريبية
- ضمان الامتثال لمبادئ المحاسبة المقبولة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- المراجعة الدورية وتحديث السياسات والإجراءات المحاسبية
- إعداد وتقديم التقارير الدورية لمختلف الهيئات التنظيمية

تعمل إدارة الرقابة المالية بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة لضمان استمرار سير العمليات التجارية بسلاسة، وتحديد أيّ تباينات وانحرافات ومعالجتها ضمن إطار زمني قابل للتنفيذ.
تشترك إدارة الرقابة المالية أيضاً في عملية اتخاذ القرار وتشكّل نقطة محورية لتحقيق أهداف البنك ورؤيته الاستراتيجية. تتخذ الإدارة الخطوات اللازمة لتعزيز الرقابة على التكاليف التشغيلية وتحقيق الاستفادة القصوى من أهداف الميزانية بهدف تحسين الكفاءة والفعالية في الإنفاق. وقد لعبت الإدارة المالية دوراً رئيسياً في تحويل نموذج أعمال البنك من نموذج قائم على الأصول إلى نموذج مستند إلى الدخل من الرسوم بالتنسيق الفعال مع جميع أصحاب المصلحة. وخلال عام ٢٠٢٢، ساهمت الإدارة في تحقيق عملية زيادة رأس المال من خلال المراجعة المستقلة لعملية الاكتتاب والاسترداد.

المراجعة التشغيلية

قسم العمليات

يشرف قسم العمليات على الجوانب التشغيلية لجميع منتجات وخدمات بنك لِشا بشكل شامل عبر الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية التجارية والخزينة والاستثمارات المهيكلة وحقوق الملكية الخاصة.

في عام ٢٠٢٢، دعم قسم العمليات في بنك لِشا استراتيجية أعمال البنك ونموّها بسلاسة من خلال تقديم أفضل الخدمات المتوفرة في السوق. ومع مضي البنك قدماً في استراتيجية عمل شاملة وطموحة، ركّز على عمليتين أساسيتين هما تنمية رأس المال البشري واستقطاب أفضل المواهب. وهذا يعني أنّ الكفاءة التشغيلية الإجمالية للبنك قد تحسّنت بشكل كبير من خلال توظيف العديد من المهنيين المهرة ذوي الخبرة العالمية. وأعاد قسم العمليات تصوّر جميع العمليات التشغيلية النشطة وأنشأ نموذجاً تشغيلياً معيارياً محدداً تم تطبيقه في جميع جوانب الأعمال.

وعلاوة على ذلك، أدير عدد من مبادرات ومشاريع الأتمتة التشغيلية / الرقمنة بشكل احترافي، تم إطلاقها في عام ٢٠٢٢ تمهيداً لتوفير خدمة ممتازة. وبناء عليه، وضع قسم العمليات الأساس اللازم للوصول إلى ICSD من أجل التجميع التلقائي ومعالجة أسعار السوق الديناميكية وبيانات المعاملات، وبالتالي ضمان جمع معلومات عالية الجودة، وتعزيز عمليات المراقبة، وخفض وقت التسويق وتقليل الجهود اليدوية. وقد تم تجهيز أعضاء قسم العمليات في بنك لِشا بأحدث المهارات والأدوات، للسماح لهم بالعمل والاستجابة السريعة لأيّ مشكلات معلّقة بشكل استباقي.

وتماشياً مع استراتيجية لِشا، استثمر البنك في رفع مهارات موظفيه من خلال برامج تدريبية مكثفة ومركزة، بالإضافة إلى إطلاق مجموعة مبادرات من قبل الإدارة العليا لتعزيز استقطاب العملاء من خلال أنظمة إدارة علاقات العملاء، وإدخال أنظمة مصرفية أساسية محسّنة في عام ٢٠٢٣. وستؤدي تغييرات السوق في معايير مراسلة سويفت إلى ISO ٢٠٠٢٢ بتجهيز قسم العمليات بالنظام الذي يحتاج إليه من أجل تقديم الخدمات لكلّ من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. ومع استمرار البنك في توسيع نطاق المنتجات والخدمات التي يقدّمها للعملاء، سيستمر الفريق في أداء مجموعة شاملة من وظائف وأنشطة الدعم المعقدة والمحددة زمنياً مع الحفاظ في الوقت عينه على المرونة والمنهجيات السريعة.

قسم تكنولوجيا المعلومات

بقي بنك لِشا ملتزماً بمواصلة رحلة التحول الرقمي خلال عام ٢٠٢٢، من خلال تصميم أحدث البرامج والمشاريع لعملائه الداخليين والخارجيين. وبعد إطلاق تطبيق الهاتف المحمول في عام ٢٠٢١، قدّم قسم تكنولوجيا المعلومات حلّ Microsoft Dynamics CRM . ويفخر بنك لِشا بأنّه حالياً البنك الأول في قطر الذي يستضيف تقنية آزور السحابية في إطار استراتيجية التحوّل الرقمي وهدفه المتمثل في تقديم مشاريع متطوّرة وفي الوقت عينه خدمات سلسة لعملائه.

وقد لعب قسم تكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في برنامج تغيير العلامة التجارية للمؤسسة من خلال ثلاثة مشاريع رئيسية (البنية التحتية / تطبيق الهاتف المحمول/ برامج المحاسبة والإقفال المالي وإعداد التقارير). كما اضطلع القسم بدور مهم في إدخال التكنولوجيا المتقدمة والحلول الرقمية إلى مكتب بنك لِشا الجديد (أجهزة الكمبيوتر المحمول / الشاشات / الطابعة / حلول غرف اجتماعات Microsoft Teams المتقدمة وغيرها). وبالإضافة إلى ذلك، قام فريق تكنولوجيا المعلومات بترحيل مركز البيانات من المكتب القديم إلى مكتب بنك لِشا الجديد للموظفين والعملاء الذين قد يستخدمون أيّاً من التطبيقات، وترقية حلّ "في بي أن" من أجل دعم الموظفين الذي يختارون العمل عن بُعد خلال فترة كأس العالم.

وخلال هذه الفترة الدقيقة من عام ٢٠٢٢، لم يحدث أيّ هجمات على شبكة البنك وتطبيقاته، وذلك بفضل ضوابط أمن المعلومات في قسم تكنولوجيا المعلومات. في النهاية، أنجزت تكنولوجيا المعلومات العديد من مشاريع الأتمتة التي أدت إلى تقليل الوقت المستغرق في إنجاز المهام وتحسين الكفاءة التشغيلية بشكل عام.

مراجعة الضوابط

إدارة المخاطر

مع استمرار اللوائح في التوسّع والتعمّق، ترتفع توقعات العملاء بما يتماشى مع التقنيات المتغيرة والتحليلات المتقدمة المتطوّرة بشكل دائم والمخاطر الجديدة التي تظهر طوال الوقت والضغط من أجل توفير التكاليف بشكل مطرد. يسعى بنك لِشا، باعتباره مؤسسة تركّز على الاستثمار في الغالب، إلى تحديد أولويات إدارة المخاطر من خلال اعتماد خطة إدارة مخاطر واضحة، ورسمية، ومصممة استراتيجياً وقابلة للتنفيذ تسمح للبنك بالتعامل بمرونة مع العديد من المخاطر الحرجة التي يتعرّض لها.

ويؤدي برنامج إدارة المخاطر في البنك ٤ وظائف أساسية:

التخفيف

تُعنى هذه الوظيفة بتقليل التعرض للمخاطر والحدّ من احتمالية وقوع الحوادث.

المراقبة

تُعنى هذه الوظيفة بالعملية المستمرة والاستباقية لتحديث الضوابط الداخلية من أجل مواجهة المخاطر الناشئة والتحقق من فعالية خطط التخفيف من المخاطر المنفذة من خلال الاختبار وجمع المقاييس ومعالجة الحوادث.

الربط

تسمح هذه الوظيفة للبنك بتحديد مخاطر النظام، وتصميم ضوابط مركزية والتعرف على التبعيات في المراحل التمهيدية والنهائية من خلال تحديد الروابط بين المخاطر ووحدات الأعمال وأنشطة التخفيف، وأيضاً من خلال الحد من نظم إدارة المعلومات المنفصلة لضمان التماسك التشغيلي الشامل.

إعداد التقارير

يعتمد البنك على هذه الوظيفة ليقدّم بواسطتها معلومات حول فعالية خطط إدارة المخاطر المنفذة بطريقة واضحة وملفتة بهدف حشد دعم أصحاب المصلحة وزيادة ثقة المستثمر والعميل في منتجات البنك وخدماته، وذلك من خلال جمع التقارير التي توفر رؤية شاملة وديناميكية لحجم مخاطر البنك.

يسعى بنك لِشا باستمرار للتأكّد من أنّ خطته لإدارة المخاطر مجدية وفعّالة، ما يسمح لها بالتعامل بكفاءة مع أنواع مختلفة من المخاطر، بما في ذلك مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة، بطريقة تحمي مصالح وفوائد عملائه وأصحاب المصلحة قبل مصالحه الخاصة. (تتوفر المزيد من التفاصيل حول برنامج إدارة المخاطر في بنك لِشا في قسم حوكمة الشركات في هذا التقرير)

التدقيق الداخلي

خصص بنك لِشا وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي. يتم تعيين رئيس التدقيق الداخلي في البنك من قبل لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال وهو مستقل عن الإدارة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، تشارك شركة ديلويت، واحدة من شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، على أساس المصادر المشتركة لمساعدة المدققين الداخليين في التعامل مع أدوار ومسؤوليات وظائف التدقيق الداخلي.

وتقع على عاتق الإدارة مسؤولية تطوير نظام فعال للحوكمة وإدارة المخاطر ووضع ضوابط داخلية فعالة والحفاظ عليها، بالإضافة إلى وضع إجراءات لتحديد المخالفات وعمليات الاحتيال ورصدها ومنعها. إن الغرض من مراجعات التدقيق الداخلي يتلخص في إدخال تحسينات على عمليات البنك من خلال التقييم المستقل لإطار الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية. وتستند أنشطة التدقيق الداخلي إلى سياسة موافق عليها من مجلس الإدارة ويتم اتباع نهج قائم على المخاطر في تطبيقها وفقاً للمعايير المقبولة دولياً الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات. تُعد إدارة التدقيق الداخلي تحليلاً سنويًا قائمًا على المخاطر وخطة تدقيق معتمدة من قبل لجنة التدقيق يمكن مراجعتها وتحديثها حسب الحاجة.

ويتم رفع تقارير التدقيق الداخلي إلى الإدارة لمناقشتها والرد على الملاحظات، ثم يتم تلخيص النتائج والتدابير التصحيحية في تقارير يتم تقديمها من وقت لآخر إلى لجنة التدقيق والمخاطر لاستعراضها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد تقارير عن الغرض من أنشطة التدقيق الداخلي، وصلاحيات الإدارة، ومسؤوليتها، وأدائها مقارنة مع خطة التدقيق المعتمدة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بدورها ورفعها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمراجعتها. وفي عام ٢٠٢٢، قامت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال بمراجعة تقارير التدقيق الداخلي بشأن النتائج والملاحظات الرئيسية الواردة في تقارير المراجعات، وما يتصل بذلك من مخاطر، إلى جانب التوصيات المقدمة من قبل رئيس التدقيق للمصادقة عليها، وملخص عن العدد الإجمالي للملاحظات التي أثيرت في ما يتعلق بالمهام/الأنشطة التي جرى استعراضها خلال العام مقارنة مع خطة التدقيق الداخلي المعتمدة.

قسم الامتثال ومكافحة غسل الأموال والبيئة التنظيمية

يؤمن بنك لِشا إيماناً راسخاً بأهمية الالتزام بالقانون والتأكّد من تنفيذ كلّ الأعمال وفقاً لجميع القوانين واللوائح المعمول بها، فذلك يساعد في إعفاء عملائنا وأصحاب المصلحة من أيّ التزامات قانونية محتملة، ويعزّز مصداقيتنا أيضاً، و يساعدنا في الحفاظ على شرعية أعمالنا. لهذا السبب، خصّص بنك لِشا قسماً لمتابعة الامتثال مع وظيفة مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب يكون مسؤولاً عن ضمان امتثال سياسات البنك وأنشطته لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة. ويلتزم قسم متابعة الامتثال بمجموعة من الجهات التنظيمية التي تشمل مركز قطر للمال وهيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

ويجري تنظيم قسم متابعة الامتثال من خلال دليل الامتثال الرسمي المعتمد من جانب لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال، والذي يوضح بالتفصيل الآليات والسياسات المختلفة التي يجب أن يطبّقها مختلف أصحاب المصلحة في البنك للتوافق مع القوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة.

تخضع وظائف قسم متابعة الامتثال وإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لإشراف لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال التي تدير وتحدد بمفردها مستوى فعاليتها والتزامها بالقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها.

ويضمن رئيس قسم متابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب تسليم تقارير منتظمة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لتزويد أعضاء مجلس الإدارة بتحديثات حول المجالات عالية المخاطر، مثل المسائل المتعلقة بالامتثال والاحتيال وتضارب المصالح والقضايا الأخلاقية، فضلاً عن المراجعات والتطوّرات الداخلية.

كما يخضع موظفو البنك ومسؤولوه لدورات تدريبية منتظمة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطورات بيئة الامتثال لضمان مواكبة أحدث الاتجاهات والخطوات للحد من مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع إدارات المؤسسة وأقسامها.

الشؤون القانونية

تتولى وحدة الشؤون القانونية في بنك لِشا مسؤولية الإشراف على وضع إطار قانوني فعّال لأعمال البنك لضمان الحد من المخاطر القانونية، ويشمل ذلك بشكل رئيسي مراجعة المستندات وتقديم المشورة القانونية ومتابعة القضايا أمام المحاكم غيرها من المسؤوليات التي تندرج في إطار قانوني متين بما يتماشى مع أعلى المعايير المحلية والدولية.

المدققون

يولي بنك لِشا أهمية كبيرة لأعمال التدقيق والمراجعة كما يدرك أنّ الاستقلالية والموضوعية هما مكونان أساسيان من نشاط التدقيق الداخلي والخارجي الفعال، من أجل ضمان تحقيق فعالية وكفاءة العمليات وتحسين الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر. ويدعم بنك لِشا آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك وأهميتها في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وكسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة. لمزيد من التفاصيل حول منهجية التدقيق الداخلي والخارجي، يرجى مراجعة قسم الحوكمة المرفق بهذا التقرير.

هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ عبد العزيز خليفة حمد عبد الله القصار
عضو

الشيخ الدكتور محمد أحمين
عضو

بما أن بنك لبشا هو في المقام الأول بنك يمارس أنشطته المصرفية مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، يتم تصميم معاملات البنك ومنتجاته واستثماراته وخدماته خصيصاً لتتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها على النحو الذي تحدده هيئة الرقابة الشرعية. وفي هذا السياق، أنشأ البنك هيئة الرقابة الشرعية لتوفير المشورة والتوجيه بما يضمن الامتثال الواجب لمبادئ الشريعة التي نتخذ على أساسها قراراتنا المتعلقة بالأعمال والصفقات. في عام ٢٠٢٣، تم تعيين ثلاثة فقهاء وعلماء شرعيين بارزين كأعضاء جدد في الهيئة. وبهدف تحسين وعملية الرقابة على الامتثال للشريعة، تستفيد هيئة الرقابة للشريعة من الدعم الذي تقدمه لها وحدة الامتثال للشريعة الإسلامية التي تجري بشكل مستمر مراجعة مستقلة لامتثال المنتجات الخدمات والعمليات لفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية. وتشارك هذه الوحدة التقارير مع هيئة الرقابة الشرعية بشكل منتظم حول امتثال البنك لفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية، وغيرها من التحديثات والتطورات.
لمزيد من التفاصيل حول منهجية عمل هيئة الرقابة الشرعية ووحدة الامتثال للشريعة يرجى مراجعة قسم الحوكمة المرفق بهذا التقرير.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن أعمال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

إلى السادة: مساهمي بنك لبشا ذ م م الكرام؛
فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية عقود البنك، وعملياته، ومنتجاته التي عرضت عليها، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠٢٢م. وترى الهيئة أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضاه.

فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي
الرئيس والعضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية

تقرير
حوكمة الشركة

للسنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أبرز القرارات في مجال الحوكمة في عام ٢٠٢٢

٢٣ مارس

انعقاد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية والجمعية العمومية السنوية
انتخاب مجلس إدارة جديد يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
- السيد محمد يوسف المانع
- السيد عيسى محمد المهندي
- السيد ابراهيم الجيدة
- السيد محمد الهاجري
- السيد سعد ناصر الكعبي
- السيد جاسم محمد الكعبي

التعديلات للنظام الأساسي لبنك لِشا ذ.م.م (عامة) - الجمعية العمومية غير العادية ٢٠٢٢ على النحو التالي:

- إضافة مادة ((ب)١٣)
- تعديل المواد (١٨،١)؛ (١٩،٢) (ت))؛ (١٩،٣)؛ (٢٠ (ب) (١))؛ (٢٠ (ث))؛ (٢١،٢)؛ (٢٢ (ذ))؛ (٢٦ (أ))؛ (٣٤،١)؛ (٥٠،١). يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه التعديلات على الموقع الإلكتروني للبنك. ومن خلال هذه التعديلات، قام بنك لِشا بمعالجة جميع ثغرات الامتثال وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات التجارية في قطر.

١ أغسطس

وافق مجلس الإدارة على تغيير اسم البنك من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا.

أذن رئيس مجلس الإدارة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان تعديل الاسم الجديد بشكل مناسب (الشعار، والعلامة التجارية، والمجال، والموقع الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، إلخ).

تعديل النظام الأساسي للبنك خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في ١ أغسطس ٢٠٢٢ لتضمين التعديلات التي تم تبنيها بموجب قرار خاص يعكس الاسم الجديد والصلاحيات الممنوحة لمجلس الإدارة لاستكشاف فرص استثمارية جديدة في القطاع الصحي أو أي قطاعات أخرى وإبرام صفقات استثمارية تهدف إلى استحواذ البنك المحتمل على أسهم في شركات أخرى من خلال الشركات التابعة للبنك والموافقة على أي معاملات يتم تنفيذها في هذا القطاع أو أي قطاع آخر.

أغسطس

إتمام عملية زيادة رأس المال البنك

١٥ سبتمبر

استقالة أيمن زيدان - نائب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي للمعلومات.

بيان الحوكمة من رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرني أن أقدم لكم تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٢ المعتمد من مجلس إدارة البنك.

على الرغم من أنّنا قمنا بتغيير علامتنا التجارية هذا العام من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا ذ.م.م لنعكس رؤيتنا الجديدة وأهدافنا وطموحاتنا، إلا أننا ندرك دائماً أنّ الحوكمة هي جزء لا يتجزأ من استقرارنا ونموّنا ونجاحنا على المدى الطويل. فالحوكمة السليمة هي مسألة تتعلق بثقافة الشركة أكثر من أيّ شيء آخر، وتتطلب وعي ومشاركة جميع موظفينا، من الموظفين العاديين إلى أعضاء الإدارة العليا.

وفيما نشرع اليوم في رحلة جديدة لتوسيع الأعمال وتنويع المحفظة، يؤكّد مجلس الإدارة أنّه بالنسبة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، امتثل بنك لِشا لمتطلبات حوكمة الشركات المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ولائحة الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لسنة ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

كما يؤكد مجلس الإدارة على التزام بنك لِشا الدائم بالقواعد واللوائح المطبقة على أعماله بصفته كياناً مدرجاً في بورصة قطر، وكذلك بقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعديلاتها اللاحقة.

وقد تم إيلاء عناية فائقة لكلّ تفصيل وارد في هذا التقرير. كوننا ندرك أنّ الإفصاح والشفافية مهمّان للغاية لبناء ثقة عملائنا ومستثمرينا، سنتأكد من تحديث ممارسات الحوكمة باستمرار لتلبية الطلبات المتزايدة باستمرار لأعمالنا والأسواق المشاركة فيها.

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

١. مقدمة

يقدم تقرير الحوكمة هذا نبذة عن آليات ومبادئ الحوكمة التي يتبعها بنك لِشا ذ.م.م. (عامة) («البنك»). يتوافق إطار حوكمة الشركات في بنك لِشا مع المبادئ الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وقواعد الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وباللقواعد واللوائح والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بأعماله والتي تنطبق عليه بصفته شركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك امتثاله لقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بصيغتها المعدلة من حين لآخر. ويدرك بنك لِشا أن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات هو أحد العناصر الأساسية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومصالح مساهميه وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن المهم التأكيد على أن بنك لِشا التزم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالأحكام المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، كما هو محدد في المادة ٣ من النظام المذكور. كما التزم البنك خلال السنة بمتطلبات الإفصاح الواجبة التطبيق من قبل الشركات المدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك تغيير الاسم، وزيادة رأس المال، والبيانات المالية ربع السنوية ونصف السنوية والسنوية، والإفصاحات المستمرة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية، والمعلومات المتعلقة بإجراءات زيادة رأس المال، وإشعار البورصة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية السنوية والجمعية العمومية غير العادية، وذلك ضمن المهل القانونية المحددة. وسيواصل بنك لِشا خلال العام المقبل إجراء المزيد من التحسينات على إطار حوكمة الشركات الخاص به، لا سيما وأنّه ينطلق في رحلة جديدة باسم جديد ومكتب رئيسي جديد.

٢. إطار الحوكمة

يلتزم مجلس إدارة بنك لِشا بوضع إطار لحوكمة الشركات يضمن تنفيذ العمليات بشكل سليم لإرساء بيئة تتسم بالكفاءة في الإشراف والمساءلة من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والعملاء والموظفين والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين ومراعاة مصالحهم. وقد تم تحقيق ذلك من خلال إطار واضح للحوكمة تم اعتماده من جانب مجلس الإدارة والمساهمين، مع تحديد واضح للمسؤوليات والضوابط الداخلية وآليات إدارة المخاطر وتعزيز عمليات الامتثال. علاوةً على ذلك، وافق المجلس على عملية شفافة لصنع القرار مع تسلسل إداري وقنوات إبلاغ واضحة، إلى جانب سياسات فعّالة لإدارة أصحاب المصلحة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتضارب المصالح، ومبادئ الإفصاح والشفافية، وآليات اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات الذي يجريها البنك. كما تتميز ثقافة حوكمة الشركات في بنك لِشا بالمساءلة والنزاهة والشفافية والامتثال والوعي بالمخاطر.

الالتزام باللوائح التنظيمية لحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢٢، واصل بنك لِشا تعزيز ممارساته في مجال حوكمة الشركات للتكيف مع التوجهات الاستراتيجية والاستثمارية للبنك والبيئة التنظيمية المتغيرة. وبناء على ذلك، تمت مراجعة النظام الأساسي للبنك، وإطار حوكمة الشركات، ومواثيق مجلس الإدارة ولجان المجلس، وتحديثها لضمان اتساقها مع اللوائح السارية وأعمال البنك، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ولائحة الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. يشكل تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٢ جزءاً لا يتجزأ من التقرير السنوي. ويتم عرض هذا التقرير على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في عام ٢٠٢٣ للحصول على الموافقة عليه، ويمكن الاطلاع عليه على موقع البنك الإلكتروني www.Leshabank.com.

٣. هيكل الملكية والمساهمون

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، فإن رأس المال المدفوع والمصدر للبنك يبلغ ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (مليار ومائة وعشرين مليون ريال قطري)، مقسم إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ١ ريال قطري للسهم الواحد.

في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١، قررت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي بنك لِشا زيادة رأس المال الإسمي المصدر للبنك من ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (سبعمائة مليون ريال قطري) إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (مليار ومائة وعشرين مليون ريال قطري)، ما يمثل زيادة بنسبة ٦٠% عن رأس المال الإسمي المصدر الحالي للبنك خلال فترة سنة واحدة من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية غير العادية، عن طريق طرح ٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠ (أربعمائة وعشرين مليون) سهم عادي جديد. يمكن الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في ١٢ أبريل على موقع البنك الإلكتروني.

يمكن لمساهمي بنك لِشا ممارسة حقوقهم القانونية من خلال المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية. وبناء على النظام الأساسي للبنك، تنعقد الجمعية العمومية السنوية قبل نهاية أبريل. ويكون التصويت على البنود المدرجة على جدول الأعمال بالموافقة أو بالرفض برفع الأيدي. ويجوز لجميع المساهمين، بمن فيهم القُصر، الحق في تعيين وكيل لتمثيلهم في الجمعية العمومية. ويجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية العادية البنود التالية:

- اعتماد حساب الخسائر والأرباح وميزانية البنك السنوية
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، بما في ذلك ما يخص أعمال اللجان (إن وجدت)
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة
- تعيين مدققي الحسابات وتحديد أجورهم
- إقرار توزيعات الأرباح (إن وجدت)
- الموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

٣,١ المساهمون الرئيسيون

تشمل قائمة المساهمين الذي يملكون أكثر من ٥% من رأس مال البنك الأسماء التالية، كما في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٦٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥%
شركة بروق التجارية ذ.م.م.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠%
شيفت ذ.م.م.	١٠١,٥٤١,٤١٠	٩,٠٧%
شركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٠١,٤٨٧,٥١٩	٩,٠٦%

٣,٢ حقوق المساهمين

يضمن البنك حماية حقوق المساهمين بموجب النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وقانون الشركات لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن مركز قطر للمال ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من اللوائح والتشريعات المرعية الإجراء. وبناء على الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، يحق للمساهمين الاطلاع على المعلومات التالية التي يتيحها البنك:

- سجل المساهمين (عند الطلب)
- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة (متوفرة على الموقع الإلكتروني)
- النظام الأساسي (متوفر على الموقع الإلكتروني)
- العقود أو الأدوات التي ينشأ عنها أي ديون أو حقوق في ذمة البنك
- التقرير السنوي الذي يتم تقديمه إلى الجمعية العمومية سنوياً (متوفر على الموقع الإلكتروني)
- أي مستندات أخرى يتم تقديمها إلى الجمعية العمومية (متوفرة على الموقع الإلكتروني)

٣,٣ الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في عام ٢٠٢٢

انعقدت الجمعية العمومية السنوية في عام ٢٠٢٢ عن طريق الفيديو بسبب إجراءات الغلق التي كانت مفروضة نتيجة تفشي جائحة كوفيد-١٩. وانعقدت الجمعية في الدوحة - قطر بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٢. حضر الاجتماع ما مجموعه ٢٣ مساهماً (شخصياً أو بالوكالة)، يمتلكون ٣٨٩,٩٦٤,١١٣ سهم في البنك ويمثلون حوالي ٥٥,٧١ في المائة من رأس مال البنك.

٣,٤ الوصول إلى المعلومات، وتوزيع الأرباح، والحق في التصويت على قرارات الجمعية العمومية غير العادية

يضمن بنك لِشا حصول المساهمين في البنك على المعلومات في الوقت المناسب من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو عن طريق الاتصال بقسم علاقات المستثمرين في البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يحدد النظام الأساسي للبنك وسياسة توزيع الأرباح الموافق عليها من قبل المساهمين الشروط والأحكام المتعلقة بتوزيع الأرباح، والتي تتوافق مع القوانين المعمول بها. وتحدد توحيد عملية التدقيق المقدمة إلى الجمعية العمومية السنوية للمصادقة عليها، الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الأرباح.

وعلاوة على ذلك، يضمن النظام الأساسي لبنك لِشا حقوق المساهمين، ولا سيّما الأقليات في حال دخول البنك في معاملات رئيسية وحصول تغيير في هيكل رأس المال وفي ما يتعلق بمسائل أخرى على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للبنك.

٤. مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة البنك إعداد الاستراتيجية العامة للبنك وتحديد التوجه الاستراتيجي للأعمال بالإضافة إلى الإشراف على إدارة البنك.

٤,١ مجلس الإدارة

بحسب النظام الأساسي، يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم من المستقلين وأربعة من الأعضاء غير التنفيذيين. ويحق للمساهمين الاستراتيجيين في البنك، وفقاً للنظام الأساسي، تعيين عضوين لتمثيلهم في مجلس الإدارة، بما في ذلك الرئيس الذي يتم تعيينه دوماً من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. ويتم انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري من قبل الجمعية العمومية السنوية للمساهمين. يخدم أعضاء مجلس الإدارة المنتخبون والمعينون لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم أو تعيينهم لدورة ثانية.

في عام ٢٠٢٢، انتخب المساهمون مجلس إدارة جديد خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في ٢٠٢٢/٠٣/٢٣ لمدة ثلاث سنوات. وتنتهي مدة ولاية المجلس في تاريخ الجمعية العمومية التي ستنعقد في عام ٢٠٢٥ في ما يتعلق بالسنة المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥. والجدير بالذكر أن لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركة المنبثقة عن المجلس وضعت سياسات وإجراءات لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتمت مراجعتها والموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك. وتم تطبيق سياسة الترشيحات أثناء انتخاب مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٢.

٤,٢ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لميثاق مجلس إدارة بنك لِشا، يتكون مجلس الإدارة من أعضاء محترفين يتمتعون بالكفاءة المهنية ومجموعة واسعة من المهارات التجارية، ومهارات القيادة في صياغة الاستراتيجيات وتوجيهها، وفهم عام للأنشطة المصرفية ومسائل الحوكمة. كما على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بالمؤهلات المهنية المناسبة وبسجل حافل بالنجاحات يمكّنهم من تقديم خبرات مفيدة في مناقشات مجلس الإدارة وقراراته وتقديم إسهامات هادفة وذات مغزى في ما يتعلق باستراتيجية البنك وسياساته، مع الإشراف بشكل فعّال على الأداء السليم للإدارة.

كما على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بنزاهة عالية في تمثيل المساهمين وأن يركزوا بشكل فعال على خلق القيمة مع الالتزام بنجاح البنك على المدى الطويل. ويجب أن يكون لديهم معرفة بمتطلبات حوكمة الشركات وممارساتها ويلتزمون بمسؤولياتهم المؤسسية التي تتجاوز أصحاب المصلحة المباشرين.

وفي ما يلي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وعن السجل المهني والمستوى التعليمي لكل عضو:

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
أعيد تعيينه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
ممثلاً عن شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٠ (٠٪)
عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة الزبارة: ١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ (١٥٪)

يشغل سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني منصب رئيس مجلس إدارة بنك لِشا منذ أبريل ٢٠١٩، إلى جانب مناصب أخرى في مختلف القطاعات. ويترأس حالياً مجلس إدارة مجموعة أوريدو Ooredoo منذ مارس ٢٠٢٠، وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة قطر للتأمين. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع سعادته بخبرة واسعة في مجالات الاستثمار، والأعمال المصرفية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتطوير العقارات، والبناء. يحمل الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماريمونت في أرلينغتون فيرجينيا بالولايات المتحدة، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris في الدوحة، قطر.

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي، أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٧,٠٠٠ (٠,٠١٪)

يشغل المانع منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا منذ أبريل ٢٠١٩، كما أنه عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن المجلس. يتمتع المانع بخبرة واسعة في مجال الأمن والدفاع في القطاع العام، حيث تقلّد العديد من المناصب الأمنية والتنفيذية المختلفة مع الشرطة القطرية ووزارة الشؤون الداخلية. ويُعد مشجعاً شغوفاً لرياضة رفع الأثقال في قطر، حيث أنّه عضو في اللجنة الأولمبية العربية والنائب الأول لرئيس اللجنة الأولمبية القطرية. وهو أيضاً عضو في مجلس الشورى ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى. حصل المانع على درجة البكالوريوس في الأمن الداخلي من أكاديمية الأمن الداخلي في الدوحة بقطر.

السيد ابراهيم الجيدة
عضو غير تنفيذي منذ تأسيس البنك
أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٣,٠٠٠ (٠,٠٢٦٨٪)

يشغل الجيدة منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا منذ تأسيسه، كما أنه عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع الجيدة بخبرة واسعة في مجالات التخطيط العمراني والبناء والتطوير العقاري والتصميم. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي ومنصب كبير المهندسين في المكتب الهندسي العربي الذي يمتلك فروعاً في الدوحة ومسقط ومانيلا وكوالالمبور. حصل الجيدة على درجة البكالوريوس في التصميم البيئي والهندسة المعمارية من جامعة أوكلاهوما في نورمان، أوكلاهوما، الولايات المتحدة.

السيد محمد الهاجري
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس
أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٦٪)

يشغل الهاجري عضوية مجلس إدارة بنك لِشا منذ تأسيسه. كما أنه عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال. يتمتع الهاجري بحياة مهنية ناجحة في مجال البحوث الاقتصادية في القطاع الحكومي، ويشغل حالياً منصب رئيس قسم البحوث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري. حصل الهاجري على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والإدارة من جامعة قطر، وشهادة الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وشهادة الاقتصاد والدراسات الاستراتيجية من جامعة هارفارد.

السيد سعد ناصر راشد سريع الكعبي
عضو غير تنفيذي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
ممثلاً عن الوجبة لتطوير الاعمال
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٠ (٠٪)
عدد الأسهم المملوكة من الوجبة لتطوير الاعمال: ٤٤,٦٧٥,٢٠٤(٣,٩٩٪)

انتُخب السيد الكعبي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢. كما أنه عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. يتمتع بخبرة واسعة في المناصب القيادية والإدارية وكان عضواً في مجلس إدارة العديد من الشركات بما في ذلك ودام الغذائية والخليج للتأمين التكافلي. كما أنّه عضو في الديوان الأميري. حصل السيد الكعبي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة العلوم التطبيقية الخاصة في الأردن وماجستير في الشؤون الدولية من جامعة كوفنتري في المملكة المتحدة.

عيسى المهندي
عضو غير تنفيذي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
ممثلاً عن شركة شيفت ذ.م.م.
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٠ (٠٪)
عدد الأسهم المملوكة من شيفت ذ.م.م. ١٠١,٥٤١,٤١٠ (٩,٠٧٪)

انتُخب السيد المهندي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢، كما أنه عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال. شغل العديد من المناصب الإدارية والعليا في Ooredoo قطر حيث تنقّل من منصب مدير ضمان الإيرادات ومتابعة الامتثال في الشركة إلى منصب مدير أول للشؤون المالية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢١، قبل ترقيته ليستلم منصب المدير المالي الذي لا يزال يشغله حتى اليوم. وهو عضو أيضاً في مجلس إدارة Ooredoo فلسطين وسلطنة عمان، وفي شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي. حصل السيد المهندي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة ماريماونت وماجستير إدارة الأعمال في إدارة الأعمال والتحول الرقمي من جامعة HEC Paris.

جاسم محمد علي الكعبي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
ممثلاً عن شركة بروق التجارية ذ.م.م
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٠ (٠٪)
عدد الأسهم المملوكة من شركة بروق التجارية ذ.م.م ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ (١٠٪)

السيد جاسم الكعبي هو عضو سابق في مجلس إدارة بنك قطر الأول خلال دورة المجلس للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩، وأعيد انتخابه مؤخراً عضواً في مجلس إدارة بنك لشا، حيث يشارك في لجنته التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتمتّع بشبكة واسعة من المعارف مع خبرة واسعة في إدارة الأعمال كمدير شؤون الصيد في مكتب الأمير الوالد وعضو مجلس إدارة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي. حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من المملكة المتحدة.

٤,٣ الأعضاء المستقلون

يُعتبر عضو مجلس الإدارة مستقلاً إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- أن يكون مستقلاً عن الإدارة؛
- ألا يكون موظفاً أو عضواً في مجلس إدارة أو مالكاً أو شريكاً أو مساهماً كبيراً في أي شركة استشارية متعاقدة مع البنك، بما في ذلك مدقق الحسابات الخارجي للبنك؛
- ألا تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى أو أن يكون ممثلاً لأي عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي في البنك.

والواقع أنّ أعضاء مجلس إدارة بنك لِشا المستقلين يستوفون معايير الاستقلالية المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك وفي قوانين ولوائح الحوكمة المعمول بها.

٤,٤ رئيس مجلس الإدارة

يتم تعيين رئيس مجلس إدارة البنك دوماً من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للبنك. وخلال عام ٢٠٢٢، حرص رئيس مجلس الإدارة على تولي قيادة أنشطة مجلس الإدارة وضمان وفاء المجلس بالتزاماته وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وضمان تنفيذ جميع القرارات التي اتخذها المجلس.

وينص النظام الأساسي للبنك على أن يحل نائب الرئيس محل رئيس مجلس الإدارة في حال غيابه أو في حال حدوث أي عائق يمنعه من أداء واجباته ومسؤولياته. وقد تم تحديد مسؤوليات الرئيس ونائبه في النظام الأساسي للبنك. ويشمل دور رئيس مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر:

- تولي المسؤولية عن أنشطة المجلس ولجانه.
- أن يكون المتحدث الرسمي باسم المجلس ونقطة الاتصال الرئيسية بالنيابة عن المجلس مع الرئيس التنفيذي، مع ضمان عقد اجتماعات منتظمة مع الرئيس التنفيذي لمناقشة آخر المستجدات بشأن أعمال البنك.
- أن يتولى رئاسة وتنسيق اجتماعات المجلس، وأن يضمن معالجة المسائل المدرجة على جدول الأعمال في الوقت المناسب.
- الحفاظ على اتصال منتظم مع أعضاء المجلس الآخرين والتشاور معهم بشأن الاستراتيجية وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر في البنك.
- ضمان الأداء السليم والفعال للمجلس.
- تنسيق جدول الأعمال، والتقارير المتصلة بكل بند من البنود المدرجة على جدول الأعمال بالتعاون مع أمين سر المجلس.
- إقرار جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة، مع مراعاة المسائل التي يقترحها أي عضو في المجلس.
- تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بصورة جماعية وفعالة خلال اجتماعات المجلس لضمان اضطلاع المجلس بمسؤولياته بشكل فعال وبما يضمن تحقيق مصالح البنك.
- إتاحة جميع البيانات والمعلومات والوثائق والسجلات الخاصة بالبنك والمجلس ولجانه لأعضاء المجلس وضمان حصول المجلس على المعلومات المناسبة بما في ذلك:
  - معلومات عن أعمال البنك واستراتيجيته وأنشطته.
  - المعلومات والموارد اللازمة لتمكين الأعضاء من أداء مسؤولياتهم بشكل فعال، بما في ذلك التحديثات المنتظمة حول الأعمال من الرئيس التنفيذي وغيره من أعضاء الإدارة التنفيذية.
  - استراتيجيات وخطط وسياسات البنك ومؤشرات الأداء الرئيسية.
- إنشاء قنوات اتصال فعالة مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى المجلس.
- إتاحة المشاركة الفعالة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصفة خاصة، وتعزيز العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين.
- بناء توافق في الآراء وتطوير العمل الجماعي داخل المجلس لتعزيز العلاقة البناءة والمتناغمة بين المجلس والإدارة.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم حول مسؤولياتهم التنظيمية بموجب لوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للاسواق المالية ويجوز للرئيس تفويض إحدى لجان المجس بمتابعة هذه المسألة.
- ضمان وضع إجراءات لتقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه وتقييم فردي لأداء أعضاء مجلس الإدارة. وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مهمة إجراء تقييم الأداء، وترفع تقريراً بالنتائج إلى المجلس.
- ترؤس اجتماع الجمعية العمومية العادية وضمان تنظيم هذه الاجتماعات بكفاءة وفعالية بمساعدة أمين سر المجلس، وإطلاع المساهمين على أداء البنك على نحو كاف.
- ضمان توفير التدريب المنتظم لجميع أعضاء المجلس بالإضافة إلى التدريب التعريفي والتوجيهي الأولي، وضمان أن الميزانية السنوية تتضمن ميزانية لتوفير برامج تدريبية لمجلس الإدارة.
- الحفاظ على مستويات عالية من معايير الحوكمة في البنك بما يتماشى مع اللوائح المحلية وأفضل الممارسات.
- التأكد من وضع وتنفيذ سياسة الإفصاح والاتصالات الخاصة بالبنك.
- التوقيع على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

٤,٥ اجتماعات مجلس الإدارة

٤,٥,١ أمين سر مجلس الإدارة:

يعين المجلس أمين سر لتنظيم اجتماعات المجلس ولجانه بالإضافة إلى مهام أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة. يجب أن يكون لجميع أعضاء المجلس حق الوصول المباشر إلى أمين سر المجلس.

وفي ٢٣ مارس ٢٠٢٢، أعاد مجلس الإدارة تعيين السيدة ريتا الحلو في منصب أمينة سر الشركة. تتولّى السيدة حلو أيضاً منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية ومتابعة الامتثال في البنك، وهي تملك أكثر من ١٢ عاماً من الخبرة في الشؤون القانونية والامتثال والحوكمة. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، شغلت منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية في شركة فودافون قطر. وتتلخص مهامها الرئيسية كأمينة سر الشركة على النحو التالي:

١. إعداد محاضر لاجتماعات مجالس الإدارة ولجان مجالس الإدارة، والاحتفاظ بسجلات لكافة المحاضر والقرارات التي أقرها المجلس ولجانه في سجل خاص لتيسير متابعة القضايا التي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها.
٢. الاحتفاظ بسجلات ورقية وإلكترونية لجميع القرارات الصادرة عن طريق التمرير وجميع المراسلات المتعلقة بشؤون المجلس.
٣. التنسيق والعمل بشكل وثيق مع رئيس المجلس ورئيس كل لجنة من لجان المجلس لإعداد وتنظيم الاجتماعات وجداول الأعمال والتقارير المتصلة بالاجتماعات، فضلاً عن تيسير الاتصال بين أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية.
٤. إرسال الدعوات بالنيابة عن الرئيس إلى كل أعضاء المجلس والمشاركين لحضور اجتماعات المجلس أو لجان المجلس، وتلقي طلبات الأعضاء بإضافة أي بنود إلى جدول الأعمال.
٥. تسهيل الوصول في الوقت المناسب إلى جميع المعلومات والمستندات والبيانات المتعلقة بالشركة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة.
٦. الحرص على استلام إقرارات المدراء لبمتعلقة بالفصل بين الواجبات وفقاً لقانون الشركات وأحكام نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٤,٥,٢ عدد اجتماعات مجلس الإدارة

تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة ست مرات على الأقل في السنة، في المقر الرئيسي للبنك أو في أي مكان يحدده الأعضاء. ويجوز للمجلس عقد اجتماعات إضافية وفق الضرورة اللازمة لإدارة أعمال البنك.

٤,٥,٣ الحضور والنصاب:

١. ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة الإعداد بشكل مناسب لاجتماعات المجلس ولجانه وحضور الاجتماعات والمشاركة في المداولات.
٢. يُعتبر العضو الذي يتخلف عن حضور أكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية من دون عذر يقبله المجلس مستقيلاً.
٣. يكتمل النصاب القانوني لمجلس الإدارة وكل لجنة تابعة لمجلس الإدارة لدى حضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجوز أيضاً لأي عضو في مجلس الإدارة أو في إحدى لجانه توكيل أحد الأعضاء الحاضرين في تمثيله والتصويت عنه خلال الاجتماع. لا يجوز لأي عضو أن ينوب عن أكثر من عضو مجلس إدارة واحد، ويكون للعضو الذي يمثل عضواً آخر صوتان. ويتم تسجيل الوكلاء في محضر الاجتماع والاحتفاظ بالسجلات مع أمينة سر الشركة.
٤. تصدر قرارات المجلس ولجانه بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو نائبه - في حال غياب الرئيس. لا يملك رؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة صلاحية الترجيح في حال تعادل الأصوات.
٥. يحضر الرئيس التنفيذي وأمينة سر الشركة جميع اجتماعات مجلس الإدارة من دون أن يكون لهما حق التصويت. ويجوز دعوة أشخاص آخرين لحضور اجتماعات مجلس الإدارة عند تناول مسائل محددة تتعلق بأعمالهم في الاجتماع، شريطة موافقة رئيس مجلس الإدارة.

وفي عام ٢٠٢٢، عقد مجلس إدارة البنك الاجتماعات التالية:

تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	الأعضاء الحاضرون
٢٠٢٢/٢/٠٣	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/٢/٢٣	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/٣/٢٣	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/٤/٢٧	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/٦/١٢	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/٨/١٠	٦ أعضاء، بمن فيهم نائب الرئيس
٢٠٢٢/١٠/٢٦	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/١٢/٠٧	جميع الأعضاء

وقد حضر الأعضاء اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجان المجلس في عام ٢٠٢٢ على النحو التالي:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال	اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
	٨ اجتماعات	٢ اجتماعات	٦ اجتماعات	٢ اجتماعان
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني، الرئيس	٨/٧	٢/٢	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد يوسف المانع، نائب الرئيس	٨/٨	١/١	٦/٦	١/١
السيد سالم المري	٢/٢	لا ينطبق	١/١	لا ينطبق
السيد عبد اللطيف محمد السادة	٢/٢	لا ينطبق	لا ينطبق	١/١
السيد إبراهيم الجيده	٨/٨	١/١	لا ينطبق	١/١
السيد محمد الهاجري	٨/٨	لا ينطبق	٥/٥	١/١
د. محمد القحطاني	٢/٢	لا ينطبق	١/١	لا ينطبق
السيد جاسم محمد الكعبي	٦/٦	١/١	لا ينطبق	١/١
السيد سعد ناصر الكعبي	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	١/١
السيد عيسى محمد المهندي	٦/٦	١/١	٥/٥	لا ينطبق

أهم القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٢ هي:

- الموافقة على سياسات مختلفة ومراجعتها، بما في ذلك: سياسات المخاطر، وميثاق التدقيق الداخلي، وسياسة الامتثال وسياسات أخرى.
- الموافقة على تغيير اسم البنك من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا
- الموافقة على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات على قائمة المرشحين والمعيّنين لمجلس الإدارة
- الموافقة على مقرّ رئيسي جديد
- الموافقة على تعديل النظام الأساسي

٤,٦ الاستشارات الخارجية

يجوز لمجلس إدارة بنك لِشا وكلّ لجنة تابعة له السعي للحصول على المشورة المهنية المستقلة المناسبة على حساب البنك الخاص، كلما رأى ذلك ضرورياً.

٤,٧ مراجعة أداء مجلس الإدارة

يلتزم مجلس إدارة البنك بسياسة مراجعة الأداء الخاصة بمجلس الإدارة واللجان التابعة له، والتي تحدد معايير تقييم أداء المجلس في ممارسة مسؤولياته تجاه أصحاب المصلحة ومراجعة دور ومسؤوليات المجلس ولجان المجلس ومدى الالتزام بها.

وقد وضع مجلس الإدارة إجراءات للتقييم الذاتي للأداء على أساس مستمر. وتشمل هذه الإجراءات تقييم أداء المجلس ولجانه وكل عضو من اعضاء المجلس على حدة. وقد قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي لمسؤولياتهم وأدائهم خلال عام ٢٠٢٢ بناء على نموذج خاص أعدّ لهذه الغاية مع التركيز على مدى مساهمة الأعضاء وتفاعلهم داخل اجتماعات المجلس واللجان، وجودة مشاركاتهم وأعمالهم، فضلاً عن فهمهم لدورهم كأعضاء في مجلس الأدارة واللجان التابعة له. وعلاوة على ذلك، تضمن التقييم فقرة للتعبير عن رأي الأعضاء ومدى ارتياحهم بشأن هيكل المجلس ولجانه وعملياتها والتفاعلات خلال الاجتماعات فضلاً عن مدى فعالية دور ومسؤوليات المجلس ولجانه. وقد تم رفع تقييم بنتائج هذه التقييمات إلى مجلس الإدارة، وستجري متابعة النقاط التي أثارها التقييم من قبل مجلس الإدارة وستتم متابعة أي مسائل أو مشاكل يتم تحديدها خلال التقييم.

وعلاوة على ذلك، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وأعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية.

وقد تولت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة خلال عام ٢٠٢٢ مراجعة نتائج جميع التقييمات وأعدت تقريراً بالنتائج ورفعته إلى مجلس الإدارة لمناقشة أداء المجلس ولجانه الفرعية وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وخلص المجلس إلى أن أداء مجلس الإدارة ولجانه الفرعية يعكس ثقافة البنك المرجوة وقيمه.

٤,٨ التطوير والتعلم

تشكّل سياسة التهيئة والتدريب الخاصة بمجلس الإدارة جزءاً من دليل حوكمة الشركات الذي تم اعتماده خلال الجمعية العمومية السنوية والذي يضمن تزويد أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان المجلس ببرنامج تعريفي وبرامج مستمرة للتطوير والتعلم.

مع انتخاب مجلس إدارة جديد في عام ٢٠٢٢، وضع بنك لِشا سياسة تعريفية لأعضاء مجلس الإدارة الجدد لإطلاعهم على سير عمل مجلس الإدارة واللجان الفرعية التابعة له وأنشطة البنك وأعماله بشكل عام، وتزويدهم بلمحة عامة عن أعمالهم وواجباتهم والتزاماتهم بموجب القوانين واللوائح المعمول بها والنظام الأساسي الخاص بالبنك. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي أعضاء مجلس الإدارة واجباتهم بشكل مستقل وبكفاءة، وهم يدركون المسؤوليات التي تقع على عاتقهم كأعضاء. كما يتم إطلاعهم بصفة دورية من قبل وظائف الأعمال المختصة بالتغييرات التنظيمية والرقابية الرئيسية التي تؤثر على البنك وعلى أدائهم لمهامهم.

٤,٩ فصل المسؤوليات وحظر الجمع بين المناصب

يضمن بنك لِشا الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لتعزيز استقلالية مجلس الإدارة والسماح للرئيس التنفيذي بالتركيز على المتطلبات اليومية لإدارة البنك. وهذا من شأنه أن يساعد مجلس الإدارة على توفير هيكل حوكمة أفضل وأكثر توازناً من خلال تعزيز الرقابة الفعّالة على الإدارة. ويتولى دور كلّ من الرئيس والرئيس التنفيذي أشخاص مختلفون ويتم تحديد مسؤولياتهم والموافقة عليها بوضوح من قبل مجلس الإدارة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كان البنك ممتثلاً بالكامل لأحكام المادة ٧ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، حيث لم يكن أي من أعضاء مجلس الإدارة عضواً في أكثر من ٣ مجالس إدارة لشركات عامة محلية. ولم يكن أي عضو في مجلس إدارة البنك رئيساً أو نائباً للرئيس في أكثر من مجلسي إدارة لشركتين عامتين. ونظراً إلى أنّ البنك يمر بمرحلة تحويلية (زيادة رأس المال، وتغيير الاسم، واستراتيجية جديدة، إلخ.)، فقد ارتأى مجلس الإدارة ضرورة احتفاظ رئيس مجلس الإدارة بمنصب رئيس مجلس إدارة اللجنة التنفيذية، إلى أن يصل البنك إلى مرحلة مستقرّة من النمو. يوقع جميع أعضاء مجلس إدارة البنك على نماذج سنوية لإقرار الالتزام بمبادئ الاستقلالية وتضارب المصالح، تُحفظ في سجلات مجلس الإدارة بواسطة أمينة السر.

يتولى أعضاء مجلس الإدارة المناصب التالية في مجلس إدارة البنك والشركات العامة الأخرى:

الاسم	نوع العضوية في مجلس إدارة بنك ليشا واللجان التابعة له	العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى أو تولي منصب تنفيذي فيها
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	• رئيس مجلس الإدارة • رئيس اللجنة التنفيذية التابعة للمجلس	• رئيس مجلس إدارة مجموعة Ooredoo • عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين • رئيس إدارة الاستثمارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا في جهاز قطر للاستثمار
السيد محمد يوسف المانع	• نائب رئيس مجلس الإدارة • رئيس مجلس إدارة لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال	• عضو اللجنة الأولمبية العربية • عضو مجلس الشورى • رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى
السيد جاسم محمد الكعبي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات • عضو اللجنة التنفيذية	• عضو مجلس إدارة شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي
السيد سعد ناصر الكعبي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• عضو مجلس إدارة شركة ودام الغذائية • عضو مجلس إدارة الخليج للتأمين التكافلي
السيد ابراهيم الجيدة	• عضو مجلس الإدارة • رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• الرئيس التنفيذي والمدير المعماري لمكتب الهندسة العربية.
السيد محمد الهاجري	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال	• رئيس قسم الأبحاث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري
السيد عيسى محمد المهندي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال • عضو اللجنة التنفيذية	• المدير المالي في Ooredoo • عضو مجلس إدارة شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي • عضو مجلس إدارة ستارلينك • عضو مجلس إدارة Ooredoo عمان • عضو مجلس إدارة Ooredoo فلسطين

٤,١٠ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

لا يجوز لأي عضو مجلس إدارة في بنك لِشا أن يحصل على أي تعويض أو مكافآت من البنك بخلاف الرسوم (بما في ذلك رسوم حضور الاجتماعات) التي يحق للعضو تلقيها بموجب النظام الأساسي وسياسة المكافآت المعتمدة من قبل الجمعية العمومية السنوية، باستثناء الأعضاء التنفيذيين، في حال وجودهم.

وقد تبنى بنك لِشا سياسة تحدد أسس وطريقة تحديد مكافآت مجلس الإدارة، تم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية العادية.

بالنسبة لعام ٢٠٢٢، لم يوصِ مجلس الإدارة بدفع مكافآت مقابل أداء مجلس الإدارة خلال العام.

٤,١١ تضارب المصالح والتعاملات الداخلية

لا يجوز لأعضاء المجلس والموظفين، في ما يتصل بعملهم، أن يطالبوا أي طرف ثالث بأي دفعات أو غيرها من المزايا سواء لأنفسهم أو لأي شخص آخر أو أن يقبلوا أو يمنحوا مزايا غير مشروعة لأطراف ثالثة.

ويلتزم أعضاء المجلس بالمحافظة على المصالح العامة للبنك. ولا يجوز لأي عضو في مجلس الإدارة أن يسعى إلى تحقيق مصالح شخصية في قراراته أو أن يستغل الفرص التجارية الخاصة بالبنك. يلتزم مجلس الإدارة بإجراءات الإفصاح والتداول عن البيانات والمعلومات التي تتعلق مباشرة بالبنك من دون تأخير ما لم تكن المعلومات مستثناة من شرط الإفصاح على أساس كل حالة فردية.

يحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأشخاص والجهات التي لديها اطلاع مباشر على النتائج المالية والمعلومات الداخلية للبنك القيام ببيع أو شراء الأوراق المالية للبنك لحسابهم أو لحساب غيرهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال فترات حظر التداول، وفقاً للمادة ١١١ من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويوقع أعضاء المجلس سنوياً على إقرار بشأن تضارب المصالح للتأكيد على أنه ليس لديهم أي علم بأي حالات تضارب في المصالح تكون قائمة أو من المرجح أن تتحقق في ما يتعلق بأي من المعاملات المبرمة مع البنك وللإفصاح عن أي تداولات في الأوراق المالية للبنك خلال العام سواء لحسابهم أو لحساب أي فرد من عائلاتهم. وقّع جميع أعضاء مجلس الإدارة على بيان تضارب المصالح عند انتخاب مجلس الإدارة الجديد في عام ٢٠٢٢.

٤,١٢ معاملات الأطراف ذات الصلة

في عام ٢٠٢٢، التزم مجلس الإدارة بسياسة وإجراءات معاملات الأطراف ذات الصلة، والتي تحدد القواعد الخاصة بالموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة وتنفيذها والتي يتم إبرامها من قبل بنك لِشا.

كما امتثل أعضاء مجلس إدارة البنك امتثالاً تاماً لهذا المتطلبات خلال عام ٢٠٢٢. ويتم إدراج معاملات الأطراف ذات الصلة الرئيسية في بند خاص ضمن البيانات المالية للبنك فور الموافقة عليها وإبرامها. وفي ما يلي جدول يلخص أهم المعاملات مع أطراف ذات صلة:

طبيعة العلاقة	شراء السلع والخدمات ٠٠٠ر.ق	الأصول التمويلية والذمم المدينة الأخرى ٠٠٠ر.ق	المستحقات الأخرى ٠٠٠ر.ق	الأصول الخاضعة للإدارة ٠٠٠ر.ق	الدخل من الأصول التمويلية وإيرادات توزيعات الأرباح والإيرادات الأخرى ٠٠٠ر.ق	انعكاس الخسائر من قيمة أصول التمويل بمعدل ٠٠٠ر.ق
الشركاء	١٣,٧٢٣	١٣,٧٩٠	١٧,٧٧٩		٢,٩٠٩	١٨,٧٢٤
مختلف	١,٢٩٩	٩,١٠٠	٩,٨٠٩	١٤١,١١٨	-	-
الإدارة العليا	-	-	٤١٠	٣٦٤	-	-

تبلغ رسوم مشاركة لأعضاء مجلس الإدارة بالاجتماعات لعام ٢٠٢٢، ٠,٠٧٠ مليون ريال قطري (مقارنة بمبلغ ٠,٠٧٠ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢١)

٤,١٣ دور مجلس الإدارة ومسؤولياته

وافق مجلس الإدارة على ميثاق المجلس الذي يحدد دور مجلس إدارة بنك لِشا ومسؤولياته وفقاً للنظام الأساسي للبنك والقوانين واللوائح المعمول بها.

يتمتع مجلس إدارة بنك لِشا بأوسع الصلاحيات اللازمة للقيام بالأنشطة والمهام المناطة به والمطلوبة لتحقيق أهداف البنك. كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع استراتيجية للبنك وضمان إدارة المخاطر بفعالية من خلال الموافقة على سياسة قدرة البنك على تحمل المخاطر وسياسة متابعة المخاطر ورصدها. كما يشرف مجلس الإدارة على عمليات البنك ويضمن امتثالها للمتطلبات والالتزامات القانونية والتنظيمية.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق مجلس الإدارة هي كما يلي:

- اعتماد إطار فعال للحوكمة يهدف إلى تعزيز الشفافية ووضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها لضمان تنفيذ عمليات وأنشطة البنك بموجب المتطلبات التنظيمية والتشريعية السارية؛
- تبني التوجهات الاستراتيجية للبنك، بما في ذلك، عند الاقتضاء، استراتيجيات كل من وحدات العمل الرئيسية للبنك، ومراجعتها؛
- تحديد الأهداف والنتائج المالية والسياسات والمبادئ المحاسبية والميزانية السنوية للبنك ومراجعتها والموافقة عليها؛
- اعتماد ورصد استراتيجية إدارة المخاطر التي يتبعها البنك، والقدرة على تحمل المخاطر، وسياسات المخاطر؛
- ضمان اعتماد الإدارة إطاراً مناسباً لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر، بما في ذلك النظم والسياسات والضوابط المناسبة؛
- مراقبة هيكل رأس المال في البنك؛
- مراقبة معدلات النفقات الرأسمالية الأساية للشركة وعمليات الاستحواذ/التصرف في الأصول؛
- النظر في أي قضايا ومسائل ناشئة قد يكون لها تأثير مادي على أعمال البنك وشؤونه؛
- تلقي تقارير الأداء المالي بصورة منتظمة من الإدارة ومراقبة الأداء الفعلي في ضوء الأهداف الاستراتيجية للبنك وميزانيته؛
- الموافقة على تعيين كبار الموظفين التنفيذيين في البنك وعلى مكافآتهم بالإضافة إلى الحوافز والمكافآت المدفوعة للموظفين؛
- الموافقة على الترتيبات الخاصة بانعقاد الجمعية للبنك وغيرها من الاجتماعات العامة للمساهمين؛
- توصية الجمعية العمومية السنوية بالموافقة على التقرير السنوي للبنك والحسابات السنوية، ومقترح المكافآت السنوية لمجلس الإدارة، ومقترح تعيين مدققي الحسابات الخارجيين وغيرها من المسائل على النحو المنصوص عليه في عقد التأسيسي للبنك و وغيره من القوانين واللوائح المعمول بها؛
- وضع سياسة توزيع الأرباح؛
- تحديد سياسات البنك واعتمادها، بناء على الأحكام المنصوص عليها بموجب اللوائح المصرفية ولوائح حوكمة الشركات وغيرها من القوانين واللوائح المعمول بها؛
- تلقي التقارير التي أعدتها الإدارة بشأن المسائل الجوهرية؛ والرئيسية ومراجعتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
  - متابعة العلاقة مع الهيئات التنظيمية؛
  - شؤون المتعلقة بالموارد البشرية؛
  - النزاعات والمطالبات والمسائل المتعلقة بالتأمين
  - تمكافحة الاحتيال والأمن والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والعقوبات؛
  - إدارة استمرارية الأعمال والاستجابة في حالات الكوارث؛
  - علاقات المستثمرين والاتصالات المؤسسية؛
  - المسؤولية الاجتماعية للبنك؛
  - نظم وتكنولوجيا المعلومات؛
  - التعاملات الداخلية والإبلاغ عن المخالفات.
- مراجعة محاضر مجلس الإدارة ولجان المجلس؛
- تحديد اختصاصات لجان مجلس الإدارة ومراجعتها؛
- مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه على أساس سنوي؛
- الموافقة على مصفوفة تفويض الصلاحيات في ما يتعلق بالنفقات والإقراض وإدارة المخاطر؛
- مدى الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمصرفية المعمول بها؛ و
- أي مسؤوليات أخرى كما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح المعمول بها.

٤,١٤ التزامات أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم

- التمتع بالمهارات والمؤهلات والمعرفة اللازمة لإدارة شؤون البنك وأعماله؛
- الالتزام بواجبهم الائتماني والتصرف بصدق وبحسن نية من أجل حماية المصالح التجارية الفضلى للبنك؛
- مراعاة السرية وتضارب المصالح ومتطلبات الشفافية عند تولي مسؤولياتهم؛
- العمل وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي وجميع القوانين واللوائح النافذة؛
- ألا يكون محكوماً على عضو مجلس الإدارة بأي جريمة أو جناية أو جنحة مخلة بالشرف؛
- الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة قد تكون لديهم في ما يتعلق بالبنك والتي يمكن أن تتعارض مع الأداء السليم لواجباتهم؛
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات المساهمين العامة بانتظام والمشاركة فيها بفعالية؛

٥. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أنشأ مجلس إدارة بنك لبشا ثلاث لجان فرعية لمساعدته في أداء واجباته والتزاماته ورفع التقارير إلى المجلس بشأن الأعمال التي تتولاها. وقد وافق مجلس الإدارة في البنك على تشكيل اللجان التالية وحدد اختصاصاتها ومسؤولياتها بموجب ميثاق معتمد لكل لجنة.

بعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد في عام ٢٠٢٢، أصدر مجلس الإدارة قراراً بتعديل تشكيل كلّ لجنة من لجان المجلس، مع مراعاة معايير العضوية المنصوص عليها في اختصاصات كلّ لجنة.

٥،١ لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال

تتولى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال المسؤوليات التالية:

المسؤوليات الإشرافية:

- الإشراف على مدى الامتثال للإجراءات والسياسات المعتمدة بشأن إعداد ونشر التقارير المالية وأي معلومات مالية أخرى؛
- الإشراف على آليات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والتدقيق؛
- التأكد من إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية ونصف السنوية والفصلية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك والتعليق عليها وتقديم توصيات للمجلس في هذا الصدد؛ ومراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف المعنية، وضمان امتثال هذه التعاملات للضوابط ذات الصلة؛
- إجراء تحقيقات في مسائل الرقابة المالية عندما يطلب المجلس ذلك؛
- الإشراف على دقة التقارير المالية وصحتها وإعداد التقارير المالية التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة؛
- مراجعة تقرير مدققي الحسابات الخارجيين والتأكد من امتثال البنك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة منظمة المؤسسات المالية الإسلامية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمدققي الحسابات الخارجيين

- الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا وطرح الأسئلة والتماس آراء مدققي الحسابات الخارجيين؛
- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي
- التأكد من حصول مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات والتوضيحات التي يطلبها من الإدارة العليا بشأن سجلات المحاسبة أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة؛
- ضمان حصول مدقق الحسابات الخارجي على ردود فورية بشأن الاستفسارات والمسائل الواردة في رسائل أو تقارير مدقق الحسابات الخارجي؛
- إجراء مناقشة مع مدقق الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن سياسة المخاطر، لا سيما مدى ملاءمة الميزانيات والقرارات والتقديرات المحاسبية، وعرض النتائج على مجلس الإدارة لمراجعتها؛
- تحديد إجراءات اختيار مدققي الحسابات الخارجيين والتعاقد معهم وترشيحهم لموافقة الجمعية العمومية، بالإضافة إلى ضمان استقلاليتهم أثناء أداء عملهم.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالضوابط الداخلية

- إعداد ووضع نظام فعال للرقابة الداخلية وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه وإجراء عمليات تدقيق دورية عند الضرورة؛
- تنسيق الاتصالات بين المجلس والإدارة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك؛
- تنفيذ مهام المجلس فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالتدقيق الداخلي

- الموافقة على القرارات المتعلقة بتعيين أو استبعاد رئيس التدقيق الداخلي؛
- الموافقة على ميثاق وسياسة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق السنوية؛
- استعراض واعتماد ميزانية إدارة التدقيق الداخلي وخطة الموارد البشرية والأنشطة والهيكل التنظيمي للإدارة مع كبير المدققين الداخليين؛
- استعراض أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالتعاون مع لجنة الترشيحات والمكافآت؛
- استعراض فعالية إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مدى الامتثال لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بالتدقيق الداخلي، وتلقي تقارير دورية من رئيس إدارة التدقيق الداخلي حول مدى امتثال مختلف الإدارات في البنك بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بإدارة المخاطر

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر؛
- وضع سياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر ومراجعتها بانتظام؛
- الإشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي يعدها البنك للموظفين؛
- إعداد وتقديم تقارير دورية عن فعالية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمتابعة الامتثال

- الحصول على تقارير منتظمة من إدارة متابعة الامتثال في ما يتعلق بالمسائل القانونية والحوكمة والمتطلبات التنظيمية ومسائل الامتثال؛
- مراجعة الشكاوى المقدمة من الموظفين والأطراف الأخرى بموجب مدونة قواعد السلوك ومراقبة الإجراءات المتخذة لمعالجتها؛
- مراجعة نتائج التحقيقات التي تجريها الإدارة ومتابعة أي حالات عدم امتثال؛
- مراجعة نتائج أي عمليات تفتيش تقوم بها الهيئات التنظيمية وأي ملاحظات واردة في تقارير التدقيق الداخلي.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات

- متابعة تنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات؛
- وضع خطط لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل شكوى واتخاذ إجراءات تصحيحية؛
- تلقي تقرير عن جميع الشكاوى الواردة وضمان معالجتها بشكل صحيح.

٥،٢ لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

تحدد لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة إجراءات ترشيح واختيار وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وترشّح من تراه مناسباً لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق اللجنة هي كما يلي:

- تطوير سياسة الترشح لعضوية مجلس الإدارة بناء على إجراءات رسمية وصارمة وشفافة لاختيار المرشحين وعرضهم على الجمعية العمومية العادية لانتخاب أعضاء المجلس؛
- التأكد من إجراء عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة التي وضعها البنك ونظامه الأساسي والقوانين المعمول بها وأنظمة الحوكمة المرعية الإجراء مع مراعاة التوجيهات الارشادية الملائمة في ما يتعلق بالترشيحات لعضوية مجلس الإدارة؛
- تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، على أساس سنوي على الأقل، من خلال مراعاة المصالح التي يفصح عنها كل عضو والمعلومات الأخرى ذات الصلة؛
- توصية مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين المناصب تنفيذية رئيسية، بالإضافة إلى تعيين رئيس التدقيق الداخلي ورئيس متابعة الامتثال؛
- التنسيق بشكل فعّال مع الإدارات ذات الصلة بالبنك لمراجعة الحاجة إلى استخدام مناصب تنفيذية في الوظائف الأساسية؛
- وضع خطط التعاقب الوظيفي وإصدار التوصيات للمجلس بشأن الخطط التعاقبية للمدراء والوظائف التنفيذية؛
- إصدار التوصيات للمجلس بشأن سياسة الترشيحات السنوية للبنك التي تحدد المكافآت المخصصة لرئيس جلس الإدارة والأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين؛
- وضع أسس منح البدلات والحوافز في البنك ووضع سياسة الأجور الخاصة بالإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس للموافقة عليها؛
- ضمان تحديد مجموعات الأجور بمستويات تستقطب المواهب وتحتفظ بها، مع مراعاة مستوى المسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فضلاً عن أداء البنك على المدى الطويل؛
- مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس على أساس سنوي بدعم من أمين سر الشركة، وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس. ولهذه الغاية، فإن اللجنة مسؤولة عما يلي:
- إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس.

٥،٣ اللجنة التنفيذية

تتمثل المهمة الأساسية للجنة التنفيذية في متابعة تنفيذ استراتيجية البنك والإشراف على الخطط الاستثمارية والتمويلية من خلال مراجعة الخطط والقرارات الاستراتيجية وعرضها على مجلس الإدارة من أجل تقييمها واعتمادها، بما في ذلك:

- الميزانيات السنوية وخطة الأعمال؛
- الإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك ومراقبة الأداء المالي والتشغيلي والإداري للبنك بالمقارنة مع الخطط المعتمدة؛
- استعراض أيّ مسألة عاجلة يرى رئيس المجلس أنها لا تسمح بالدعوة إلى عقد اجتماع عادي أو خاص للمجلس، فضلاً عن الموافقة على المعاملات وفقاً للصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة على أساس كل حالة على حدى، وإعداد تقرير ملخص بها ورفعه إلى المجلس لإطلاعه عليها والتصديق عليها خلال الاجتماع الذي يلي تاريخ الموافقات؛
- شطب جزئي أو كامل للأصول بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس، إن وجدت؛
- مراقبة النفقات الرأسمالية والمصاريف الأخرى؛
- المسائل الجوهرية المتعلقة بالهيكل التنظيمي للبنك.
- أنشطة الخزانة وأداؤها؛
- عمليات الاستحواذ والتخارج، وفق الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس؛
- خطط تنويع الاستثمار من حيث المنتجات والأسواق؛
- خطط التعافي من الكوارث، واستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات؛
- مساعدة المجلس في تنسيق أداء الإدارة التنفيذية والمديرين العامين والإشراف عليه ورصده من خلال تقديم تقارير دورية إلى المجلس؛
- تحليل وفحص فرص الاستثمار المحتملة ومراقبة تنفيذ الإدارة التنفيذية لمثل هذه الفرص الاستثمارية.

أهم القرارات الصادرة عن لجان مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٢ هي:

اللجنة	التوصيات والمقررات الصادرة في عام ٢٠٢٢
لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال	• أوصت بالموافقة على البيانات المالية للبنك، وتقارير المراجع الخارجي حول البيانات المالية، بما في ذلك المخصصات، وشطب الديون، والتقييمات، ومعاملات الأطراف ذات الصلة؛ • أوصت بالموافقة على التقارير المقدمة من إدارات الرقابة الداخلية بما في ذلك التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ومتابعة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال. • أوصت بالموافقة على سياسات الرقابة الرئيسية بما في ذلك الامتثال والمخاطر والتدقيق الداخلي.
اللجنة التنفيذية	• الميزانية السنوية وخطة الأعمال مع التفسيرات والمبررات لاعتماد هذه الخطط والتغييرات اللاحقة ذات الصلة. • • أوصت بالموافقة على الصفقات والاستثمارات وغيرها من المعاملات التي أجراها البنك خلال عام ٢٠٢٢ وفقاً لحد الصلاحيات الممنوحة لها بموجب تفويض الصلاحيات.
لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة	• أوصت بالموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة، وتقرير الإدارة حول الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. • أجرت مراجعة سنوية لأداء المجلس ولجان المجلس وأداء الإدارة التنفيذية في عام ٢٠٢٢. • أوصت بفتح فترة الترشيحات. • تقديم التوصيات وإعداد تقرير حول قائمة المرشحين والمعيّنين لعضوية مجلس الإدارة.

٥،٤ هيئة الرقابة الشرعية

هي عبارة عن هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة تتولى تقديم المشورة للمجلس وإدارة البنك بشأن أمور الالتزام بالشريعة الإسلامية ومراجعة أنشطة البنك التجارية والاستثمارية لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية بموجب النظام الأساسي للبنك من ثلاثة (٣) أعضاء على الأقل وخمسة (٥) أعضاء كحد أقصى. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كانت هيئة الرقابة الشرعية للبنك تتألف من ثلاثة أعضاء، يعينون في ما بينهم عضواً ليكون رئيس الهيئة. يعين مجلس الإدارة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لفترة ثلاث سنوات يمكن تجديدها لمدد إضافية. لا يتولى أعضاء الهيئة أي أدوار تنفيذية داخل البنك.

الاسم	الوظيفة	نوع العضوية
د. علي القرادغي	رئيس الهيئة وعضو تنفيذي	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ د. يحيى النعيمي	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ د. سلطان الهاشمي	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي

وخلال عام ٢٠٢٢، عقدت هيئة الرقابة الشرعية ٣ اجتماعات و ١٣ اجتماعاً من خلال تفويض الصلاحيات إلى الرئيس والعضو التنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية. وتطرقت الإجتماعات إلى المسائل التالية، من بين جملة من الأمور الأخرى:

• تقديم المشورة والتوجيه إلى مجلس الإدارة والإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية وكيفية الامتثال على أفضل وجه لقواعد الشريعة ومبادئها في جميع الأوقات؛
• إصدار الفتاوى والتوصيات بشأن المنتجات والخدمات والمعاملات التي يقوم بها البنك.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالإشراف على أنشطة وظيفة الامتثال للشريعة داخل البنك، كما تصدر تقريراً سنوياً يتضمن تفاصيل أنشطة الهيئة خلال العام وعملية احتساب الزكاة المستحقة على كل سهم. ويتم تقديم تقرير هيئة الرقابة الشرعية خلال الجمعية العمومية السنوية. كما يستعرض تقرير الهيئة أيضاً البيانات المالية للبنك.

٦. الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

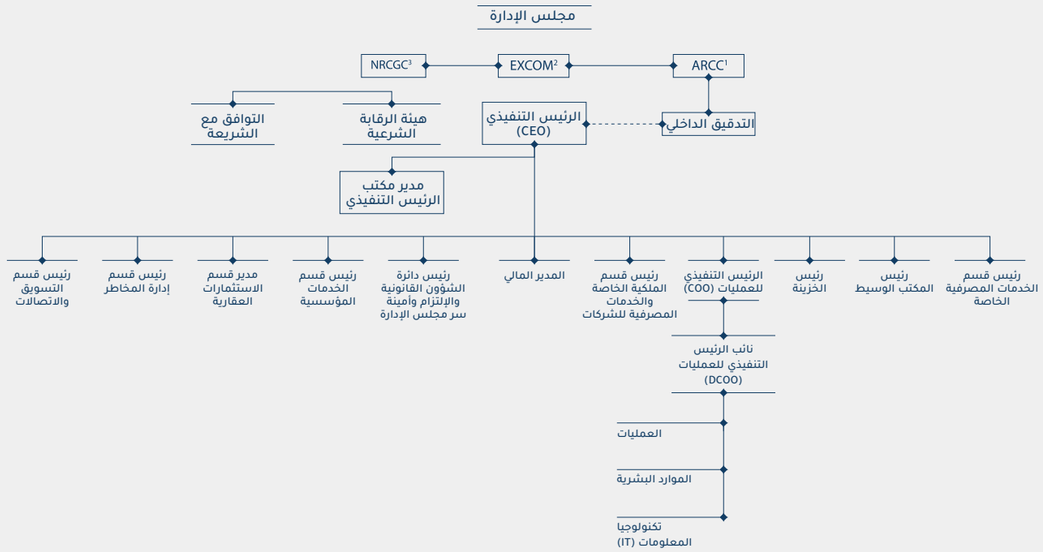

٦،١ اللجان الإدارية

وافق مجلس إدارة البنك على تشكيل اللجان التالية التي تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي وترفع تقاريرها إليه عن أنشطتها. ويقوم الرئيس التنفيذي بدوره برفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول وضع الأنشطة التجارية للبنك. ويمكن الاطلاع على المسؤوليات المفصلة لكل لجنة في «ميثاق الاختصاصات » الخاص باللجنة المعنية والتي يمكن العثور عليها في دليل الحوكمة الخاص بالبنك.

٦،١،١ لجنة الاستثمار

- استعراض الفرص الاستثمارية و/أو التوصية بها و/أو الموافقة عليها.
- مراجعة أوضاع الاستثمارات الحالية.
- مراجعة ومتابعة أداء أنشطة الحافظة الاستثمارية للبنك.

٦،١،٢ لجنة الائتمان

- الموافقة على طلبات الائتمان في حدود الصلاحيات المفوضة لها، ومراجعة سياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة المتعلقة بالبنك.
- مراجعة جميع الصلاحيات الائتمانية المفوضة وتقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بإدخال تعديلات عليها حسب الاقتضاء.
- متابعة ومراجعة أداء أنشطة حافظة الائتمان ورفع التوصيات حول الاقتراحات الائتمانية و/ أو تصعيدها إلى مجلس الإدارة وإطلاع المجلس لاتخاذ القرارات عند الضرورة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك.

٦،١،٣ لجنة الأصول والخصوم

- هي سلطة القرار الأعلى على مستوى الإدارة فيما يتعلق بإدارة تخصيص رأس المال وتحديد أفضل استراتيجية لإدارة الأصول والالتزامات والإشراف على تنفيذها بهدف تعظيم صافي الدخل على الأمدين القريب والبعيد، وذلك ضمن حدود تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ومراقبة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ورأس المال.
- مراقبة التكاليف والرسوم التمويلية وإدارتها بطريقة تحقق أقصى قدر من الأرباح وإدارة مخاطر السيولة ومعدل الربح. تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة الشؤون اليومية لإدارة الأصول والخصوم في البنك.

٦،١،٤ لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

- مراقبة الاتجاه الاستراتيجي لقسم تكنولوجيا المعلومات لضمان دعمه للأهداف طويلة الأجل للبنك ضمن إطار عمله الاستراتيجي.
- فهم المخاطر والضوابط المرتبطة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات لضمان الحد منها في عملية التنفيذ.
- مراجعة المشاكل التي حدثت خلال الفترة التي يشملها التقرير والتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية بشكل جيد.
- مراقبة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وضمان تلبية احتياجات الأعمال المتغيرة في سياق الأهداف الاستراتيجية للبنك ووضعه التنافسي.
- توفير الإشراف المالي على برنامج تكنولوجيا المعلومات كما تراه اللجنة ضرورياً، بما في ذلك وضع إطار مناسب يتم من خلاله اتخاذ قرارات الميزانية ومراجعة متطلبات التوظيف المحتملة.

٦،٢ فريق الإدارة التنفيذية

في عام ٢٠٢٢، وافق مجلس الإدارة على توظيف أعضاء جدد في الإدارة التنفيذية لتعزيز الخبرات والمهارات التنفيذية التي يملكها البنك حالياً بهدف تحقيق أهدافه الاستراتيجية الطموحة.

عبدالرحمن توتونجي
الرئيس التنفيذي
تم تعيينه في ١٢ أبريل ٢٠٢١

يشغل السيد عبدالرحمن توتونجي منصب الرئيس التنفيذي لبنك لِشا في السنوات الثلاث الأخيرة. ويتميز بخبرة واسعة في إدارة الاستثمارات العقارية حيث أدار حافظة استثمارية بمليارات الدولارات قبل الانضمام إلى بنك لِشا. وقد أهّلته خبرته التي تزيد عن ١٥ عاماً في قطاعات مختلفة، لقيادة بنك لِشا في سنواته الصعبة من مسيرته وتحويله إلى واحد من أنجح البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المنطقة. وتحت إدارته، وصلت أصول البنك الخاضعة للإدارة إلى أكثر من ٥ مليار ريال قطري، وما زالت تنمو. وهو متفوّق في مجال بناء الفرق المتخصصة وتصميم ثقافة مؤسسية مزوّدة باستراتيجيات واضحة لتحقيق النمو والنجاح. حصل عبدالرحمن على درجة الماجستير في التمويل العقاري من جامعة جورج واشنطن جورجتاون، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة جورجتاون.

محمد أبو خلف
رئيس الخزينة
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠
عدد الأسهم المملوكة: ٣٥٠,٠٠٠ (٠,٠٣١٪)

أبو خلف من المصرفيين التنفيذيين ومن كبار العاملين في مجال الخدمات المصرفية للشركات، يحمل خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في عالم الأعمال المصرفية والشركات. انضم إلى بنك لِشا في عام ٢٠٢٠ كرئيس للخزينة لقيادة وظائف الخزينة الشاملة والاستثمار بموجب دفتر الخزينة. وهو متعدد القدرات والمهارات في إدارة السيولة والتداول والهندسة المالية.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل منصب مدير إدارة مخاطر الائتمان وأمين الخزينة في شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات) حيث كان يدير عمليات البنك وإدارة النقد والتمويل التجاري ومخاطر الائتمان. كما تولى منصب نائب رئيس الخزينة والأسواق المالية في البنك التجاري القطري حيث كان مسؤولاً عن جميع الوظائف مثل إدارة الأصول والخصوم ، وعن تمويل الحافظة الاستثمارية وإدارتها. وعمل كمحلل مالي في الخزينة في البنك المركزي الأردني كما غطى البروتوكول الأجنبي والدولي ووحدة الدين الخارجي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

حصل على شهادتي ماجستير في الأوراق المالية الدولية وفي الاستثمار والبنوك من آي سي أم آي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) وعلى ماجستير في أسواق رأس المال الدولية من جامعة برايتون في المملكة المتحدة. وتخرّج ببكالوريوس إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة الأردن.

ريتا الحلو
رئيسة دائرة الشؤون القانونية والالتزام وأمينة سر مجلس الإدارة
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

انضمت ريتا الحلو إلى بنك لِشا في يونيو ٢٠٢١ وتولت منصب رئيسة دائرة الشؤون القانونية والالتزام وأمينة سرّ مجلس الإدارة. تحمل الحلو أكثر من ١٢ عاماً من الخبرة في كل من الشركات المدرجة الخاصة والعامة في المجال القانوني والامتثال وفي تقديم المشورة في السياق التجاري والتشغيلي. وعملت ريتا سابقاً لمدة ٨ سنوات مع فودافون قطر، حيث عُيّنت رئيسة قسم الشؤون القانونية. شغلت ريتا أيضاً منصب أمينة سر شركة إنفينيتي سوليوشنز ذ.م.م، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة فودافون قطر ومؤسسة في مركز قطر المالي، وكانت مسؤولة عن إدارة وتنسيق جميع الأنشطة والاجتماعات المتعلقة بالشركة.

حصلت ريتا على ماجستير في القانون من الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وماجستير مصغّر في مجال الاتصالات من أكاديمية المملكة المتحدة للاتصالات والتكنولوجيا (قطر) وأكملت دورة «المنظمات الرائدة في أوقات الاضطراب» التي يقدمها المعهد الأوربي لإدارة الاعمال «إنسيد».

السيد راجيش بانسال
المدير المالي
تم تعيينه في عام ٢٠٢١

انضم راجيش إلى بنك لِشا في يونيو ٢٠٢١ في منصب الرئيس المالي وجلب معه خبرة ٢٣ عاماً من العمل المتنوع في البنوك والشركات المتعددة الجنسيات في قطر والإمارات والبحرين والهند.

وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل راجيش منصب نائب الرئيس في بنك المشرق قطر لمدة ٧ سنوات. وبصفته الرئيس المالي لأعمال المشرق قطر، كان السيد بانسال عضواً أساسياً في لجنة إدارة الشركة، ولجنة الأصول والخصوم، واللجنة التوجيهية، وفريق قيادة الأعمال، واللجان الأخرى. وقاد راجيش مهام التمويل في بنوك أخرى متعددة الجنسيات بما في ذلك بنك كريدي أجريكول للشركات والاستثمار وبنك أي سي أي سي أي في المنطقة. وكان له دور فعال في تعديل نسبة الائتمان إلى الودائع لدى مصرف قطر المركزي لجميع البنوك الأجنبية في قطر للترويج للأصول المصرفية في قطر. وحظي بخبرة متنوعة لمدة سبع سنوات مع كبار الشركات المتعددة الجنسيات في الهند مثل أكزو نوبيل ومؤسسة النفط الهندي قبل انضمامه إلى الخدمات المصرفية.
كما أنه محاسب قانوني مؤهل حاصل على المرتبة ٣١ في كل الهند، وحاصل على شهادة «محلل مالي معتمد» من مؤسسة (CFA) Institute في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٣ وشهادة «مدير المخاطر المالية» في عام ٢٠١٥ من الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر (GARP) في الولايات المتحدة. وهو حائز أيضاً على شهادة في أمانة سرّ الشركات من معهد أمناء الشركات في الهند.

فوليا بلاس
رئيسة قسم المخاطر
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

انضمت فوليا إلى بنك لِشا بصفتها رئيسة إدارة المخاطر في مارس ٢٠٢١ وتحمل معها خبرة تزيد عن ٢٣ عاماً في إدارة المخاطر المالية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، كانت تعمل في مصرف الطاقة الأول في البحرين حيث تولت منصب العضو المنتدب ورئيسة إدارة المخاطر. علاوة على ذلك، فهي تتمتع بخبرة مستفيضة كونها شغلت منصب نائب أول للرئيس ورئيسة إدارة المخاطر في بنك سبرا للاستثمار، ومنصب مديرة إدارة المخاطر في كل من شركة ريادة للاستثمار المالي في الكويت وبنك التنمية الصناعية في تركيا. ولديها خبرة واسعة في حالات التعرض الواسع النطاق لمخاطر السوق مع تنفيذ اتفاق بازل ٢.

السيدة بلاس حاصلة على ماجستير في إدارة المخاطر والتأمين من كلية كاس للأعمال في لندن. وحازت على شهادة «مدير المخاطر المالية» من الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر (GARP) في عام ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، تابعت دراساتها العليا في الإدارة في جامعة ميدلسكس في لندن وحصلت على شهادة البكالوريوس في هندسة الرياضيات من جامعة اسطنبول التقنية.

السيد محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

انضم محمد إلى بنك لِشا في عام ٢٠٢٠ ويشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للعمليات. وهو خبير متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال الموارد البشرية ووظائف تكنولوجيا العمليات. يتولى محمد مسؤولية العمليات والموارد البشرية ووظائف تكنولوجيا المعلومات التي تقود مشاريع التحول في بنك لِشا بصفته نائب رئيس العمليات. وتغطي خبرة محمد طائفة من القطاعات مثل البنوك والعقارات والاستثمارات وتجارة التجزئة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والضيافة والبناء والتصنيع والأغذية والمشروبات.

يحمل محمد درجة الماجستير في الموارد البشرية من جامعة ولاية لويزيانا وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية الدولية. ويحمل أيضاً شهادة اعتماد مهنية من جمعية إدارة الموارد البشرية.

ألكساندر بيرناساو
مدير الاستثمارات العقارية
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

انضم أليكس إلى بنك لِشا في عام ٢٠٢٠ كرئيس للاستثمار مع خبرة تزيد عن ١٦ عاماً في مجال إدارة الاستثمار، وهو مسؤول في البنك عن تغطية جميع فئات الأصول في الأسواق الدولية كافة مع التركيز على العقارات. وبصفته مدير الاستثمار، يشرف أليكس على عملية التمويل المشترك للعملاء من القطاع الخاص للبنك.

وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، كان أليكس مدير الاستثمار في مؤسسة أسباير زون (المدينة الرياضية) في الدوحة حيث كان مسؤولاً عن استثمارات الشركات الخاصة في قطر وأوروبا. بدأ أليكس حياته المهنية في بنك ايه بي ان امرو في لندن حيث اضطلع بدور رائد في هيكلة المشتقات واستراتيجيات الاستثمار، ثم انتقل للعمل كمتداول ومدير محفظة لشركة كوندويت كابيتال ماركتس. وعمل في ما بعد في AlgoAM في زيورخ، وهي شركة متخصصة لإدارة الأصول تقدم الخدمات للعملاء من القطاع الخاص والمؤسسات.

ويحمل أليكس شهادة الهندسة الفرنسية، ودرجة الدكتوراه من جامعة دوفين في الرياضيات التطبيقية والاقتصاد، وهو حاصل على شهادة الماجستير من كلية كاس للأعمال في التجارة والمالية الرياضية. وهو حاصل أيضاً على مؤهلات في التمويل الإسلامي، وشهادة «مدير المخاطر المالية»، وشهادة تخطيط موارد المؤسسات، وشهادة «محلل استثمار بديل معتمد».

صهيب المبروك
رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات
تم تعيينه في عام ٢٠١٤

يشغل صهيب منصب رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات. ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في قطاع الخدمات المصرفية والشؤون المالية. ويدير محفظة استثمارية متنوعة في مجالات الرعاية الصحية والأغذية والمشروبات وتجارة التجزئة الفاخرة والتكنولوجيا والخدمات الاستهلاكية المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

يملك صهيب سجلاً حافلاً بالنجاحات في تحديد مصادر استثمارات الملكية الخاصة في أسواق مختلفة ومجموعة متنوعة من القطاعات والتخارج منها. كما عمل في العديد من المؤسسات المالية متعددة الجنسيات مثل ستاندرد تشارترد وبنك المشرق حيث اكتسب خبرة في التمويل والخدمات المصرفية للشركات والائتمان وإدارة الاستثمار.

وهو حاصل على البكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة.

السيدة ثنوى النعيمي
رئيسة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات
تم تعيينها في عام ٢٠١٤

انضمت ثنوى، وهي مصرفية متمرسة تتمتع بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال الخدمات المصرفية، إلى بنك لِشا في عام ٢٠١٤ وترأس حالياً فريق الخدمات المصرفية الخاصة الذي يدير ويشرف على الأعمال المصرفية الخاصة، وقاعدة العملاء، والاستثمار وإدارة الثروات.

تتمتّع بمعرفة وخبرة متعمّقة في فئة العملاء الأفراد ذوي أعلى عائد صافٍ وذوي الملاءة المالية العالية، والاستثمارات وإدارة الثروات، وتتولى دوراً رائداً في تأسيس أعمال الخدمات المصرفية الخاصة في بنك لِشا. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت منصب المديرة الإقليمية في مصرف قطر الإسلامي لمدة ١٦ عاماً.

تحمل ثنوى درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر، وقد حضرت العديد من الدورات في مجالات الخدمات المصرفية الخاصة، وغسل الأموال، وإدارة المحافظ، والاستثمار، وإدارة الثروات.

بريم أناند كاسيلنغام
رئيس العمليات
تم تعيينه في عام ٢٠١٥

بريم هو خبير متمرس في الخدمات المصرفية مع عقدين من الخبرة المصرفية. انضم إلى بنك لِشا في أغسطس ٢٠١٥ كمدير أول للعمليات. وهو يتمتع بخبرة دولية في مجال الأوراق المالية والاستثمارات وعمليات إدارة النقد. وقد ساهمت خبرته الأكاديمية والمصرفية الواسعة في تعزيز القدرات التشغيلية لبنك لِشا في الأسواق المحلية والدولية وأسهمت في رضا عملاء بنك قطر الأول في مرحلته المتنامية هذه، حيث يترأس حالياً قسم العمليات في البنك.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل بريم في وحدة العمليات العالمية وإدارة التغيير التابعة لبنك ستاندرد تشارترد ومقرها سنغافورة، وكان يدير العمليات العالمية وينفّذ نماذج وأنظمة التشغيل القياسية في ٣٦ دولة حول العالم. وقبل ذلك، كان بريم يدير عمليات التسوية للعُهُد العالمية وخدمة العملاء لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة بصفته مديراً أول.

حصل بريم على درجة الماجستير في إدارة البنوك وماجستير إدارة الأعمال. وهو متخصص معتمد في إدارة المشاريع (PMP) وممارس معتمد من قبل معهد إدارة المشاريع (PMI) في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه معتمد من قبل مجلس بلوك تشين في الولايات المتحدة الأمريكية كمحترف معتمد في سلسلة الكتل المالية.

أحمد أبو العلا
رئيس الخدمات المؤسسية
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل أحمد منصب رئيس الخدمات المؤسسية في بنك لشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المؤسسية، وهو مسؤول عن الخدمات المؤسسية وعلاقات المستثمرين وإدارة العلاقات الإدارية والحكومية. قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل أحمد في عدد من الشركات ذات الأنشطة المختلفة في مجالات التجارة، والبناء، والتصنيع، والبيع بالتجزئة، والعقارات والضيافة. يحمل أحمد شهادة البكلوريوس في التربية قسم الصحافة والإعلام من جامعة قناة السويس في جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى ذلك، يحمل شهادة من المستوى ٣ من معهد تشارترد للأفراد والتنمية في إنجلترا.

أنوف أسكر
رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات
تم تعيينه في عام ٢٠٢١

يحمل أنوف شهادة الماجستير في نظم المعلومات وإدارة المشاريع من جامعة كينغستون، لندن، المملكة المتحدة.
ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٦ عاماً في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية وإدارة المشاريع.
قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل أنوف في بنك دخان، حيث كان يقود برامج مكتب إدارة مشاريع المؤسسة والتحول الرقمي للبنك.
ونجح أنوف في إدارة برنامج أول عملية اندماج في قطر بين بنك بروة وبنك قطر الوطني.
قبل انضمامه إلى بنك دخان، عمل أنوف في بنك الإمارات دبي الوطني حيث كان يقود المشاريع التكنولوجية المتعلقة بالمدفوعات.

ميرنا النقاش
رئيسة التسويق والاتصالات
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تحمل ميرنا درجة بكالوريوس في الاتصالات والتصميم من الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، في بيروت - لبنان، كما تحمل شهادة ريادة الأعمال والابتكار في الاقتصادات الناشئة من كلية هارفارد للأعمال.

وتتمتع بخبرة تزيد عن ١٢ عاماً في مجال الاتصالات الاستراتيجية وإدارة الحملات والعلامات التجارية بالإضافة إلى خبرة في مجال إدارة منصات التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي. وقد حازت على جوائز في العمل أثناء عملها في شركات إبداعية كبيرة مثل أوجلفي آند ماذر التي تقدم خدماتها لمجموعة واسعة من العملاء العالميين والإقليميين والمحليين، مثل فودافون، وغيرها من العملاء في مجالات التعليم والصحة والرياضة والفنون والثقافة والخدمات المصرفية والعقارات. وتشمل خبراتها السابقة العمل مع تريبليتو ومتاحف قطر وذا كريسنت يونيون حيث قادت استراتيجية شاملة وأدارت حملات تسويقية بهدف تصميم إطار عمل لترسيخ الحملات الترويجية للشركة.

السيد محمد ظاهر
رئيس المكتب الوسيط
تم تعيينه في عام ٢٠٢٢

يملك محمد ظاهر أكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة المصرفية. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل منصب رئيس عمليات الخزينة في مصرف الريان في الدوحة. كما شغل مناصب عليا في إدارة عمليات الخزينة وفي دعم تكنولوجيا المعلومات في بنك دبي التجاري وبنك دبي الإسلامي قبل انتقاله إلى قطر. وعمل سابقاً مطوّراً للبرمجيات في الهند.

يتمتع ظاهر بخبرة في محاسبة وتشغيل منتجات الخزينة ومشتقاتها ولديه مهارات ممتازة في تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب خبرته العملية في أنظمة التطبيقات المصرفية.

ظاهر حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في الرياضيات من جامعة بونديشيري ودرجة ماجستير في كلّ من تطبيقات الكمبيوتر وإدارة الأعمال من جامعة مدراس.

٦،٣ التعويضات والحوافز

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على سياسة الأجور والمكافآت التي تحدد مبادئ وآليات تحديد المكافآت للرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين والموظفين. وفوض المجلس لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات للإشراف على تنفيذ السياسة. ووفقاً لهذه السياسة، تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات على فعالية إجراءات تحديد المكافآت لضمان امتثالها لممارسات إدارة المخاطر الفعالة والمتطلبات التنظيمية. كما تراجع مقترحات المكافآت وتوصي مجلس الإدارة بالموافقة عليها. وفي عام ٢٠٢٢، تم تطبيق أنظمة المكافآت في بنك لِشا وفقاً لسياساته المعتمدة والقواعد السارية.

ويجب أن يتماشى هيكل التعويضات مع توجهات النمو المستدام للبنك. تتألف عناصر المكافآت النقدية من عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. ويحرص مجلس الإدارة على ضمان أن تكون عناصر التعويض المتغيرة، بصفة عامة، مستندة إلى تقييم للمخاطر والاستراتيجية طويل الأجل لأداء البنك، مع مراعاة التطورات الايجابية والسلبية على السواء عند تحديد العناصر المتغيرة. يجب أن تكون جميع العناصر مناسبة، سواء بشكل منفردي وإجمالي، وعلى وجه الخصوص، يجب ألا تشجع على اتخاذ المخاطر غير المعقولة..

يتم تقديم سياسة الأجور والمكافآت إلى الجمعية العمومية للموافقة عليها ولا سيما تلك المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ويشمل ذلك أي تغييرات طارئة على السياسة.

وبناء على ما تقتضيه سياسة الإفصاح، يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية في البيانات المالية والتقرير السنوي للبنك.

وفي ما يلي بيان المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية على النحو المبين في الإيضاح ٢٥ من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

الوصف	إجمالي الأجور (بالألف ريال قطري)
فريق الإدارة العليا	١٣٠٤٥
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	٤٨٠
إجمالي الأجور	١٣٥٢٥

٦,٤ مراجعة أداء الإدارة العليا

في إطار سياسة الأجور والمكافآت، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وقد أعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها المجلس. وتعكس الإنجازات المالية وغير المالية التي تم تسليط عليها الضوء في التقرير السنوي نجاح الإدارة التنفيذية في استيفاء متطلبات مؤشرات الأداء الرئيسية.

٦,٥ التعاقب الوظيفي

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا سياسة تخطيط التعاقب من أجل ضمان الاستمرارية في الثقافة المؤسسية للبنك. تحدد السياسة المعايير المحددة لخطط التعاقب التي تغطي الإدارة العليا وكبار الإداريين، من أجل تحقيق استمرارية استراتيجيات العمل. ووفقاً لهذه السياسة يجب أن يركز بنك لِشا على تطوير المواهب الداخلية من أجل الاحتفاظ بأفضل الموظفين المهرة من خلال التدريب والتطوير المستمر للموظفين.

٧. حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية

٧,١ إدارة المخاطر

تبنى مجلس الإدارة نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من شأنه المساهمة في تطوير بيئة أعمال صحية وسليمة، بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية المحددة من خلال تحديد المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك وإدارتها مراقبتها. وتقع مسؤولية اعتماد نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة الذي يقوم، بدعم من لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال، بتنفيذ المهام المسندة إليه كما هي محددة في قواعد وأنظمة الحوكمة.

ويهدف نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى تحديد المخاطر الرئيسية وتقييم طبيعة هذه المخاطر ونطاقها وإدارتها بكفاءة وفعالية. وتشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من سياسات وإجراءات البنك التي تضمن اضطلاع مجلس الإدارة واللجان والإدارة التنفيذية والمسؤولين والموظفين بمسؤولياتهم كاملة في ما يتعلق بإدارة المخاطر.

يأخذ مجلس الإدارة زمام المبادرة في ترسيخ أسلوب القيادة من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر في إطار ثقافة مخاطر سليمة من خلال التعبير عن توقعاته لجميع الموظفين في البنك بأنه لا يدعم المخاطرة المفرطة وأنهم مسؤولون على التأكد من البنك يعمل ضمن حدود المخاطر الموضوعة. وتقوم الإدارة التنفيذية بتطبيق وتعزيز ثقافة المخاطر السليمة وتوفير الحوافز التي تكافئ النهج المعدل للمخاطر في تنفيذ المعاملات والصفقات. وتتمحور إستراتيجية مخاطر البنك حول التقييم المستمر للمستوى الإجمالي للمخاطر وأنواع المخاطر التي يرغب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تحملها لتحقيق غايات البنك وأهدافه وخططه التشغيلية بما يتماشى مع رأس المال القابل للتطبيق والسيولة وغيرها من المتطلبات. يشمل إطار إدارة المخاطر داخل بنك لِشا السياسات والعمليات والموظفين وأنظمة الرقابة المستخدمة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وممارسة الرقابة عليها والإبلاغ عن التعرض للمخاطر بما يتماشى مع استراتيجية الأعمال التي وضعها مجلس الإدارة.

يشمل إطار عمل إدارة المخاطر في بنك لِشا السياسات والعمليات والموظفين وأنظمة الرقابة المستخدمة لتحديد التعرض للمخاطر وقياسه ورصده ومراقبته والإبلاغ عنه بما يتفق مع الإقبال على المخاطر الذي حدده مجلس الإدارة. ويتولى رئيس المخاطر المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشمل مهامه بين أمور أخرى، تعزيز مهارات الموظفين وإجراء التحسينات على أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليات والنماذج والتقارير، حسب الضرورة، لضمان تعزيز فعالية إدارة المخاطر في البنك بما يحقق دعم أهدافه الاستراتيجية. يقوم رئيس المخاطر بتقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. ورئيس إدارة المخاطر هو عضو دائم في اللجان الإدارية التالية: لجنة الاستثمار، ولجنة الائتمان، ولجنة الأصول والخصوم، ولجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات.

تترتكز الإدارة الفعالة للمخاطر في بنك لِشا على ثقافة مخاطر قوية ومشتركة. إستراتيجية. وتستند وظائف الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنك إلى ثلاثة خطوط دفاع:

خط الدفاع الأول - إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال

يشمل خط الدفاع الأول أنشطة إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال، بحيث تتولى كل إدارة من إدارات الأعمال مسؤولية الإشراف على المخاطر في نطاق مسؤولياتها، كما تكون مسؤولة عن ضمان وجود هياكل فعالة للرقابة الداخلية على العمليات لتسهيل تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها بما يضمن فعالية تنفيذ استراتيجية البنك وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. وتشمل مسؤوليات الخط الأول أيضاً إنشاء هيكل حوكمة فعال لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومتطلبات السياسات واللوائح الداخلية. ويقوم رئيس المخاطر بتقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك.

خط الدفاع الثاني - وظائف الرقابة الداخلية المستقلة

يشمل خط الدفاع الثاني أنشطة الرقابة الداخلية المستقلة وهي إدارة المخاطر وإدارة متابعة الامتثال. تحدد هذه الوظائف إطار إدارة المخاطر الذي يغطي جميع المخاطر المادية داخل البنك. ويحدد الإطار كيفية تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها. ويقوم خط الدفاع الثاني أيضا بمراقبة وتقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر والضوابط التي ينفذها أصحاب المخاطر المعنيين. كما يتابع خط الدفاع الثاني أيضاً الأنشطة التي يضطلع بها خط الدفاع الأول ويتحقق من فعالية الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر، ويقوم بتحليل المخاطر المادية المرتبطة بالأعمال، وإعداد التقارير عنها ورفعها إلى الرئيس التنفيذي، ولجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويعتبر خط الدفاع الثاني مستقلاً من الناحية التنظيمية عن الخط الأول ولا يضطلع بأنشطة تنفيذية في مجال الاعمال أو في إطار الوحدات التي يشرف عليها.

خط الدفاع الثالث - التدقيق الداخلي

خصص بنك لِشا وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي. يتم تعيين رئيس التدقيق الداخلي في البنك من قبل لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال وهو مستقل عن الإدارة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، تشارك شركة ديلويت، واحدة من شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، على أساس المصادر المشتركة لمساعدة المدققين الداخليين في التعامل مع أدوار ومسؤوليات وظائف التدقيق الداخلي.

وتقع على عاتق الإدارة مسؤولية تطوير نظام فعال للحوكمة وإدارة المخاطر ووضع ضوابط داخلية فعالة والحفاظ عليها، بالإضافة إلى وضع إجراءات لتحديد المخالفات وعمليات الاحتيال ورصدها ومنعها. إن الغرض من مراجعات التدقيق الداخلي يتلخص في إدخال تحسينات على عمليات البنك من خلال التقييم المستقل لإطار الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية. وتستند أنشطة التدقيق الداخلي إلى سياسة موافق عليها من مجلس الإدارة ويتم اتباع نهج قائم على المخاطر في تطبيقها وفقاً للمعايير المقبولة دولياً الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات. تُعد إدارة التدقيق الداخلي تحليلاً سنوياً قائماً على المخاطر وخطة تدقيق معتمدة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال على أساس الحاجة.

ويتم رفع تقارير التدقيق الداخلي إلى الإدارة لمناقشتها والرد على الملاحظات، ثم يتم تلخيص النتائج والتدابير التصحيحية في تقارير يتم تقديمها من وقت لآخر إلى لجنة التدقيق والمخاطر لاستعراضها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد تقارير عن الغرض من أنشطة التدقيق الداخلي، وصلاحيات الإدارة، ومسؤوليتها، وأدائها مقارنة مع خطة التدقيق المعتمدة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بدورها ورفعها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمراجعتها. وفي عام ٢٠٢٢، قامت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال بمراجعة تقارير التدقيق الداخلي بشأن النتائج والملاحظات الرئيسية الواردة في تقارير المراجعات، وما يتصل بذلك من مخاطر، إلى جانب التوصيات المقدمة من قبل رئيس التدقيق للمصادقة عليها، وملخص عن العدد الإجمالي للملاحظات التي أثيرت في ما يتعلق بالمهام/الأنشطة التي جرى استعراضها خلال العام مقارنة مع خطة التدقيق الداخلي المعتمدة.

٧,٢ الضوابط الداخلية

يشكل إطار عمل الرقابة الداخلية الذي وضعه البنك جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة، وهو يحدد الإطار العام للسياسات والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل مختلف أقسام البنك ووظائفه. وتشمل السياسات والإجراءات الداخلية مجموعة من الضوابط ذات الصلة بالنشاط أو القسم المعني.

ويحدد النظام الأساسي للبنك حدود صلاحيات مجلس الإدارة فيما يتولى المساهمون في إطار الجمعية العمومية للبنك الموافقة على جميع الأمور الأخرى التي تقع خارج نطاق صلاحيات مجلس الإدارة. أما الصلاحيات التي يفوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية، فيتم تحديدها في إطار مصفوفة تفويض الصلاحيات والسياسات ذات الصلة، بصيغتها الموافق عليها والمعدّلة من وقت لآخر.

وتقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد إطار عمل الضوابط الداخلية للبنك، وضمان فعاليته في تحديد المخاطر المرتبطة بالأنشطة الداخلية والخارجية وتحليلها وإدارتها. ويفوض مجلس الإدارة بعضاً من مسؤولياته إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال المكلفة بالإشراف على إطار عمل الرقابة الداخلية ومدى فعاليته في المحافظة على أعمال للبنك. وتتولى اللجنة أيضاً الإشراف على أعمال إدارات المخاطر ومتابعة الامتثال والتدقيق الداخلي التي تقدم تقارير منتظمة عن المخاطر ذات الصلة بها إلى اللجنة. وتقوم وظيفة التدقيق الداخلي بإجراء تدقيق مستقل للبنك يغطي جميع الأعمال والوظائف وفقاً لمنهجية التدقيق القائمة على المخاطر من أجل تقييم فعالية الضوابط داخل كلّ إدارة ووظيفة، وتحديد الثغرات، وتوفير الحلول والتدابير التصحيحية. ويشمل نطاق المراجعة والتدقيق جميع الضوابط ذات التأثير المادي، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الامتثال، ونظم إدارة المخاطر، والمسائل التنظيمية. ويقدم رئيس التدقيق الداخلي تقارير منتظمة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال عن مدى كفاية الضوابط الداخلية المعتمدة في البنك بالإضافة إلى مسائل أخرى. وبناء على هذه النتائج وتأثيرها على البنك، تناقش لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال الآثار المحتملة مع مدقق الحسابات الخارجي وانعكاساتها على نتائج الأعمال. ويهدف إطار الرقابة الداخلية إلى حماية المساهمين وأصول البنك وضمان متانة النتائج المالية للبنك وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح.

كما أجرى البنك بنجاح تقييماً لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأصدر تقريره الإداري عن فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية لعام ٢٠٢١، وفقاً للمتطلبات التنظيمية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

٧,٣ الامتثال الشرعي

يعمل قسم متابعة الامتثال الشرعي بشكل وثيق مع هيئة الرقابة الشرعية لضمان التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. ويعتبر قسم متابعة الامتثال الشرعي بمثابة وظيفة تابعة لإدارة متابعة الامتثال في البنك من حيث الإجراءات والسياسات المتبعة لضمان إدارة مخاطر الامتثال بشكل فعال. وقام بنك لِشا بتعيين مدير أول في وظيفة متابعة الامتثال الشرعي، وهو يتولى أيضاً أعمال أمانة السر الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية، بما في ذلك إعداد محاضر اجتماعات الهيئة ومحاضر الفتاوى والقرارات الصادرة عنها. وتعدّ هيئة الرقابة الشرعية تقريراً سنوياً بالتزامن مع التقرير السنوي يتم تقديمه للمساهمين خلال الجمعية العمومية ويمكن الاطلاع على هذا التقرير من خلال الموقع الإلكتروني للبنك. وتناقش هيئة الرقابة الشرعية مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الأمور المتعلقة بالشريعة، وتقدم ملاحظات حول حالات الامتثال أو عدم الامتثال المحتملة لأنشطة البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتقدم الملاحضات حول المجالات التالية::

- هياكل الاستثمار ومنتجات التمويل والخدمات المصرفية وتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- مطابقة المستندات القانونية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الشروط والأحكام الواردة في النماذج أو العقود أو الاتفاقيات أو المستندات الأخرى المستخدمة في تنفيذ معاملات الاستثمار والتمويل.

٧,٤ التدقيق الداخلي

تؤدي إدارة التدقيق الداخلي مهامها بشكل مستقل عن الإدارة وتقدم عدداً من المهام ذات السمة الرقابية التي تسهم بشكل فعال في تعزيز عمليات البنك وأداء الإدارات المختلفة، بما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للبنك. كما تقوم الإدارة بإجراء تقييم مستقل لإطار الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية. والغرض من ذلك هو ضمان فعالية إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر وإطار الحوكمة في البنك.

كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات مستقلة لمختلف إدارات البنك تشمل جميع الأنشطة والوظائف. تستخدم إدارة التدقيق الداخلي منهجية تدقيق قائمة على المخاطر بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمعهد المدققين الداخليين، والمتطلبات التنظيمية المحلية المتعلقة بمسؤوليات التدقيق الداخلي، ومبادئ حوكمة الشركات وأفضل الممارسات. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء تقييم سنوي قائم على المخاطر بالاستناد إلى مبادئ توجيهية واسعة النطاق وتستخدم النتائج في وضع الخطة السنوية للتدقيق الداخلي القائمة على المخاطر وتقديمها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال من أجل مراجعتها والموافقة عليها. وفي حال إجراء على تعديلات على الخطة خلال السنة، تتم إحالة هذه التعديلات إلى اللجنة للموافقة عليها أيضاً.

وتعدّ تقارير التدقيق الداخلي لكل إدارة أو وظيفة داخل البنك ويجري مشاركتها مع الإدارة المختصة متضمنة جميع الملاحظات والثغرات والآثار المترتبة على المخاطر، والتوصيات، والاستنتاجات، والتقييم العام لمستوى الأعمال ومدى التزامها بالسياسات الداخلية واللوائح التنظيمية. ويتم تعقب الثغرات بصورة منتظمة مع الإدارة للتأكد من اتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة. وتقوم إدارة التدقيق بالتحقق من فعالية الإجراءات التصحيحية بشكل مستقل قبل إغلاق الثغرات.

يحضر المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال بشكل دوري ويرفع التقارير عن غرض نشاط المدقق الداخلي وصلاحيته ومسؤوليته وأداءه مقارنة لخطته ووالتعرض للمخاطر الكبيرة والمشاكل المتعلقة بالرقابة والمسائل الأخرى المطلوبة أو التي طلبها مجلس الإدارة لمراجعتها واتخاذ إجراءات بشأنها.

وبالإضافة إلى دورها الرقابي، توفر إدارة التدقيق الدعم والمشورة لمختلف إدارات وأقسام البنك في مجال الأعمال والأنشطة التي تضطلع بها، دون ممارسة أي مسؤوليات في مجال اتخاذ القرارات ودون أن يكون لها أي صلاحيات تنفيذية تتعارض مع متطلبات الاستقلالية للمدققين الداخليين. وتساهم إدارة التدقيق الداخلي في في تحقيق إدارة سليمة للأنشطة والعمليات التي يجريها البنك عن طريق تقديم المشورة والتوصيات بشأن فعالية النظم والعمليات، ومدى كفاية السياسات والإجراءات وإطار إدارة المخاطر.

٧,٥ مدقق الحسابات الخارجي

تعيين مدقق الحسابات الخارجي واستبداله ومدة التعاقد معه

في تاريخ نشر هذا التقرير، شركة إرنست آند يونغ هي مدقق الحسابات الخارجي المعين من قبل مساهمي البنك. وتتولى إرنست اند يونغ أنشطة مراجعة البيانات المالية الموحدة والتدقيق عليها ورفع تقرير بشأنها إلى المساهمين. ويتم اختيار وتعيين مدقق الحسابات الخارجي لفترة سنة واحدة خلال الجمعية العمومية السنوية.

وفي اجتماع الجمعية العمومية في عام ٢٠٢٢، قرر المساهمون إعادة تعيين إرنست إند يونغ. يُذكر أنّ إرنست اند يونغ عُيّنت للمرة الأولى في ٧ أبريل ٢٠٢٠. وتشرف لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال على أداء مدقق الحسابات الخارجي خلال العام وتقدم توصيتها بشأنه إلى مجلس الإدارة من أجل استبداله أو إعادة تعيينه.

الأتعاب والاستقلالية

وفقاً لنظام البنك الأساسي، تعيّن الجمعية العمومية السنوية المدققين الخارجيين وتحدد أتعابهم، بناءً على توصية يقدمها مجلس الإدارة لهذه الغاية، وانطلاقاً من التزام البنك بمبادئ الحوكمة الرشيدة، تتلقى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال عروضاً منافسة من عدة شركات تدقيق خارجي وتقوم بتقييمها بما يتناسب مع الاهداف الاستراتيجية للبنك. ويؤدي مدققو الحسابات الخارجيون مهامهم باستقلالية تامة وهم مسؤولون أمام المساهمين عن أدائهم وفعالية بيئة الرقابة الداخلية للبنك.

الوصول إلى المعلومات

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا إجراءات لتحديد صلاحيات الاطلاع على المعلومات والوصول إليها من قبل المدققين الخارجيين، من أجل ضمان الإدارة الشفافة لأعمال البنك، وتهيئة الظروف الملائمة لإدارة أنشطة البنك وعملياته ومراقبتها بفعالية وكفاءة من جانب مجلس الإدارة وتزويد المدققين الخارجيين بمصادر المعلومات اللازمة لأداء دورهم الرقابي على نحو يتسم بالكفاءة.

الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة التقارير التي يعدها مدقق الحسابات الخارجي واتخاذ الإجراءات بشأنها. وفي هذا الصدد، فإن مجلس الإدارة يحظى بدعم لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال التي تجتمع بشكل منتظم مع مدققي الحسابات الخارجيين وتشرف على أدائهم وتضمن استقلاليتهم وحصولهم على المعلومات التي يطلبونها.

كما تجتمع إرنست أند يونغ أيضاً مع مجلس الإدارة لتقييم نتائج التدقيق التي تشرف لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال على تقييمها وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. وخلال السنة المالية ٢٠٢٢، شارك مدققو الحسابات الخارجيون في ثلاثة (٣) اجتماعات مع لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمناقشة عمليات مراجعة الحسابات فضلاً عن مدى التزام البنك بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ومدى فعالية إطار الرقابة الداخلية. كما ناقش مدققو الحسابات الخارجيون مع اللجنة تقييم النتائج المتعلقة بعوامل المخاطر وإجراءات الحد منها.

٧,٦ متابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يملك البنك إدارة خاصة بمتابعة الامتثال وإدارة الشؤون القانونية. وتتولى رئيسة الإدارة أيضاً مهام أمانة سرّ الشركة وهي تعمل عن كثب على جميع مستويات البنك لضمان مواءمة اللوائح والعمليات والأنشطة الداخلية للبنك باستمرار مع الإطار التنظيمي المعمول به والأهداف الاستراتيجية للبنك. وهي تشارك بنشاط في تحديد المخاطر التنظيمية التي من شأنها أن تؤدي إلى عقوبات قضائية أو إدارية وكذلك الإضرار بالسمعة. ويتمثل الدور الرئيسي لإدارة متابعة الامتثال في ضمان اضطلاع البنك بأنشطته وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وقواعد مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية. وتجتمع رئيسة إدارة متابعة الامتثال بانتظام مع لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال لمراجعة حالة امتثال الأعمال للإجراءات التي حددها مجلس الإدارة، ولتقييم مخاطر الامتثال والفرص المتاحة على جميع مستويات البنك ووضع خطط محددة لمعالجتها.

وتتولى إدارة متابعة الامتثال مراجعة سياسات البنك وتقييم مخاطر الامتثال المرتبطة بأنشطة البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنتجات والخدمات الجديدة، واقتراحات الأعمال والأنشطة الجديدة، وعلاقات العملاء، والتغييرات الجوهرية التي قد تطرأ على طبيعة هذه العلاقات. وتتضمن مخاطر الامتثال مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسارة المالية المادية أو فقدان السمعة نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية الأخرى لوظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ما يلي:

- ضمان التزام الأقسام والشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بالقواعد واللوائح المتعلقة بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاميم والتعليمات التنظيمية وأي قواعد أخرى ذات صلة تؤثر على أي جانب من جوانب أنشطة البنك.
- تقديم التوجيهات والتعليمات المناسبة للموظفين بشأن التطبيق السليم للقوانين واللوائح والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقديم المقترحات بشأن تعزيز وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد في التخفيف من مخاطر عدم الامتثال وعقوبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر الاحتيال.
- مواكبة القوانين واللوائح الجديدة وإبلاغ الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية من أجل تنفيذها في الوقت المناسب.
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقيق فيها ورفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية والسلطات التنظيمية.
- ضمان التنفيذ الفعال للعناية الواجبة المشددة لعلاقات المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية.
- ضمان التنفيذ الفعال لقواعد قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ونظام الإبلاغ المشترك.
- توفير التدريب والتوعية لموظفي البنك حول الحوكمة، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، والاحتيال، وأنظمة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية/معيار الإبلاغ المشترك على أساس متكرر.

تقوم إدارة متابعة الامتثال أيضاً بمراقبة إجراءات الامتثال واختبارها من خلال إجراء مراجعات امتثال مستقلة لتحديد الانتهاكات التنظيمية ومشاكل عدم الامتثال. ويتم رفع تقرير بنتائج مراجعات الامتثال إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والمدير التنفيذي والإدارة التنفيذية المعنية على أساس منتظم.

وتقدم إدارة متابعة الامتثال تقارير ربع سنوية منتظمة إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال حول الأنشطة التي تقوم بها الإدارة، وتسلط الضوء على أي انتهاكات أو ثغرات المحتملة في سياسات البنك أو ممارساته. وتتضمن التقارير تدابير تصحيحية للثغرات التي تم تحديدها.

وقد عين بنك لِشا أيضاً مسؤولاً عن الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال في البنك ونائباً له وهما يتبعان مباشرة لرئيسة إدارة متابعة الامتثال.

وتتولى رئيسة متابعة الامتثال بشكل أساسي مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ سياسات متابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تعزيز مهارات الموظفين بشكل مستمر وإدخال التحسينات على إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والسياسات والعمليات والتقارير حسب الضرورة لضمان امتثال البنك بالأنظمة المرعية وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر التنظيمية بما يدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

تقدم رئيسة إدارة متابعة الامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال بشأن جميع المسائل المتعلقة بالامتثال للوائح التنظيمية والمخاطر التنظيمية التي يواجهها البنك لضمان اتساق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات المتعلقة بمسائل الامتثال في البنك اتساقاً جيداً مع الممارسات العالمية الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال واللوائح المعمول بها في دولة قطر.

خلال عام ٢٠٢٢، قامت وظيفة الامتثال بتحديث سياسة متابعة الامتثال والسياسات الداعمة لها التي تشمل صفقات العملاء، ومدونة قواعد السلوك، والشكاوى، والتعاملات الداخلية، وتضارب المصالح، وسياسة إقامة حواجز لحجب المعلومات، ونظام الإبلاغ المشترك، وحماية البيانات، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، والهدايا والحوافز، والاحتيال ومكافحة الفساد، والاستعانة بمصادر خارجية، وجداول التقارير والإبلاغ عن المخالفات. وقدّمت إدارة متابعة الامتثال أيضاً تقارير شهرية وفصلية وسنوية منتظمة إلى السلطات التنظيمية التالية: هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، ومركز قطر للمال، ودعمت قسم شؤون الشركة في إفصاحاتها وتقاريرها إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت إدارة متابعة الامتثال بالمهام التالية خلال عام ٢٠٢٢:

- تقديم المشورة والإرشاد حول جميع الاستفسارات اليومية التي أثارتها الإدارة التنفيذية وموظفو البنك في ما يتعلق بمسائل الامتثال ذات الصلة بأنشطة البنك وعملياته.
- الرد على جميع استفسارات وحدات الأعمال لدى البنك الموجهة إلى الجهات التنظيمية بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمالية وهيئة قطر للأسواق المالية.
- استكمال كل متطلبات إعداد التقارير التنظيمية لعام ٢٠٢٢.
- الإشراف على التقدم في تنفيذ متطلبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال والامتثال للتعاميم الصادرة.
- تنسيق تنفيذ وتحسين نماذج «إعرف عميلك» وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٧,٧ الدعاوى القضائية والقضايا القانونية

يتابع بنك لِشا في الوقت الحالي معالجة عدة نزاعات وقد اتخذ الإجراءات المناسبة لطلب الاستئناف.

٧,٨ إدارة استمرارية الأعمال

وضع بنك لِشا سياسة إدارة استمرارية الأعمال التي تحدد الإطار العام للبنك للتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية وتكفل استعداده ومرونته وقدرته على الاستمرار في تحقيق أهدافه الاستراتيجية عند حدوث مثل هذه التهديدات. وفي عام ٢٠٢٢، واصل بنك لِشا الامتثال لجميع توجيهات وتعليمات وزارة الصحة العامة وغيرها من السلطات التنظيمية في قطر، كما طور قدراته على تخفيف الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-١٩.

٧,٩ السياسات المعتمدة من قبل المجلس

- ميثاق مجلس الإدارة
- مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجلس الإدارة
- سياسة التدريب التعريفي والتوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة
- ميثاق اللجنة التنفيذية
- ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة ترشيح أعضاء الإدارة التنفيذية
- سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه
- اختصاصات رئيس مجلس الإدارة
- اختصاصات الرئيس التنفيذي
- اختصاصات أمين سر الشركة
- سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة
- سياسة تضارب المصالح والتعاملات الداخلية
- سياسة التداول بناء على معلومات داخلية
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة تعيين التدقيق الخارجي
- سياسة توزيع الأرباح
- سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين
- ميثاق التدقيق الداخلي
- ميثاق لجنة الأصول والخصوم الإدارية
- ميثاق لجنة الائتمان الإدارية
- سياسة أصحاب المصلحة
- سياسة التخطيط لتعاقب الموظفين وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- اختصاصات لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات الإدارية

٨. حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

يضمن إطار حوكمة الشركات في بنك لِشا حماية حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في البنك، مثل مجلس الإدارة وكبار المديرين والموظفين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، والوفاء بها. ويضمن دليل الحوكمة المعتمد من قبل البنك وجود إطار فعال لإدارة أعمال البنك وأنشطته بما يتوافق مع مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ضمان استخدام موارد البنك بكفاءة. وقد حدد بنك لِشا أصحاب المصلحة الداخليين بمن فيهم مجلس الإدارة والإدارة والموظفين، وأصحاب المصلحة الخارجيين مثل الجهات الرقابية والعملاء والموردين والمجتمع المحلي.

ومن أجل حماية حقوق الموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة، يضمن البنك الامتثال لمبدأ حوكمة الشركات الذي يقضي بضرورة حصول أصحاب المصلحة على المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل اتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة وحماية أنفسهم من العواقب السلبية المترتبة على إجراءات الشركات. ويتم تحقيق ذلك من خلال الإفصاح الدقيق والموضوعي وفي الوقت المناسب.

كما يتم تزويد موظفي بنك لِشا بالمعلومات اللازمة لتبديد الهواجس المتعلقة بظروف مكان العمل، والمعلومات المتعلقة بواجباتهم التنظيمية، والالتزام بالأهداف الاستراتيجية للبنك ومجالات أخرى من المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتمتع الموظفون أيضاً بإمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات فعالة، ولحماية أنفسهم في مكان العمل وفي كل تعاملاتهم مع البنك. كما يحق للموظفين أيضاً التعبير عن أي قلق من دون الخوف من حكم الآخرين عليهم أو التعرض للتوبيخ أو لأي إجراء تأديبي.

وبالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الآخرين، يقوم البنك بنشر إعلانات وإفصاحات عامة منتظمة وآنية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية لإبقاء جميع أصحاب المصلحة على علم بأنشطة البنك وخدماته ومنتجاته. ويشمل ذلك البيانات المالية، والمعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، والقرارات الاستراتيجية الرئيسية الأخرى.

٩. الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

كجزء من التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يحرص بنك لِشا على تحقيق الاستدامة في جميع أنشطته وآليات التفاعل مع جميع أصحاب المصلحة في جميع الأوقات. كما يضمن تنفيذ المبادئ التوجيهية التي يحددها مجلس الإدارة في هذا المجال.

لقد وضع البنك سياسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وسياسات للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وأقر مجلس الإدارة هذه السياسة كجزء من مسؤوليته المرتبطة بتعزيز علاقات بناءة مع المجتمعات المحلية التي يعمل ضمنها البنك، وتوفير المبادئ التوجيهية لضمان التزام البنك بمعايير الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمارات والأعمال المصرفية التي يقوم بها.

٩,١. المسؤولية الاجتماعية للبنك

وفقاً للقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ والتوضيحات ذات الصلة الصادرة في عام ٢٠١٢ بشأن مساهمة بعض الشركات المساهمة في دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية بمبلغ يعادل (٢,٥%) من صافي الأرباح السنوية للشركات المساهمة المقيدة أسهمها ببورصة قطر، قام بنك لِشا في السنة المنتهية في ٢٠٢٢ بالمساهمة بمبلغ وقدره ١,٨٩ مليون ريال قطري في صندوق الخدمات الاجتماعية والرياضية المخصص لهذه الغاية. كما قدّم بنك لِشا مساهمات بقيمة ١,٠١٣,٥٥٠ ر.ق إلى مركز رعاية الأيتام (دريمة).

وفي إطار التزام البنك بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، دخل البنك في أكتوبر ٢٠٢٢ في شراكة مع عدة جهات رئيسية في مجال الرعاية الصحية، بهدف تعزيز التوعية بسرطان الثدي لتعزيز الوعي لدى النساء وتشجيعهن على فحص أنفسهن من أجل الكشف المبكر عن عوارض المرض والمساهمة في إنقاذ الكثير من الأرواح.

١٠. إفصاحات الحوكمة

التزم بنك لِشا طوال عام ٢٠٢٢ بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في قواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر للأوراق المالية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في المادة ٢٥ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

١٠,١ الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات الحساسة لبورصة قطر

حرص البنك على الالتزام بمتطلبات الإفصاح ضمن المهلة التنظيمية المحددة ولا سيما الإفصاح عن النتائج المالية الفصلية ونصف السنوية والسنوية وكذلك عن جميع القرارات الرئيسية والحساسة التي اتخذها مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وشمل ذلك الإعلان عن هيكل رأس المال تغيير اسم البنك ومقره الرئيسي وتعيين مدراء تنفيذيين جدد وإطلاق منتجات استثمارية جديدة. بالإضافة إلى الإفصاح عن اجتماعات مجلس الإدارة ونشر الدعوات لحضور الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، وجداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات الصادرة عنها، بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات تأثير مادي على أداء البنك أو ذات تأثير محتمل على سعر السهم.

١٠٢ الإفصاح على الموقع الإلكتروني للبنك

يواصل بنك لِشا تحديث موقعه الإلكتروني بشكل مستمر لضمان وجود معلومات كافية عن أعضاء مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين الذين يملكون ٥% وأكثر، بالإضافة إلى نشر معلومات عن سياسات البنك ودليل الحوكمة ومعلومات عن رأس المال والبيانات المالية ومحاضر اجتماعات الجمعيات العمومية، وغيرها من المعلومات التي تهم المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. كما يمكن الاطلاع على التقارير السنوية وتقارير الحوكمة على الموقع الإلكتروني للبنك.
وكمبدأ عام، يمتنع البنك عن التعليق، سلباً أو أيجاباً، على الشائعات، ما لم تشترط بورصة قطر أو هيئة قطر للأوراق المالية ذلك رداً على معلومات مادية لم يتم الإفصاح عنها، مع العلم أنّ البنك لم يواجه أيّ موقف مماثل خلال عام ٢٠٢٢.

١٠٣ المتحدث الرسمي بالنيابة عن البنك

فوض مجلس إدارة البنك صلاحية التحدث رسمياً بالنيابة عن البنك لاشخاص محددين بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. يتم تحديد إجراءات تعيين المتحدث الرسمي عن البنك ومسؤولياتهم في إطار سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين المعتمدة في البنك، التي تحدد مبادئ الإفصاح والشفافية التي يجب على البنك الامتثال لها والإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان حماية البنك من مخاطر الإضرار بالسمعة ومن أي إشاعات أو بيانات خاطئة.

١٠٤ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومعالجة الشكاوى

وافق مجلس الإدارة على سياسة الإبلاغ عن المخالفات وفوّض مجلس الإدارة لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال للإشراف على تنفيذ هذه السياسة. وقد وضعت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال خططاً لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل الشكاوى واتخاذ إجراءات تصحيحية. ويمكن العثور على معلومات إضافية حول إجراءات الإبلاغ عن المخالفات في سياسة الإبلاغ عن المخالفات المعتمدة من قبل البنك.
وفي عام ٢٠٢١، استعرضت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال هذه الإجراءات لضمان قيام البنك باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الشكاوى الواردة إلى البنك من مختلف الجهات وعدم التغاضي عنها أو إهمالها على نحو يضر بمصلحة أصحاب المصلحة أو بسمعة البنك. وتجدر الإشارة أنه لم يتم تلقي أي شكاوى مادية في عام ٢٠٢٢.

١١. تقرير المدققين الخارجيين عن حوكمة الشركة

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام»)

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام بنك لشا ذ.م.م. (عامة) («البنك») بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد «تقرير حوكمة الشركات السنوي لعام ٢٠٢٢» المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

في تقرير حوكمة الشركات السنوي لعام ٢٠٢٢، يعرض مجلس الإدارة بيانه حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية» («تقرير المدراء»).

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛

والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية» لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) «ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات («المتطلبات»)، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

كما أن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة بتقرير حوكمة الشركات السنوي للبنك لعام ٢٠٢٢، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

أحمد سير

أحمـــــــد سيـــــــد
من أرنست أند يونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦
الدوحة - دولة قطر
التاريخ: ٩ مارس ٢٠٢٣

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

١٢. تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

تقرير حول وصف العمليات والرقابة الداخلية وملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية حول إعداد التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية.

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية «الهيئة» بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول تقرير حول وصف العمليات والرقابة الداخلية وملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية حول إعداد التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية المتبعة لدى بنك لِشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك") وشركاته التابعة (المشار "ليهما معاً بـ"المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد «تقرير حوكمة الشركات السنوي لعام ٢٠٢٢» المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

في تقرير حوكمة الشركات السنوي لعام ٢٠٢٢، يعرض مجلس الإدارة بيانه حول تقرير الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية والتي تتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية حول إعداد التقارير المالية؛
- وصف العمليات والضوابط الداخلية حول إعداد التقارير المالية حول عمليات الخزينة والاستثمارات في الأسهم الخاصة والخدمات المصرفية الخاصة والموارد البشرية وكشوف المرتبات ودفتر المحاسبة العامة وإعداد التقارير المالية والضوابط الرقابية على مستوى الوحدة؛
- أهداف الرقابة، تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛
- وتحديد الثغرات والإخفاقات وكيفية معالجتها ووضع إجراءات لمنع مثل هذه الإخفاقات أو الثغرات على المستوى الرقابي.
- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إرساء ضوابط المالية الداخلية على أساس معايير الإطار الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية COSO والمحافظة عليها.

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول العرض بصورة واضحة لوصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية حول إعداد التقارير المالية المتبعة لدى البنك بشأن "العمليات المهمة" المعروضة في تقرير الإدارة عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية في تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٢ بهدف تحقيق الأهداف الرقابية الرقابة ذات الصلة المذكورة في هذا الوصف، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

يتطلب هذا المعيار التخطيط لإجراءاتنا وتنفيذها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان الوصف المقترح من مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية المفروضة على إعداد التقارير المالية قد عُرض بشكل عادل، وما إذا كانت الضوابط الداخلية قد خضعت للتصميم والتنفيذ والتشغيل بشكل مناسب، في ما يختص بجميع المواد، من أجل تحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة المذكورة في الوصف.

إنّ مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيدي معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية في مؤسسة معيّنة، تتضمن تنفيذ الإجراءات للحصول على دليل حول عدالة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم الضوابط وتنفيذها وفعالية تشغيلها. تضمنت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، لجميع العمليات الهامة:

- فهم الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مخاطر وجود ضعف جوهري، واختبار وتقييم تصميم الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها على أساس المخاطر المقدّرة.

تُعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي على قرارات مستخدمي البيانات المالية. ولغرض هذا الارتباط، تكون الإجراءات التي تم تحديدها على أنّها مهمة كالتالي: الخزانة، واستثمارات الملكية الخاصة، والخدمات المصرفية الخاصة، والموارد البشرية وكشوف الرواتب، ودفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية، والضوابط على مستوى الكيان.

عند تنفيذ ارتباطنا، فهمنا المكوّنات التالية لنظام الرقابة:

١. بيئة الرقابة
٢. تقييم المخاطر
٣. أنشطة الرقابة
٤. المعلومات والاتصال
٥. المراقبة

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل، سواء نجم ذلك عن الاحتيال أو الخطأ. وتضمّنت إجراءاتنا أيضاً تقييم المخاطر المتمثلة في أنّ وصف مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية لم يُعرض بشكل عادل، وأنّ الضوابط الداخلية لم تخضع للتصميم والتنفيذ والتشغيل بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير الإدارة حول الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية الواردة في التقرير السنوي لحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٢.

تتضمن عملية التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة المذكورة فيه. ويشمل كذلك تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تُعتبر ضرورية في هذه الظروف. ونحن نعتبر أنّ الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن نظام الرقابة الداخلية للبنك على إعداد التقارير المالية.

معنى الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

إنّ الرقابة الداخلية التي يفرضها الكيان على إعداد التقارير المالية هي عملية مصمّمة لتقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية. وتتضمّن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

١. تعلق بمسك السجلات التي تعكس بدقة وعدل المعاملات والإجراءات الخاصة بأصول الكيان؛
٢. تقدّم تأكيداً معقولاً بتسجيل المعاملات حسب الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وبإجراء إيصالات ونفقات الكيان وفقاً لتفويضات إدارة الكيان؛
٣. تقدّم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالوقاية أو الكشف في الوقت المناسب عن الاستحواذ غير المصرّح به أو الاستخدام أو التخلّص من أصول الكيان التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود الضمنية للضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التآمر أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، قد تظهر أخطاء مادية ناجمة عن خطأ أو احتيال بدون أن يتم اكتشافها. لذلك، قد تعجز الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية عن منع أو اكتشاف جميع الأخطاء أو الإغفالات في المعالجة أو الإبلاغ عن المعاملات، وبالتالي، لن تتمكّن من توفير تأكيد مطلق على تحقيق أهداف الرقابة.

علاوة على ذلك، تكون توقعات أيّ تقييم للضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر عدم كفاية الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بسبب التغيرات في الظروف، أو تدهور درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات.

وكذلك، فإنّ أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها خلال الفترة التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا، لن تعالج بأثر رجعي أيّ نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية قبل تاريخ تطبيق هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة بتقرير حوكمة الشركات السنوي للبنك، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا تتضمّن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعيينا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل عن تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير الإدارة حول إطار الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركات السنوي لعام ٢٠٢٢ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فعلينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

في رأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا:

أ. يعرض تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بشكل عادل نظام البنك الذي تم تصميمه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛
ب. تم تصميم الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، من جميع النواحي المادية، بناءً على إطار عمل كوسو.

عن إرنست ويونغ

أحمـــــــد سيـــــــد
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦
الدوحة - دولة قطر
التاريخ: ٩ مارس ٢٠٢٣

١٣. تقييم مجلس الإدارة بشأن إطار الحوكمة والضوابط الداخلية

بناء على المراجعة التي أجرتها لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة حول الإفصاحات الواردة في هذا التقرير والتي قامت برفع نتائجها إلى مجلس الإدارة من أجل إصدار التوصية بشأنها، خَلُص مجلس إدارة بنك لِشا إلى أنّ البنك التزم، في جميع النواحي المادية، بجميع لوائح الحوكمة المعمول بها كما في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

بالنيابة عن مجلس الإدارة:

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

البيانات المالية الموحدة

تقرير مجلس الإدارة

يدرك بنك لِشا مدى أهمية دور أعضائه ومختلف لجانه خلال السنوات القليلة الماضية في تعزيز الوضع المالي للبنك وتنشيط استراتيجية أعماله وإطاره التشغيلي. وبعد أن حقق أرباحاً في عام ٢٠٢١ على الرغم من التحديات المختلفة التي واجهها السوق، يواصل البنك ازدهاره واستكمل عاماً آخر من النجاح والإنجازات تحت إشراف مجلس الإدارة.

توضح هذه الحقائق الكفاءة العالية التي يتمتّع بها مجلس الإدارة، والتفاني المطلق الذي أبداه أعضاؤه خلال فترة عملهم في خدمة عملاء البنك ومساهميه بأفضل طريقة ممكنة.

في ظل القيادة الحكيمة للرئيس التنفيذي الجديد لبنك لِشا السيد عبدالرحمن توتونجي، سعى مجلس الإدارة عام ٢٠٢٠ إلى الاستفادة من خبرته المعمّقة في سوق العقارات في الولايات المتحدة حيث تمت الموافقة على استراتيجية جديدة تهدف إلى الاستثمار في قطاعات جديدة والتركيز على مصادر الدخل من الرسوم والعمولات. كانت النتائج فورية حيث حقق البنك صافي ربح لتسعة أرباع متتالية. وتابع البنك الاتجاه نفسه منذ عام ٢٠٢١، حيث حقق صافي أرباح بلغ ٧٥,٥ مليون ر.ق منسوباً إلى مساهمي البنك خلال السنة المنتهية في ٢٠٢٢، مسجّلاً بذلك عامه الثاني على التوالي من الأرباح.

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٢، بلغ إجمالي الأصول وأصول البنك الخاضعة للإدارة ٥,١ مليار ريال قطري، أي بزيادة وقدرها ٣٣,٧% مقارنة بالعام الماضي. وبلغ إجمالي الأصول للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما قيمته ٥,٢ مليار ريال قطري، مسجّلاً زيادة وقدرها ٦٤% مقارنةً بـ ٣,٢ مليار ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. كما بلغ إجمالي الودائع ٣,١ مليار ريال قطري للفترة نفسها، ما يمثل نمواً بنسبة ٦٣% مقارنة بـ ١,٩ مليار ريال قطري للعام السابق

تركّز استراتيجية مجلس الإدارة بشكل أساسي على جانبين رئيسيين:

١- إيجاد فرص استثمارية عالية القيمة.
٢- تحسين المحفظة العامة للبنك لاستقطاب المزيد من العملاء.

أثبتت جهود مجلس الإدارة نجاحها في هذا الصدد أيضاً، مع الأخذ في الاعتبار أنّه في عام ٢٠٢٢ زاد البنك من قاعدة عملائه بشكل ملحوظ فضلاً عن ذلك، أعلن البنك عن الإتمام الناجح لعملية إصدار حقوق الاكتتاب مُحققاً زيادة في رأس المال بقيمة ٤٩٩,٨ مليون ريال قطري.

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة بالنيابة عن الأعضاء

المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل ٧٨

البيانات المالية الموحدة:
- بيان المركز المالي الموحد ٨٢
- بيان الدخل الموحد ٨٣
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ٨٤
- بيان التدفقات النقدية الموحد ٨٥

الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة:
- الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية ٨٦
- أساس الإعداد ٨٧
- التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات ٨٨
- السياسات المحاسبية الهامة ٨٩
- استخدام التقديرات والأحكام ٩٦
- النقد والأرصدة لدى البنوك ٩٦
- استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة ٩٧
- موجودات تمويلية ٩٧
- استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة ٩٧
- استثمارات عقارية ٩٩
- موجودات ثابتة ٩٩
- موجودات غير ملموسة ١٠٠
- موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع ١٠٠
- موجودات أخرى ١٠٢
- مطلوبات تمويلية ١٠٢
- مطلوبات أخرى ١٠٣
- حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة ١٠٣
- رأس المال ١٠٥
- الدخل من الرسوم ١٠٥
- إيرادات أخرى ١٠٥
- مصروفات تشغيلية أخرى ١٠٦
- العائد الأساسي / المخفف للسهم ١٠٦
- مطلوبات محتملة ١٠٦
- التزامات ١٠٧
- معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة ١٠٧
- الزكاة ١٠٨
- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها ١٠٩
- أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة ١٢٢
- القيمة العادلة للأدوات المالية ١٢٣
- المعلومات القطاعية ١٢٥

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام بنك لشا ذ.م.م. (عامة) (سابقاً: بنك قطر الأول ذ.م.م.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك قطر الأول ذ.م.م. (عامة) («البنك» أو «الشركة الأم») وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعا بـ «المجموعة») والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبيان الدخل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والتي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتعديلات عليها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة. وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code) فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة وفقاً للمتطلبات المهنية ذات الصلة في دولة قطر. وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه الامور. وفيما يلي بيان لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا هذا، بما في ذلك فيما يتعلق بأمور التدقيق الهامة. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى الاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أمور التدقيق الهامة	خطوات التدقيق المتبعة لمعالجة أمور التدقيق الهامة
انخفاض قيمة الموجودات التمويلية	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغت إجمالي الموجودات التمويلية للمجموعة ٥٤١ مليون ريال قطري (٢٠٢١: ٧٩٣ مليون ريال قطري) وبلغ إجمالي مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية ٣٣٦ مليون ريال قطري (٢٠٢١: ٤٤ مليون ريال قطري). إن عملية تقدير مخصص انخفاض القيمة من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والعقود المحمّلة بالالتزامات» تتطلب استخدام أحكام وتقديرات محاسبية هامة.	تضمن نهج التدقيق التي طبقناه فحص الضوابط الرقابية المرتبطة بالعمليات ذات الصلة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات مرتكزة على استخدام الأحكام والتقديرات لإجراء ذلك. قمنا بإشراك خبير داخلي ضمن فريق عملنا للاستعانة بخبراته التخصصية. إن إجراءات التدقيق الهامة التي قمنا بها هي كالتالي: • حصلنا على فهم حول سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتصميم الضوابط الرقابية، وفحصنا الضوابط ذات الصلة وفعاليتها التشغيلية وحوكمتها.
انخفاض قيمة الموجودات التمويلية	

يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لغرض احتساب مخصص انخفاض القيمة. يتطلب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أن تقوم المجموعة باستخدام أحكام وافتراضات هامة لتحديد توقيت ومبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات التمويلية. وفضلا عن ذلك، فقد أثرت جائحة كوفيد-١٩ بشكل مادي على الأحكام والتقديرات التي استخدمتها الإدارة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن الافتراضات حول التوقعات الاقتصادية غير مؤكدة بصورة أكبر، وهو ما يزيد من مستوى الأحكام التي يتعيّن على المجموعة ممارستها لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ونظرًا للتعقيد الكامن في متطلبات معيار المحاسبة المالية ٣٠ والظروف الحالية، وأهمية الأحكام المستخدمة، وتعرّض المجموعة لموجودات تمويلية تمثل جزءًا هاماً من أداء المجموعة، فإن تدقيق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات التمويلية يعتبر من أمور التدقيق الهامة.
 	
للمزيد من التفاصيل، راجع الإيضاحات التالية حول البيانات المالية:
• إيضاح ٤ - السياسات المحاسبية الهامة
• إيضاح ٥/٦/٢٧ - المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة
• إيضاح ٥ - استخدام التقديرات والأحكام
	• تحققنا من اكتمالية البيانات المستخدمة كمدخلات بالنموذج ودقتها الحسابية من خلال عمليات النموذج.
	• قمنا بتقييم ما يلي:
	  • سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة، بما في ذلك معايير التصنيف، والزيادة الهامة في مخاطر الائتمان مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة المالية ٣٠؛
	  • المتغيرات الاقتصادية المستقبلية للمجموعة من خلال مقارنتها على أساس العينة بالأدلة الداعمة، حيثما أمكن ذلك؛
	  • أساس تحديد تراكيات الإدارة بالنظر إلى تأثير جائحة كوفيد-١٩ مقابل متطلبات سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة.
	  • فيما يتعلق بعينة من حالات التعرض، قمنا بإجراءات لتقييم:
	  • مدى ملاءمة التعرض عند عدم الانتظام، واحتمالية عدم الانتظام، والخسارة بافتراض عدم الانتظام مع حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
	  • التحديد الفوري للتعرضات ذات الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان ومدى ملاءمة تصنيفها المرحلي من قبل المجموعة وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
	  • تقييم مخصص انخفاض التمويلات والتسهيلات التي انخفضت قيمتها بشكل فردي (المرحلة ٣) وفقًا لمعيار المحاسبة المالية ٣٠.
	  • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بمعيار المحاسبة المالية ٣٠ وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٢

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٢ («التقرير السنوي»)، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتعديلات عليها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA)، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك تقوم بالإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تقوم دائما بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر الأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي اتخذت بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة تقديرنا المهني ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملاءمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تبيان الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- إصدار نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقى بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ التقرير. إلا أنه قد تؤدي أحداث أو ظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية للمجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة فيما يتعلق بالاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور أخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا وكذلك تقديم الإجراءات الوقائية ذات الصلة عند الضرورة.

ومن بين الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، قمنا بتحديد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي نعتبرها أمور تدقيق هامة. ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات هذا، إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أمر في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. في رأينا أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أي مخالفات للنظام الأساسي للبنك
أو للأحكام السارية من لوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال على وجه قد يكون له تأثير سلبي مادي على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي.

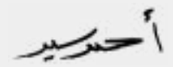

أحمد سيد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

الدوحة
في ١٥ فبراير ٢٠٢٣

بنك لشا ذ.م.م. (عامة) (سابقاً: بنك قطر الأول ذ.م.م.)
بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (ألف ريال قطري)

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الموجودات			
النقد والارصدة لدى البنوك	٦	**٢,٣٦٨,٤٨٩**	١,٦٥١,٧٤٢
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	٧	**١٧٤,٢٣٠**	٨٢,٢٥٦
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة		**٢٣٩,٧٣٥**	٨٥,٧٣١
موجودات تمويلية	٨	**٢٠٤,٧٢٥**	٣٨٨,٧٣٦
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة	٩	**١,٣٨٤,٣٣٩**	٤٠٧,٥٥٤
استثمارات عقارية	١٠	**٢٢٥,٣٦٨**	٢٢٦,٣٦٨
موجودات ثابتة	١١	**٢١,٥٦٢**	١١,٢١١
موجودات غير ملموسة	١٢	**١,٩٥١**	٣,١٧٣
موجودات محتفظ بها للبيع	١٣	**٤٠٣,٤٨٠**	٣١٥,٣١٩
موجودات أخرى	١٤	**٢٢٥,٩١٧**	٣٢,٥٨٦
إجمالي الموجودات		**٥,٢٤٩,٧٩٦**	٣,٢٠٤,٦٧٦
مطلوبات وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات تمويلية	١٥	**٧٤٢,٠٤٩**	٥٢٧,٥٢٤
أرصدة العملاء		**٣١٠,٣١٧**	١٣٦,٥٢٥
مطلوبات محتفظ بها للبيع	١٣	**١٤٩,٩٨٧**	١٦٧,٠١١
مطلوبات أخرى	١٦	**١٨١,٨٤٣**	٨٤,٥٠٦
إجمالي المطلوبات		**١,٣٨٤,١٩٦**	٩١٥,٥٦٦
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٧	**٢,٧٤٤,٩٢٩**	١,٧٣٩,٣٥٢
حقوق الملكية			
رأس المال	١٨	**١,١٢٠,٠٠٠**	٧٠٠,٠٠٠
علاوة إصدار		**٨٠,٠٠٣**	٢٠٣
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		**(١٤,٧٣٣)**	(١,٥٨٨)
خسائر متراكمة		**(٥٢,٣٨٣)**	(١٣٥,٩٦٦)
إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك		**١,١٣٢,٨٨٧**	٥٧٢,٦٤٩
حصص غير مسيطرة		**(١٢,٢١٦)**	(٢٢,٨٩١)
إجمالي حقوق الملكية		**١,١٢٠,٦٧١**	٥٤٩,٧٥٨
إجمالي مطلوبات وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية		**٥,٢٤٩,٧٩٦**	٣,٢٠٤,٦٧٦

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢٣ ووقعها بالنيابة عنه:

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بنك لشا ذ.م.م. (عامة) (سابقاً: بنك قطر الأول ذ.م.م.)
بيان الدخل الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (ألف ريال قطري)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
العمليات المستمرة			
الإيرادات			
إيرادات من الموجودات التمويلية		**٩,٨٦٢**	١٤,٤٣٣
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية		**٢٩,٠٦٠**	٢,٧٧٠
الربح على التزامات التمويل		**(٦,٣١٦)**	(٣,٠٠٢)
صافي الإيرادات المتأتية من أصول التمويل		**٣٢,٦٠٦**	١٤,٢٠١
إيرادات رسوم	١٩	**٦٤,٦٨٢**	٣١,٥٠٠
توزيعات الأرباح		**١٥,٣٨٢**	١٢,٦٢٤
الربح من استثمار الصكوك		**٣٠,٢٩٨**	١٢,٣٧٤
خسارة إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**(٢٦,٨٩٨)**	(٣,٢٣٦)
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس القيمة العادلة لعقارات		**(١,٠٠٠)**	(٢,٨٠٠)
(خسارة) / ربح من بيع استثمارات في صكوك		**(١,٥٢٣)**	٧٨٨
ربح من بيع استثمارات في حقوق ملكية	٢/٩	**٢٥,٦٥٧**	١٧٥,١٢٣
خسارة من تسوية موجودات مالية	٨	**(١,٥٠٨)**	-
صافي أرباح / (خسائر) صرف العملات الأجنبية		**٩,٤٦٧**	(٢,٥١٤)
إيرادات أخرى، بالصافي	٢٠	**٢٠,٦٢١**	١١,٤٠٦
إجمالي الدخل قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة		**١٦٧,٧٨٤**	٢٤٩,٤٦٦
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة		**(٥٢,١٤٤)**	(٢٢,٧٥٤)
إجمالي الدخل		**١١٥,٦٤٠**	٢٢٦,٧١٢
مصروفات			
تكاليف الموظفين		**(٥٨,٨١٧)**	(٥٥,٨٢٦)
استهلاك وإطفاء	١١ ،١٢	**(٥,١٧٢)**	(٣,٢٦٣)
مصروفات تشغيلية أخرى	٢١	**(٤١,٧٦٤)**	(٢٥,٣٧٢)
إجمالي المصروفات		**(١٠٥,٧٥٣)**	(٨٤,٤٦١)
رد / (مخصص) انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي من الاستردادات	٢٧	**٦١,٣٧٥**	(٧,٣٧٤)
رد / (مخصص) انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	٢٧	**٩,٤٢٥**	(١٢,٠٧١)
صافي الربح قبل ضريبة الدخل		**٨٠,٦٨٧**	١٢٢,٨٠٦
مصروف ضريبة الدخل		**-**	-
صافي الربح من العمليات المستمرة		**٨٠,٦٨٧**	١٢٢,٨٠٦
العمليات المتوقفة			
ربح / (خسارة) من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	١٣	**٣,٧٩٧**	(٥٧,٩٩٩)
صافي الربح للفترة		**٨٤,٤٨٤**	٦٤,٨٠٧
المنسوب إلى:			
مساهمي البنك		**٧٥,٤٧٠**	١٠٠,٣٧٠
حصص غير مسيطرة		**٩,٠١٤**	(٣٥,٥٦٣)
		٨٤,٤٨٤	٦٤,٨٠٧
الربح الأساسي / المخفف للسهم من العمليات المستمرة - بالريال القطري (٢٠٢١: معدل)	٢٢	**٠,٠٨٣**	٠,١٦٠
الخسارة الأساسية / المخففة للسهم من العمليات المتوقفة - بالريال القطري (٢٠٢١: معدل)	٢٢	**(٠,٠٠٥)**	(٠,٠٢٩)
الربح الأساسي / المخفف للسهم - بالريال القطري (٢٠٢١: معدل)	٢٢	**٠,٠٧٨**	٠,١٣١

بنك لشا ذ.م.م. (عامة) (سابقاً: بنك قطر الأول ذ.م.م.)
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (ألف ريال قطري)

	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	خسائر متراكمة	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٧٠٠,٠٠٠	٢٠٣	-	(٢٢٣,٨٢٧)	٤٧٦,٣٧٦	٢٢٥,٩٨٨	٧٠٢,٣٦٤
صافي الربح للسنة	-	-	-	١٠٠,٣٧٠	١٠٠,٣٧٠	(٣٥,٥٦٣)	٦٤,٨٠٧
تعديلات القيمة العادلة	-	-	(١,٥٨٨)	-	(١,٥٨٨)	-	(١,٥٨٨)
المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	(٢,٥٠٩)	(٢,٥٠٩)	-	(٢,٥٠٩)
صافي التغير في حصص غير مسيطرة بسبب:							
- هياكل عقارية	-	-	-	-	-	(٢١٣,٣١٦)	(٢١٣,٣١٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧٠٠,٠٠٠	٢٠٣	(١,٥٨٨)	(١٢٥,٩٦٦)	٥٧٢,٦٤٩	(٢٢,٨٩١)	٥٤٩,٧٥٨
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	**٧٠٠,٠٠٠**	**٢٠٣**	**(١,٥٨٨)**	**(١٢٥,٩٦٦)**	**٥٧٢,٦٤٩**	**(٢٢,٨٩١)**	**٥٤٩,٧٥٨**
زيادة في رأس المال	٤٢٠,٠٠٠	-	-	-	٤٢٠,٠٠٠	-	٤٢٠,٠٠٠
زيادة في علاوة إصدار الأسهم	-	٨٤,٠٠٠	-	-	٨٤,٠٠٠	-	٨٤,٠٠٠
مصاريف اصدار أسهم حقوق أولوية	-	(٤,٢٠٠)	-	-	(٤,٢٠٠)	-	(٤,٢٠٠)
صافي الربح للسنة	-	-	-	٧٥,٤٧٠	٧٥,٤٧٠	٩,٠١٤	٨٤,٤٨٤
تعديلات القيمة العادلة	-	-	(١٣,١٤٥)	-	(١٣,١٤٥)	-	(١٣,١٤٥)
المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	(١,٨٧٧)	(١,٨٧٧)	-	(١,٨٧٧)
صافي التغير في حصص غير مسيطرة بسبب:							
- هياكل عقارية	-	-	-	-	-	١,٦٦١	١,٦٦١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١,١٢٠,٠٠٠**	**٨٠,٠٠٣**	**(١٤,٧٣٣)**	**(٥٢,٣٨٣)**	**١,١٣٢,٨٨٧**	**(١٢,٢١٦)**	**١,١٢٠,٦٧١**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بنك لشا ذ.م.م. (عامة) (سابقاً: بنك قطر الأول ذ.م.م.)
بيان التدفقات النقدية الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (ألف ريال قطري)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح من العمليات المستمرة		**٨٠,٦٨٧**	١٢٢,٨٠٦
صافي الربح / (الخسارة) من العمليات المتوقفة قبل الضريبة		**٣,٧٩٧**	(٥٧,٩٩٩)
صافي الربح للفترة		**٨٤,٤٨٤**	٦٤,٨٠٧
تعديلات للبنود غير النقدية			
استهلاك وإطفاء	١١، ١٢	**٥,١٧٢**	٣,٢٦٣
خسارة من استبعاد موجودات ثابتة		**٢٢٠**	-
خسارة غير محققة من استثمارات في حقوق ملكية		**٢٦,٨٩٨**	٣,٢٣٦
خسائر / (أرباح) غير محققة من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، بالصافي		**٦,٧٧٠**	(٣,٥١٧)
خسارة القيمة العادلة غير المحققة من استثمارات عقارية		**١,٠٠٠**	٢,٨٠٠
(رد) / مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	٢٧	**(٦١,٣٧٥)**	٧,٣٧٤
(رد) / مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	٢٧	**(٩,٤٢٥)**	١٢,٠٧١
		٥٣,٧٤٤	٩٠,٠٣٤
تغيرات في:			
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة		**(٩١,٧٢٥)**	١٥٩,٣٤٩
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة		**(١٥٤,٠٠٤)**	(٨٥,٧٣١)
موجودات تمويلية		**٢٤٥,٣٨٦**	٧٦,٤٥٣
استثمارات بالقيمة العادلة		**(١,٠١٦,٦٢٦)**	(٢٤٣,٨٧٣)
موجودات محتفظ بها للبيع		**(٨٨,١٦١)**	٨٦٦,٣٣٠
استثمارات في العقارات		**-**	(٥٤,٣٥٦)
موجودات أخرى		**(١٩٣,٣٣١)**	٢٤,٢١٧
أرصدة العملاء		**١٧٣,٧٩٢**	٥٤,٢٨٦
مطلوبات محتفظ بها للبيع		**(١٧,٠٢٤)**	(٤٣٥,٢٥٠)
مطلوبات أخرى		**٩١,١٩٥**	(١,٤٩٣)
صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التشغيلية		**(٩٩٦,٧٥٤)**	٤٤٩,٦٩٩
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة وموجودات غير ملموسة	١١، ١٢	**(١٤,٦٠٢)**	(١١,٣١٣)
متحصلات من استبعاد موجودات ثابتة		**٨١**	-
صافي التغير في النقد والأرصدة لدى البنوك تستحق خلال أكثر من ٩٠ يومًا		**(٣٤٢,٣٣٩)**	(٤٠,٧٠٤)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(٣٥٦,٨٦٠)**	(٥٢,٠١٧)
الأنشطة التمويلية			
صافي التغير في المطلوبات التمويلية		**٢١٤,٥٢٥**	١٤٢,٤٩٠
صافي التغير في حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة		**١,٠٠٥,٥٧٧**	٥٩١,٨٩٩
صافي عائدات إصدار أسهم حقوق الأولوية		**٤٩٩,٨٠٠**	-
صافي التغير في حصص غير مسيطرة		**١,٦٦١**	(٢١٣,٣١٦)
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		**١,٧٢١,٥٦٣**	٥٢١,٠٧٣
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**٣٦٧,٩٤٩**	٩١٩,٠٢٢
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٦	**١,٦٢١,٢١٨**	٧٠٢,١٩٦
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٦	**١,٩٨٩,١٦٧**	١,٦٢١,٢١٨

بنك لشا ذ.م.م. (عامة) (سابقاً: بنك قطر الأول ذ.م.م.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (ألف ريال قطري)

١. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

بنك لشا ذ.م.م. (عامة) (سابقاً: بنك قطر الأول ذ.م.م.) («البنك» أو «الشركة الأم») هو بنك إسلامي تم تأسيسه في دولة قطر كشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب الترخيص رقم ٩١... بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٠٨، الصادر عن هيئة مركز قطر للمال. البنك مصرح له مزاولة الأنشطة التالية التي تنظمها هيئة تنظيم مركز قطر للمال:

- استلام الإيداعات؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية؛
- المتاجرة في الاستثمارات؛
- ترتيب الصفقات الاستثمارية؛
- ترتيب التسهيلات الائتمانية؛
- تقديم خدمات الحفظ؛
- ترتيب خدمات الحفظ؛
- إدارة الاستثمارات؛
- تقديم الاستشارات للاستثمارات؛ و
- تشغيل الصناديق الاستثمارية المشتركة.

تنظم هيئة تنظيم مركز قطر للمال جميع أنشطة البنك التي تتم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية بالبنك. ووفقًا لأحكام نظامه الأساسي. يزاول البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي الكائن في برج تورنادو، الطابق الرابع، الخليج الغربي، الدوحة، دولة قطر. تم إدراج أسهم البنك المصدرة للتداول في بورصة قطر اعتبارًا من ٢٧ أبريل ٢٠١٦ (رمز السهم «QFBQ»).

خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للبنك المنعقد في ١ أغسطس ٢٠٢٢، وافق المساهمون على تغيير اسم البنك إلى «بنك لشا».

تشتمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة» ومنفردة بـ «شركات المجموعة»). الشركة الأم / الطرف المسيطر للمجموعة ككل هو بنك لشا ذ.م.م. (عامة) (سابقاً: بنك قطر الأول ذ.م.م.). فيما يلي بيان بالشركات التابعة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

الشركات التابعة	النشاط	الملكية الفعلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الملكية الفعلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	سنة التأسيس	البلد
إسناد لخدمات التموين ذ.م.م.	التموين	%٧٥,٠	%٧٥,٠	٢٠١٢	قطر
صندوق السوق النقدي ١ المحدود لبنك قطر الأول	صندوق السوق النقدي	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	٢٠١٥	جزر الكايمان
صندوق كيو إف بي للتكنولوجيا المحدود	الاستثمار	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	٢٠٢١	جزر الكايمان
استور بروبرتيز فينانس ليمتد*	التمويل	%٢٩,٠	%٢٩,٠	٢٠١٧	جيرسي
استور بروبرتيز هولدينجز ليمتد*	شركة قابضة	%٢٩,٠	%٢٩,٠	٢٠١٧	جيرسي
أم صلال للسكن ذ.م.م.	الإنشاءات	%٧٠,٠	%٧٠,٠	٢٠١٧	قطر
٣١٣٠ فيرفيو جي إي جي ذ.م.م.*	تملك وتأجير العقارات	%٩٧,٠	%٩٧,٠	٢٠١٩	الولايات المتحدة
فيرفيو إنفستمنت كورب*	تأجير العقارات	%٩٧,٠	%٩٧,٠	٢٠١٩	الولايات المتحدة
كيو إف بي انفستمنتس (١) المحدود	الاستثمار	%١٠٠,٠	-	٢٠٢٢	جزر الكايمان
كيو إف بي برايفت اكويتي ليمتد المحدود	الاستثمار	%١٠٠,٠	-	٢٠٢٢	جزر الكايمان
صندوق كيو إف بي جلوبل بي اي اف أو اف٢ المتوافق مع الشريعة الإسلامية	الاستثمار	%١٠٠,٠	-	٢٠٢٢	جزر الكايمان
صندوق كيو إف بي للضيافة المحدود	الاستثمار	%١٠٠,٠	-	٢٠٢٢	جزر الكايمان
صندوق كيو إف بي جلوبل ريل استيت المتوافق مع الشريعة الإسلامية	الاستثمار	%١٠٠,٠	-	٢٠٢٢	جزر الكايمان

* تتعلق الشركات التابعة أعلاه بالمنتجات الاستثمارية المقدمة للعملاء. راجع الإيضاح ١/١٣.

٢. أساس الإعداد

فقرة الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بصيغتها المعدلة بقواعد هيئة تنظيم مركز قطر للمال المعمول بها وقواعد ومبادئ الشريعة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية بالبنك. بالتوافق مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالنسبة للمواضيع التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية تستخدم المجموعة الإرشادات المناسبة من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناء على مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء تقييم استثمارات في حقوق ملكية واستثمارات عقارية وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة المسجلة بالقيمة العادلة.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال قطري، فيما عدا ما تمت الإشارة إليه على خلاف ذلك. يقوم كل كيان داخل المجموعة بتحديد عملته الوظيفية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل كيان باستخدام العملة الوظيفية.

استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تمت فيها مراجعة التقديرات وأية فترات مستقبلية متأثرة بذلك. تم توضيح المعلومات عن المصادر الرئيسية للشكوك حول التقديرات والأحكام الهامة المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح رقم ٥.

٣. التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

تتوافق السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، باستثناء تطبيق المعايير والتعديلات التالية على المعايير والسارية اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٢.

لوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لاستثمارات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA) في ٤ أكتوبر ٢٠٢٠ تعليمات بشأن المعالجة المحاسبية للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية لضمان تحقيق التوافق بين البنوك التقليدية الخاضعة لرقابة هيئة تنظيم مركز قطر للمال والبنوك الإسلامية.

التغييرات الرئيسية في محاسبة الاستثمارات من نوع حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية هي كالتالي:

القياس اللاحق

تمت إلغاء الإعفاء الوارد في معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ الخاص بتحقيق الاستثمارات في حقوق الملكية بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة عندما لا يمكن تحديد وقياس القيمة العادلة بصورة موثوقة على أساس مستمر.

لا يتم الإبلاغ عن خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم تسجيلها كجزء من احتياطي القيمة العادلة في بيان حقوق الملكية.

الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها كجزء من احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

تسري هذه اللوائح على التقارير المالية للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠. لم يكن للوائح الجديدة أي تأثير على هذه البيانات المالية الموحدة.

١/٣ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي أصدرت وأصبحت سارية المفعول

١/١/٣ معيار المحاسبة المالية رقم ٣٧: إعداد التقارير المالية من قبل مؤسسات الوقف

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الوقفية التي يتم إنشاؤها وتعمل وفقًا لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على جميع أنواع مؤسسات الوقف والمؤسسات الأخرى التي تم تأسيسها بناء على مفهوم الوقف وتعمل وفقًا لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، بغض النظر عن وضعها القانوني، ويشمل ذلك مؤسسات الوقف الافتراضية. نظرًا لأن المجموعة ليس لديها أي أنشطة وقفية في الوقت الحالي، فلا يوجد تأثير لهذا المعيار على البيانات المالية للمجموعة.

٢/١/٣ معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨: الوعد والخيار والتحوط

يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ المحاسبة والتقرير للاعتراف والقياس والإفصاح فيما يتعلق بالترتيبات لكل من «الوعد» و «الخيار» و «التحوط» المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية (IFIs). ينطبق هذا المعيار على المحاسبة والتقرير المالي لجميع المعاملات التي تنطوي على ترتيبات وعد أو خيار أو تحوط يتم تنفيذها بموجب مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو المنصوص عليه في هذا المعيار. لا يوجد تأثير لهذا المعيار على البيانات المالية للمجموعة.

٢/٣ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد ولم يتم تطبيقها مبكرًا

١/٢/٣ معيار المحاسبة المالية ١ (المعدل ٢٠٢١) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

في عام ٢٠٢١، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدل. يحل معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدل محل العرض العام والإفصاح السابق لمعيار المحاسبة المالية رقم ١ في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ويقدم مفاهيم شبه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة والإيرادات الشاملة الأخرى لتعزيز المعلومات المقدمة لمستخدمي البيانات المالية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير المعايير المذكورة أعلاه.

٢/٢/٣ معيار المحاسبة المالية ٣٩: التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٩ في عام ٢٠٢١. هذا المعيار يحسن ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ٩ بشأن «الزكاة» ويهدف إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسات، بما في ذلك العرض والإفصاح من قبل المؤسسة المالية الإسلامية. تنطبق متطلبات المحاسبة والتقارير المالية مثل الاعتراف والعرض والإفصاح لهذا المعيار على المؤسسات الملزمة بدفع الزكاة نيابة عن بعض أصحاب المصلحة أو جميعهم. يجب على المؤسسات غير الملزمة بدفع الزكاة تطبيق متطلبات الإفصاح الخاصة بهذا المعيار لبعض أصحاب المصلحة أو جميعهم، حسب الاقتضاء. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر.

٣/٢/٣ معيار المحاسبة المالية ٤٠: إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية ٤٠ في عام ٢٠٢١. إن الهدف من هذا المعيار المعدل هو وضع متطلبات إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي وهي قابلة للتطبيق على جميع المؤسسات المالية العادية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نافذة تمويل إسلامي. يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية ١٨ «الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية». يسري مفعول هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤ مع السماح بالتطبيق المبكر.

تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير المعايير المذكورة أعلاه.

٤. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

١/٤ الشركات التابعة

الشركات التابعة هي جميع الكيانات (بما في ذلك الكيانات ذات الأغراض الخاصة) التي تكون للمجموعة قدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة ما والحصول على منافع من أنشطتها. يتم اعتبار وجود أو تأثير حقوق تصويت محتملة يمكن تنفيذها أو تحويلها عندما يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تسيطر على كيان آخر. يتم إدراج البيانات المالية لكل الشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي انتقلت فيه السيطرة إلى المجموعة، ولا يتم إدراجها من التاريخ الذي تتوقف فيه تلك السيطرة.

أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل عند التوحيد. يتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة.
تتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ كما في تاريخ الاستحواذ، أي عند تحويل السيطرة إلى المجموعة. يقاس المقابل المحول في الاستحواذ عموما بالقيمة العادلة، وبالمثل تقاس صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم اختبار أية شهرة ناشئة بصورة سنوية لمعرفة مدى انخفاض قيمتها. يتم الاعتراف بأي مكسب في شراء مساومة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تسجيل تكاليف المعاملة كمصروفات عند تكبدها فيما عدا في الحالة التي تتعلق فيها بإصدار أوراق دين أو أسهم.

الحصص غير المسيطرة

تعرض المساهمات في حقوق ملكية الشركات التابعة التي لا تنسب إلى الشركة الأم في بيان المركز المالي الموحد ضمن حقوق الملكية كحصة غير مسيطرة. يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى الحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كأرباح أو خسائر منسوبة إلى الحصص غير المسيطرة. الخسائر التي تقع على المساهمة غير المسيطرة في شركة تابعة يتم تخصيصها للمساهمة غير المسيطرة حتى ولو تسبب ذلك في أن يكون هناك عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة باعتبارها معاملات مع مالكي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من الحصص غير المسيطرة فإن الفرق بين المقابل المدفوع والحصة ذات الصلة المستحوذ عليها من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة يتم تسجيله في حقوق الملكية. كما يتم أيضا تسجيل الأرباح أو الخسائر من استبعاد الحصص غير المسيطرة في حقوق الملكية.

٢/٤ العملات الأجنبية

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية إلى الريال القطري بمعدلات الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية إلى الريال القطري باستخدام معدلات الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي الموحد.

يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن أرباح وخسائر من تسوية تلك المعاملات والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بطريقة التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية، بما في ذلك حقوق ملكية الاستثمارات، باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. تسجل التأثيرات على تغيرات أسعار الصرف على البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة للعملات الأجنبية كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة.

شركات المجموعة

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة (التي ليس لدى أي منها عملة اقتصاد يتسم بالتضخم الحاد) التي لديها عملات محلية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض بسعر الإغلاق في تاريخ المركز المالي المعني،
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط مقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات)، و
- يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن سعر الصرف كمكون منفصل عن بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

٣/٤ الموجودات والمطلوبات المالية

الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة والذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف عن أصل مالي (أو، عند الاقتضاء، جزء من أصل مالي أو جزء من موجودات مالية مماثلة للمجموعة) عند:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الأصل؛ أو
- احتفاظ المجموعة بالحق في استلام تدفقات نقدية من الأصل، ولكن تعهدت بدفعها كاملة دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب لتمرير التدفقات النقدية؛ أو
- تحوّل المجموعة حقها في استلام تدفقات نقدية من الأصل أو إما قيامها: (أ) بتحويل جميع مخاطر ومنافع الأصل بصورة كبيرة، أو (ب) لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بصورة كبيرة بجميع مخاطر ومنافع الأصل، ولكن حولت السيطرة على الأصل.

عند تحويل المجموعة لحقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل، ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بصورة كبيرة بجميع مخاطر ومنافع الأصل، أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل بمدى استمرار اضطلاع المجموعة في الأصل.

يلغي الاعتراف بالمطلوب المالي عند التنازل عن الالتزام المنصوص عليه في العقد أو إلغاءه أو انتهاء مدته.

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتنوي المجموعة إما على أن تقوم بتسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو على تحقيق الأصل وتسوية المطلوب في نفس الوقت. يجب ألا يكون الحق القانوني الملزم متوقفاً على أحداث مستقبلية محتملة، ويجب أن يكون قابلا للتنفيذ في سياق الأعمال الاعتيادية، وفي حال التعثر أو الإعسار أو الإفلاس للبنك أو الطرف المقابل.

٤/٤ النقد والأرصدة لدى البنوك

يتكون النقد والأرصدة لدى البنوك، حسبما تمت الإشارة إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد، من النقد والأرصدة لدى البنوك ومبالغ الإيداعات لدى المؤسسات المالية ذات فترات الاستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل. تتكون الإيداعات لدى المؤسسات المالية من إيداعات لدى بنوك في شكل استثمارات وكالة ومرابحة. يتم إدراجها بالتكلفة زائد الأرباح المستحقة ذات الصلة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٥/٤ مستحق من بنوك

تمثل المستحقات من بنوك مبالغ الإيداعات لدى مؤسسات مالية بفترة استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر. يتم استثمار إيداعات المستحقات من البنوك بموجب شروط وكالة ومرابحة ومضاربة. يتم تسجيلها بالتكلفة زائد الأرباح المستحقة ذات الصلة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٦/٤ استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

تدرج الاستثمارات في الصكوك بالتكلفة المطفأة عندما تتم إدارة الاستثمار على أساس العائد التعاقدي ويتم تقييم أدائها على أساس التدفقات النقدية التعاقدية. يتم قياس هذه الاستثمارات في البداية بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة. ثم يتم إطفاء العلاوات أو الخصومات على مدى عمر الاستثمار باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصا مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

يتم الاعتراف بالأرباح عن استبعاد استثمار بالتكلفة المطفأة عندما يتم تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية هذه الموجودات بشكل كبير بالفرق بين القيمة العادلة للمتحصلات والقيمة الدفترية في وقت إلغاء الاعتراف.

٧/٤ الموجودات التمويلية

تشمل الأنشطة التمويلية عقود المرابحة والإجارة:

المستحق من عقود المرابحة

يتم تسجيل المستحقات من عقود المرابحة بإجمالي المبالغ الأساسية بعد خصم أي مبالغ مستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة والربح المعلق والربح غير المتحقق. يتم شطب هذه المستحقات وتحميلها مقابل المخصصات المحددة فقط في الظروف التي يتم فيها استنفاذ جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل المعقولة، ويعاد تسجيل أي استرداد من أنشطة مالية تم شطبها سابقا ضمن مخصص معين. وتعتبر المجموعة وعود المرابحة للآمر بالشراء ملزمة.

المستحق من عقود الإجارة

ينشأ المستحق من عقود الإجارة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والتأجير الفوري للأصل بالتكلفة زائد أي ربح متفق عليه (تشكل في مجملها القيمة العادلة). ويتم تسوية المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. يسجل المستحق من عقود الإجارة بمجموع دفعات الإيجار الدنيا، ناقصا الإيرادات المؤجلة (تشكل في مجملها التكلفة المطفأة) ومخصص الانخفاض في القيمة (إن وجد). يتم الاعتراف بإيرادات عقود الإجارة على أساس التقسيم الزمني على مدار فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

٨/٤ استثمارات في حقوق ملكية

تشمل الاستثمارات في حقوق الملكية الآتي:

١/٨/٤ استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة

أدوات حقوق الملكية هي تلك التي لا تحمل خصائص أدوات الدين وتحتوي على أدوات تدل على امتلاك منافع في القيمة الحقيقية في موجودات مؤسسة ما بعد خصم جميع مطلوباتها.

١. التصنيف

تصنف الاستثمارات في أدوات من نوع حقوق الملكية في الفئات التالية: ١) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو ٢) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الاستثمارات من نوع حقوق الملكية المصنفة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الاستثمارات كمحتفظ بها للمتاجرة إذا تم اقتناءها أو نشأت أساسا لغرض توليد أرباح من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هامش التاجر. يتم أيضا تصنيف أي استثمارات تشكل جزءًا من محفظة حيث يوجد نمط فعلي لعمليات جني الأرباح على المدى القصير باسم «محتفظ بها للمتاجرة.» تتضمن الاستثمارات من نوع حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل استثمارات تتم إدارتها وتقييمها داخليًا للأداء على أساس القيمة العادلة.

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بعمل اختيار لا رجعة فيه من أجل تعيين بعض أدوات حقوق الملكية التي لم يتم تعيينها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل حتى يتم تصنيفها على أنها استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الشركات الزميلة هي الشركات التي تمارس عليها المجموعة نفوذا هاما، ولكنها ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة، على سياساتها المالية والتشغيلية. يفترض أن يكون النفوذ الهام موجودا عندما تحتفظ المجموعة بنسبة ما بين ٢٠% و٥٠% من حق التصويت لكيان آخر. عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة باختيار سياسة محاسبية حول ما إذا كانت الشركة الزميلة ستتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية أو تصنف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
تستفيد المجموعة من الاستثناء في معيار المحاسبة المالية رقم ٢٤ - الاستثمار في الشركة الزميلة لتنظيم رأس المال الاستثماري وتصنف بعض استثماراتها في شركات زميلة على أنها «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل». تتم إدارة هذه الاستثمارات ويتم تقييمها وتقديم التقارير عنها داخليا على أساس القيمة العادلة.

٢. الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم إدراج الاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، في ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفًا في النصوص التعاقدية للأداة.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات المالية عندما تنتهي الحقوق في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تحول المجموعة كافة المخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري.

٣. القياس

القياس المبدئي

يتم إدراج الاستثمارات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات، باستثناء تكاليف المعاملات المتكبدة للحصول على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة التقييم في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها.

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة ويتم عرضها في احتياطي القيمة العادلة للاستثمار بشكل منفصل ضمن حقوق الملكية.

٢/٨/٤ استثمارات أخرى

تشمل الاستثمارات الأخرى استثمارات رأس المال محتفظ بها كجزء من محفظة استثمارية تدار بهدف تحقيق عائد على هذه الاستثمارات. تهدف المجموعة إلى تحقيق نمو في قيمة الاستثمارات على فترات متوسطة الأجل وعادة ما يحدد استراتيجية للتخارج أو عدة استراتيجيات عند اتخاذ قرار الاستثمار. عادة ما تكون هذه الاستثمارات في شركات ليست لها علاقة بأعمال البنك. تدار هذه الاستثمارات على أساس القيمة العادلة وتدرج في الدفاتر كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد.

٩/٤ انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية)

تقوم المجموعة بتقييم انخفاض القيمة في تاريخ كل تقرير مالي كلما كان هناك دليل موضوعي على أن أصل مالي معين أو موجودات مالية للمجموعة قد انخفضت قيمتها.

تطبق المجموعة نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية عن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. تتحرك الموجودات خلال المراحل الثلاثة التالية على أساس التغيير في جودة الموجودات التمويلية منذ التطبيق المبدئي.

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهرًا - لم تنخفض قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ١ الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي والتي لم يطرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو التي لها مخاطر ائتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القيمة الدفترية الإجمالية للموجود على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من حالات التعثر الممكنة خلال ١٢ شهرًا من تاريخ التقرير. يتم حساب الربح على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للموجود.

المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الائتمان - لم تنخفض قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ٢ موجودات مالية طرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ولكن ليس هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين، ولكن يظل احتساب الربح على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للموجود. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات التعثر الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الائتمان - انخفضت قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ٣ موجودات مالية لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين.

تعتبر الموجودات التمويلية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام المعدل الأصلي للربح. يتم الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض في القيمة لاحقاً من خلال بيان الدخل الموحد ولا يجب أن ينتج عن رد خسائر الانخفاض في القيمة أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل ما كان يجب أن تكون عليه التكلفة المطفأة في حال لم يتم الاعتراف بالانخفاض في القيمة.

انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمار في أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية فإن الدليل الموضوعي يتضمن انخفاضا كبيرًا أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمار أقل من قيمته العادلة. يخضع تحديد ما إذا كان الانخفاض كبيرًا أو طويل الأمد إلى حكم مهني ويتم تقييمه لكل استثمار بشكل منفرد.

وعندما يكون هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن الخسارة المتراكمة التي تم قياسها كفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية بعد خصم خسارة الانخفاض في القيمة لتلك الاستثمارات والمسجلة مسبقاً في بيان الدخل الموحد، يتم إلغاؤها من حقوق الملكية وتسجل في بيان الدخل الموحد. خسائر الانخفاض في القيمة في استثمارات في حقوق الملكية لا يتم ردها من خلال بيان الدخل الموحد بل تسجل الزيادة في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة في احتياطي القيمة العادلة من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

انخفاض قيمة موجودات غير مالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك حدث أو تغيرات في ظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية لأصل غير مالي قد انخفضت قيمتها. وفي ظل وجود مثل هذا المؤشر أو إذا كان هناك متطلب لفحص الانخفاض في القيمة سنويا، فإنه يتعين على المجموعة تقدير قيمة الاسترداد للأصل. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) قيمة الاسترداد، فإن الأصل (أو وحدة توليد النقد) يعتبر مضمحلا ويخفض لقيمته القابلة للاسترداد.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بموجود جديد بسبب الصعوبات المالية للمتمول، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛
- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم في تاريخ كل مركز مالي للموجودات للتأكد مما إذا كان هناك أي مؤشر لعدم وجود خسائر انخفاض في القيمة تم تسجيلها مسبقا والتي قد لا تكون موجودة في ذلك التاريخ، أو قد تكون انخفضت. في حال وجود مثل هذا المؤشر، فإنه يتم تقدير مبلغ الاسترداد وتعكس خسارة الانخفاض في القيمة السابقة فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الاسترداد للأصل من تاريخ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. في هذه الحالة يتم رفع القيمة الدفترية إلى قيمة الاسترداد. ولا يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة بسبب الارتفاعات اللاحقة في القيمة القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية.

١٠/٤ الاستثمارات العقارية

تتألف الاستثمارات العقارية من مباني وموجودات أخرى ذات صلة تحتفظ بها المجموعة لتحصيل إيجارات و/أو يتوقع الاستفادة منها من خلال زيادة قيمة رأس المال. تسجل هذه الاستثمارات مبدئيًا بالتكلفة زائد جميع المصاريف التي يمكن أن تنسب إليها مباشرة. وتسجل الاستثمارات لاحقا بالقيمة العادلة. ويعاد قياس القيمة العادلة للاستثمارات عند تاريخ كل تقرير ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في بيان التغير في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

وفي حالة الخسارة، يتم تسجيلها في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمار بالقدر الذي يكون فيه الاحتياطي متاحا من خلال الأرباح المسجلة مسبقا، وفي حال تجاوزت هذه الخسائر المبلغ المتاح باحتياطي القيمة العادلة بحقوق الملكية لاستثمار بعينه، يتم تسجيل فائض الخسائر في بيان الدخل الموحد ضمن خسائر إعادة التقييم غير المحققة بالاستثمارات.
عند حدوث أرباح مستقبلية، فإن الأرباح غير المحققة المرتبطة بالسنة الحالية يتم تسجيلها ببيان الدخ
ل الموحد بالقدر الذي يتم به رد قيد الخسائر التي سبق تسجيلها ببيان الدخل الموحد ويتم تسجيل فائض الأرباح بحقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

يتم إلغاء الاعتراف عن الاستثمارات العقارية عندما يتم استبعادها نهائيا أو حينما يتم تحويلها إلى استثمارات عقارية محتفظ بها للبيع عندما يكون الاستثمار العقاري خارج الخدمة مع عدم وجود أي منافع اقتصادية متوقعة من عملية الاستبعاد. يسجل أي ربح أو خسارة ناشئة من عملية استبعاد الاستثمار العقاري بالإضافة إلى احتياطيات القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد في سنة انتهاء عمره الإنتاجي أو استبعاده.

الاستثمارات العقارية المقتناة عن طريق الإجارة

تدرج الاستثمارات العقارية التي يحتفظ بها البنك كمستأجر مبدئيًا بالتكلفة. اختار البنك قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسارة لاحقة غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن «احتياطي القيمة العادلة للعقارات».

١١/٤ الموجودات المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة

التصنيف

تصنف المجموعة الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد كاستثمارات محتفظ بها للبيع إذا كان من المتوقع استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار الاستخدام خلال اثني عشر شهرًا، ويمكن التمديد في ظروف معينة إلى وقت لاحق بسبب أحداث خارجة عن سيطرة المجموعة وكان هناك دليل على أن المجموعة لا تزال ملتزمة بخطة بيع الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد.

مجموعة الاستبعاد هي مجموعة من الموجودات التي سيتم استبعادها، عن طريق البيع أو خلاف ذلك، معا كمجموعة في معاملة واحدة، والمطلوبات المرتبطة مباشرة بتلك الموجودات التي سيتم تحويلها في المعاملة.

إذا لم تعد معايير التصنيف كاستثمارات محتفظ بها للبيع مستوفاة، يتعين على الكيان أن يتوقف عن تصنيف الأصل (مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع ويجب قياس الأصل بقيمته الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع، ويتم تعديله عن أي استهلاك، أو إعادة تقييمات معترف بها أو كان يمكن الاعتراف بها لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع وكانت قيمته القابلة للاسترداد في تاريخ القرار اللاحق هو عدم بيعه.

يتم أولًا تخصيص أي خسائر انخفاض في القيمة على مجموعة استبعاد إلى الشهرة، ثم إلى الموجودات والمطلوبات المتبقية على أساس تناسبي، باستثناء أي خسارة مخصصة لموجودات مالية واستثمارات عقارية مدرجة بالقيمة العادلة، والتي لا يزال يتم قياسها وفقًا للسياسات المحاسبية الأخرى للمجموعة. ويتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عن التصنيف المبدئي على أنها محتفظ بها للبيع والأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة التقييم اللاحقة في بيان الدخل الموحد. لا يتم الاعتراف بأرباح تزيد عن أي خسائر تراكمية لانخفاض القيمة.

القياس

يتم قياس الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع وغيرها من الأدوات المالية بقيمتها الدفترية والقيمة العادلة أيهما أقل ناقصًا تكاليف البيع. يستمر قياس الأدوات المالية التي تكون موجودات غير متداولة و «محتفظ بها للبيع» وفقًا للسياسات المحاسبية المعلنة. عند تصنيف الشركات المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية على أنها محتفظ بها للبيع، يتم التوقف عن المحاسبة بطريقة حقوق الملكية في وقت مثل هذا التصنيف كمحتفظ بها للبيع. لم يعد يتم إطفاء أو استهلاك الموجودات غير المالية (أي الموجودات غير الملموسة، والمعدات).

العمليات المتوقفة

العملية المتوقفة هي مكون من مكونات أعمال المجموعة، والعمليات والتدفقات النقدية منها يمكن تمييزها بوضوح عن بقية المجموعة وهي التي:

- تمثل خط أعمال هام م
- ستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛
- تكون جزء من خطة منسقة واحدة لاستبعاد خط أعمال هام مستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛ أو
- تكون شركة تابعة تم اقتناؤها بغرض إعادة البيع.

يحدث التصنيف كعملية متوقفة عند الاستبعاد أو عند وفاء العملية بمعايير التصنيف على أنها محتفظ بها لغرض البيع، إن كان ذلك أسبق. عندما يتم تصنيف عملية كعملية متوقفة، يتم إعادة عرض بيان الدخل الموحد المقارن كما لو كانت العملية قد توقفت من بداية السنة المقارنة.

١٢/٤ الموجودات الثابتة

يتم عرض جميع الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصًا الاستهلاك المتراكم ومخصصات انخفاض القيمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية جميع التكاليف المباشرة المرتبطة باقتناء البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو كأصل مستقل حسب اللازم وذلك عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة وأن يكون بالإمكان قياس تكلفة الأصل بصورة موثوق فيها.

يتم إدراج جميع تكاليف الصيانة والإصلاح في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية ذات الصلة. تقوم المجموعة باستهلاك الموجودات الثابتة، باستثناء الأراضي، بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

وصف التصنيف	عدد السنوات
معدات	٣ - ٥
تحسينات المباني	٥ - ١٠
سيارات	٥

١٣/٤ الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة قيمة برامج الحاسب الآلي والموجودات غير الملموسة التي تم تحديدها في عملية دمج أعمال. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة هي قيمتها العادلة في تاريخ الشراء. بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الإطفاء المتراكم أو أي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة، إن وجدت.

تحتسب قيمة الإطفاء على أساس القسط الثابت لخفض تكلفة الموجودات غير الملموسة لقيمتها المتبقية على مدى أعمارها الافتراضية المقدرة على النحو التالي:

وصف التصنيف	عدد السنوات
البرمجيات والنظام المصرفي الرئيسي	٣ - ١٠

١٤/٤ حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة

يقبل البنك الأموال من العملاء بغرض استثمارها بوصفه مضاربا وفقا لتقدير البنك وفيما يراه البنك مناسبا دون وضع أي قيود على مكان وكيفية وأغراض استثمار هذه الأموال. ويتم تصنيف هذه الأموال ببيان المركز المالي باعتبارها ضمن حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة.

يتم الاعتراف بحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار عند استلامها وتقاس مبدئيا بالتكلفة. وبعد التسجيل المبدئي، يتم قياس حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة المطفأة.

يتم تحديد توزيع أرباح الاستثمارات الممولة بشكل مشترك من قبل البنك وأرباح حاملي حسابات الاستثمار من قبل إدارة البنك في الحدود المسموح بها لتقاسم الأرباح وفقا للأحكام والشروط الخاصة بحسابات الاستثمار. ويتم قياس هذه الأرباح بعد رصد مخصصات الانخفاض في القيمة، إن وجدت. ويتم رصد مخصص الانخفاض في القيمة عندما ترى الإدارة حدوث انخفاض في القيمة الدفترية للموجودات الممولة من قبل حساب الاستثمار.

تدرج المصروفات الإدارية ذات الصلة بإدارة الأموال في نتائج المجمع المشترك.

١٥/٤ الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بدقة. يسجل الإيراد المكتسب من قبل المجموعة على النحو التالي:

الإيرادات من أنشطة التمويل

المرابحة

يتم الاعتراف بالأرباح المحققة من عمليات المرابحة عندما تكون الإيرادات قابلة للتحديد تعاقديا وقابلة للقياس على حد سواء عند بدء المعاملة. يتم الاعتراف بالدخل على أساس التناسب الزمني لفترة المعاملة. في الحالة التي تكون فيها الإيرادات من العقد غير قابلة للتحديد تعاقديا وغير قابلة للقياس، يتم الاعتراف بها عندما يكون تحققها مؤكد بشكل معقول أو عندما يتم تحققها بالفعل. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإجارة

يتم الاعتراف بإيرادات الإجارة على أساس التناسب الزمني لفترة الإجارة. يتم استبعاد الإيرادات ذات الصلة بالأنشطة المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإيرادات من الإيداعات الاستثمارية لدى مؤسسات مالية

يتم الاعتراف بالإيرادات من الإيداعات الاستثمارية قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية بناءً على التناسب الزمني لفترة العقد على أساس المبالغ الرئيسية المودعة لدى تلك المؤسسات المالية ومعدلات الربح المتوقعة.

إيرادات الاستئجار

تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات من الاستئجار المحققة من عقارات وفقا لعقود الإيجار التي أبرمت بين المجموعة والمستأجرين على أساس مبدأ الاستحقاق على مدار فترة التعاقد.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام الأرباح.

إيرادات ناتجة من استثمارات في حقوق الملكية

تم شرح الإيرادات الناتجة من استثمارات في حقوق الملكية بالإيضاح ٨/٤.

إيرادات رسوم

يتم الاعتراف بالرسوم بشكل عام على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم الخدمة.

١٦/٤ منافع الموظفين

لائحة الاشتراكات المحددة

تقوم المجموعة برصد مخصص لاشتراكاتها في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد، وتقوم بتحميل التكلفة الناتجة ضمن تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. وليس لدى المجموعة أي مطلوبات أخرى بالسداد بعد سداد هذه الاشتراكات. ويعترف بالاشتراكات عند استحقاقها.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقا لسياسات المجموعة والتي تتفق مع القوانين التي تنطبق على المجموعة. ويتم احتساب الالتزام بناء على مرتب الموظف وعدد سنوات الخدمة في تاريخ المركز المالي. ويتم عرض مخصص مكافأة نهاية الخدمة ضمن بند المطلوبات الأخرى.

١٧/٤ المخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون لدى المجموعة مطالبات حالية (قانونية أو استدلالية) ناشئة عن أحداث سابقة ويكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق خارج لموارد تمثل منافع اقتصادية للوفاء بتلك المطلوبات، وأن يكون بالإمكان تقدير قيمة هذه المطلوبات بدقة.

١٨/٤ مطلوبات محتملة

تشمل المطلوبات المحتملة ضمانات، وخطابات الاعتماد، والتزامات المجموعة فيما يتعلق بوعود أحادية الجانب لشراء/بيع العملات ومبادلات معدل الربح وغيرها. وهي لا تشكل موجودات أو التزامات فعلية في بيان المركز المالي باستثناء الموجودات والالتزامات ذات الصلة بأرباح أو خسائر القيمة العادلة على هذه الأدوات المالية المشتقة.

١٩/٤ أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، بما في ذلك الوعود أحادية/ثنائية الجانب لشراء/بيع عملات، وعقود مبادلات معدل الربح، وخيارات عملة مسجلة بالقيمة العادلة. تسجل جميع أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة، وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات في بيان الدخل الموحد للسنة (صافي أرباح / (خسائر) صرف العملات الأجنبية).

٢٠/٤ التقارير حول القطاعات

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تشارك في الأنشطة التجارية التي قد تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من المكونات الأخرى للمجموعة، التي يتم مراجعة نتائجها التشغيلية بانتظام من قبل الإدارة العليا لاتخاذ قرارات حول الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائها، والتي يكون هناك معلومات مالية منفصلة متاحة عنها. يتم الإفصاح عن تقارير القطاعات في الإيضاح رقم ٣٠.

٢١/٤ ضريبة الدخل

(أ) ضريبة الدخل الحالية

إن البنك خاضع لضريبة الدخل وفقا لقرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ الخاص بإصدار لوائح ضرائب مركز قطر للمال والسارية اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٠. ويتم تحميل مصروف ضرائب الدخل ببيان الدخل الموحد.

(ب) ضريبة الدخل المؤجلة

يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة، باستخدام طريقة المطلوبات في تاريخ الميزانية العمومية، على الخسائر الضريبية المدوّرة والفروقات المؤقتة الناشئة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية.

يتم الاعتراف بموجودات ضريبة الدخل المؤجلة على الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخسائر الضريبية المدوّرة فقط بالقدر الذي يكون من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة في المستقبل سوف يكون متاحا ويمكن على أساسه الاستفادة من الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

٢٢/٤ إيجارات تشغيلية

عندما تكون المجموعة هي المستأجر في عقد الإيجار الذي لا ينقل جميع المخاطر والعوائد العارضة للملكية من المؤجر إلى المجموعة، ويتم تسجيل إجمالي دفعات الإيجار في الربح أو الخسارة للسنة (مصروفات الإيجار) على طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

٢٣/٤ الزكاة

إن البنك غير مطالب بدفع الزكاة عن أرباحه نيابة عن مساهميه، ولكنه مطالب بحساب الزكاة وإخطار المساهمين بمبلغ الزكاة المستحق على السهم. تعتمد هيئة الرقابة الشرعية بالبنك هذه الحسابات.

٥. استخدام التقديرات والأحكام

قامت الإدارة في إطار إعداد البيانات المالية الموحدة باستخدام أحكامها وتقديراتها لتحديد المبالغ المدرجة فيها. فيما يلي استخدام أهم الأحكام والتقديرات:

القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم التي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها

تستخدم المجموعة الأحكام والتقديرات الهامة لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات التي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها. يتم الإفصاح عن معلومات حول القيم العادلة للأدوات التي تم تقييمها باستخدام الافتراضات التي لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها في الإيضاح رقم ٢٩.

مخصصات لخسائر الائتمان

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية من الموجود المالي قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع إيضاح ٥/٦/٢٧ لمزيد من المعلومات.

مبدأ الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييما لقدرة المجموعة على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية واطمأنت إلى أن المجموعة لديها موارد تمكنها من مواصلة العمل في المستقبل القريب. فضلا عن ذلك، لم يرد إلى علم الإدارة أية شكوك جوهرية قد تؤثر على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية. ومن ثم، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

٦. النقد والأرصدة لدى البنوك

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
النقد في الصندوق		**٣٥**	٢٥
أرصدة لدى بنوك (حسابات جارية)		**٣٨٧,٢٩٢**	٨٢٢,٩٥٢
إيداعات لدى مؤسسات مالية		**١,٩٨٤,٨٨٣**	٨٣٨,٩٤٥
مخصص انخفاض القيمة	٢٧/٦/٥	**(٣,٧٢١)**	(١٠,١٨٠)
		٢,٣٦٨,٤٨٩	١,٦٥١,٧٤٢
يخصم: نقد وأرصدة لدى البنوك يزيد أجل استحقاقها عن ٩٠ يومًا		**(٣٨٣,٠٤٣)**	(٤٠,٧٠٤)
يضاف: مخصص انخفاض القيمة (غير نقدي)		**٣,٧٢١**	١٠,١٨٠
النقد وما في حكمه		**١,٩٨٩,١٦٧**	١,٦٢١,٢١٨

تمثل الإيداعات لدى مؤسسات مالية الإيداعات ما بين البنوك في شكل استثمارات وكالة ومرابحة واستثمارات إسلامية أخرى.

٧. استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
استثمارات في صكوك		**١٧٢,٥٣٦**	٨٢,٢٠٩
إيرادات مستحقة		**١,٣٦١**	٤١٤
علاوات غير مطفأة، بالصافي		**١,٢٠٢**	٧٥١
مخصص انخفاض القيمة	٢٧/٦/٥	**(٨٦٩)**	(١,١١٨)
		١٧٤,٢٣٠	٨٢,٢٥٦

٨. موجودات تمويلية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
تمويل مرابحة		**٤٢٣,٤١٦**	٦١٣,٥٥١
مبيعات استثمارات مؤجلة		**٩٠,٠٨٧**	١٦٢,٨٨٩
أخرى		**٣٦,٣٠٨**	٣٦,٥٣٥
إجمالي الموجودات التمويلية		**٥٤٩,٨١١**	٨١٢,٩٧٥
ربح مؤجل		**(٨,٧٢٣)**	(٢٠,٣٧٠)
مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية	٢٧/٦/٥	**(٣٣٦,٣٦٣)**	(٤٠٣,٨٦٩)
صافي الموجودات التمويلية		**٢٠٤,٧٢٥**	٣٨٨,٧٣٦

خلال السنة، تحمل البنك خسارة بمبلغ ١,٥ مليون ريال قطري (٢٠٢١: لا شيء) لسداد موجود تمويلي قبل موعده بمبلغ ٩,١ مليون ريال قطري (٢٠٢١: لا شيء).

٩. استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٩/١	**٩٥٨,٣١٢**	٢٨٥,٧٥٦
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**٤٢٦,٠٢٦**	١٢١,٧٩٨
		١,٣٨٤,٣٣٩	٤٠٧,٥٥٤

٩/١ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
استثمارات من نوع حقوق الملكية	**٩٩,٤٥٨**	٩٦,٩٠٣
استثمارات من نوع الصكوك *	**٨٥٨,٨٥٤**	١٨٨,٨٥٣
	٩٥٨,٣١٢	٢٨٥,٧٥٦

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، سجل البنك تعديل القيمة العادلة بالسالب بمبلغ ١٤,٧ مليون ريال قطري (للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: قيمة عادلة بالسالب بمبلغ ١,٦ مليون ريال قطري) تتعلق باستثمارات في صكوك. تم رهن استثمارات صكوك بقيمة اسمية قدرها ١٤٧,٨ مليون ريال قطري (بقيمة عادلة قدرها ١٥٠,٣ مليون ريال قطري) كضمان لالتزامات تمويل بنكية بقيمة ١٠٩ مليون ريال قطري للمجموعة.

فيما يلي الحركة في الاستثمارات في حقوق الملكية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	الإجمالي	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	الإجمالي
في بداية السنة	**٢٨٥,٧٥٦**	**١٢١,٧٩٨**	**٤٠٧,٥٥٤**	٥٠,٥٢٦	١٢٥,٨٦٨	١٧٦,٣٩٤
إضافات:						
الصكوك، بالصافي	**٦٦٩,٧٩٩**	**-**	**٦٦٩,٧٩٩**	١٩٦,٧٤٢	-	١٩٦,٧٤٢
الاستثمار في أسهم حقوق ملكية	**٨,٣٧٢**	**٣٢٧,٧٧٧**	**٣٣٦,١٤٩**	٣٤,٩٤٧	-	٣٤,٩٤٧
استبعاد	**(٥,٨١٧)**	**-**	**(٥,٨١٧)**	(٥,٣١٤)	(٢,٩٧٨)	(٨,٢٩٢)
مخصص انخفاض القيمة	**٢٠٢**	**-**	**٢٠٢**	(٧,٨٨٩)	-	(٧,٨٨٩)
تحويل من / (إلى) موجودات محتفظ بها للبيع	**-**	**-**	**-**	١٦,٧٤٤	-	١٦,٧٤٤
تعديلات القيمة العادلة	**-**	**(٢٣,٥٤٨)**	**(٢٣,٥٤٨)**	-	(١,٠٩٢)	(١,٠٩٢)
في نهاية السنة	**٩٥٨,٣١٢**	**٤٢٦,٠٢٧**	**١,٣٨٤,٣٣٩**	٢٨٥,٧٥٦	١٢١,٧٩٨	٤٠٧,٥٥٤

٩/٢ الربح من استبعاد استثمارات في حقوق ملكية

خلال السنة، استبعد البنك استثماراته في أسهم حقوق ملكية بقيمة إجمالية قدرها ١٦٤,٩ مليون ريال قطري، واعترف بأرباح من استبعاد هذه الاستثمارات بقيمة ٢٥,٧ مليون ريال قطري.

الأرباح من الاستثمارات في الأسهم أعلاه ناتجة عن استثمارات في عقارات كجزء من نموذج أعمال البنك.

١٠. استثمارات عقارية

يلخص الجدول أدناه الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
في بداية السنة	**٢٢٦,٣٦٨**	١٤,٨١٢
إضافات خلال السنة	**-**	٢١٤,٣٥٦
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	**(١,٠٠٠)**	(٢,٨٠٠)
في نهاية السنة	**٢٢٥,٣٦٨**	٢٢٦,٣٦٨

خلال العام ٢٠٢١، أبرم البنك اتفاقية إجارة منتهية بالتملك مع أحد البنوك المحلية للاستحواذ على مبنى اللولو هايبر ماركت بالمسيلة، وقد تم لاحقاً تأجير العقار من الباطن إلى طرف ثالث. وفي إطار هذه المعاملة، قامت المجموعة بتسجيل موجودات حق الاستخدام بمبلغ ٢١٤,٤ مليون ريال قطري والإجارة المستحقة الدفع ذات الصلة بمبلغ ١٦٠ مليون ريال قطري في ميزانيتها العمومية، بينما سجلت إيرادات الإيجار بمبلغ ١٧,١ مليون ريال قطري (٢٠٢١: ١٣,١مليون ريال قطري) ومصروفات الإجارة بمبلغ ٥,٥ مليون ريال قطري (٢٠٢١: ٥,٥ مليون ريال قطري) في بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١١. موجودات ثابتة

	معدات	أثاث وتركيبات	سيارات	موجودات حق الاستخدام	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:						
كما في ١ يناير ٢٠٢١	١٩,٢٣١	٢٧,٤٢٨	٩٦٦	-	-	٤٧,٦٢٥
إضافات	١٠٤	-	٣٦٧	١٠,٤٩٢	-	١٠,٩٦٣
استبعادات	-	-	(٤٣٠)	-	-	(٤٣٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٩,٣٣٥	٢٧,٤٢٨	٩٠٣	١٠,٤٩٢	-	٥٨,١٥٨
استهلاك متراكم						
كما في ١ يناير ٢٠٢١	(١٨,٨١٥)	(٢٧,٣٩٧)	(٩٩)	-	-	(٤٦,٣١١)
مصروف الاستهلاك	(١٦٠)	(١٢)	(١٧٩)	(٣٥٠)	-	(٧٠١)
استبعادات	-	-	٦٥	-	-	٦٥
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	(١٨,٩٧٥)	(٢٧,٤٠٩)	(٢١٣)	(٣٥٠)	-	(٤٦,٩٤٧)
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٦٠	١٩	٦٩٠	١٠,١٤٢	-	١١,٢١١
التكلفة:						
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	**١٩,٣٣٥**	**٢٧,٤٢٨**	**٩٠٣**	**١٠,٤٩٢**	**-**	**٥٨,١٥٨**
إضافات	**١,٦٩٥**	**١١,٩٢٢**	**٣٩٠**	**-**	**١٢٠**	**١٤,١٢٧**
استبعادات	**(٢,٨٧٢)**	**(٢٧,٤٢٠)**	**(٣٨٠)**	**-**	**-**	**(٣٠,٦٧٢)**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١٨,١٥٨**	**١١,٩٣٠**	**٩١٣**	**١٠,٤٩٢**	**١٢٠**	**٤١,٦١٣**
استهلاك متراكم						
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	**(١٨,٩٧٥)**	**(٢٧,٤٠٩)**	**(٢١٣)**	**(٣٥٠)**	**-**	**(٤٦,٩٤٧)**
مصروف الاستهلاك	**(٥٣٤)**	**(٦٠٣)**	**(٢٤٠)**	**(٢,٠٩٨)**	**-**	**(٣,٤٧٥)**
استبعادات	**٢,٨٤٢**	**٢٧,٤١١**	**١١٨**	**-**	**-**	**٣٠,٣٧١**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**(١٦,٦٦٧)**	**(٦٠١)**	**(٣٣٥)**	**(٢,٤٤٨)**	**-**	**(٢٠,٠٥١)**
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١,٤٩١**	**١١,٣٢٩**	**٥٧٨**	**٨,٠٤٤**	**١٢٠**	**٢١,٥٦٢**

١٢. موجودات غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
التكلفة:		
في بداية السنة	**٣٦,٣٨٧**	٣٦,٠٣٧
إضافات خلال السنة	**٤٧٥**	٣٥٠
في نهاية السنة	**٣٦,٨٦٢**	٣٦,٣٨٧
الإطفاء		
في بداية السنة	**(٣٣,٢١٤)**	(٣٠,٦٥٢)
الإطفاء للسنة	**(١,٦٩٧)**	(٢,٥٦٢)
في نهاية السنة	**(٣٤,٩١١)**	(٣٣,٢١٤)
صافي القيمة الدفترية		
في بداية السنة	**٣,١٧٣**	٥,٣٨٥
في نهاية السنة	**١,٩٥١**	٣,١٧٣

١٣. موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

تتكون موجودات ومطلوبات مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع من:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**٢٩٥,٠٥٢**	٣١٥,٣١٩
استثمارات في أدوات حقوق ملكية محتفظ بها للبيع	**١٠٨,٤٢٨**	-
الإجمالي	**٤٠٣,٤٨٠**	٣١٥,٣١٩
مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**١٤٩,٩٨٧**	١٦٧,٠١١

١/١٣ موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

١/١/١٣ موجودات ومطلوبات الهياكل العقارية

كجزء من أعماله، يدخل البنك من وقت لآخر في هياكل مختلفة للاستثمار بشكل غير مباشر في عقارات باستخدام شركات ذات غرض خاص بنية بيع جزء كبير منها للمستثمرين. وإلى أن يتوقف البنك عن سيطرته على تلك الشركات، يتم دمجها من قبل البنك كنتيجة لتطبيق قواعد محاسبة التوحيد في إطار معيار المحاسبة المالية رقم ٢٣ الذي يقتضي توحيد الشركات ذات الغرض الخاص على أساس الجوهر الاقتصادي على الرغم من حقيقة أن الشركات ذات الغرض الخاص غير مملوكة من الناحية القانونية وليست مرتبطة قانونيًا بالبنك. إن تمويل هذه الشركات ذات الغرض الخاص المتعلقة بالعقارات لا رجوع فيه للبنك.

(أ) الهياكل العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية

في عام ٢٠١٩، دخل البنك في هيكل للاستثمار في عقارات داخل الولايات المتحدة الأمريكية واستحوذ بشكل غير مباشر على ٩٧% من عقار («فير فيو»).

(ب) الهياكل العقارية بالمملكة المتحدة

في عام ٢٠١٧، دخل البنك في هيكلة للاستثمار بشكل غير مباشر للاستحواذ على ١٠٠% من عقارات في المملكة المتحدة («هيكل عقارات المملكة المتحدة»). موّل البنك العقار جزئيًا من خلال عقد مرابحة مع خيار الاستحواذ على العقار المعني. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، باع البنك حصة بنسبة ٧١% من أصل ١٠٠% من هيكل عقارات المملكة المتحدة لمستثمريه.

تم توحيد النتائج المالية للهياكل العقارية أعلاه في هذه البيانات المالية الموحدة للبنك (راجع الإيضاح رقم ٢/١/١٣).

٢/١/١٣ تحليل موجودات / مطلوبات مجموعة الاستبعاد، ونتائجها وتدفقاتها النقدية

(أ) موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

تحليل موجودات ومطلوبات مجموعات الاستبعاد، التي تتضمن هياكل عقارية كما يلي:

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع			
موجودات مالية			
نقد وما في حكمه		**٢,٧٩٦**	٧,٥٨٢
ذمم مدينة		**٢٤,٠٨٥**	٢٤,٥١٧
إجمالي الموجودات المالية		**٢٦,٨٨١**	٣٢,٠٩٩
الموجودات غير المالية			
مخزون		**١٧٥**	١٧٥
استثمارات عقارية		**١٤١,٩٩٩**	١٦٠,١٤٩
موجودات ثابتة		**١٠,٢٩١**	١٠,٢٩١
موجودات أخرى		**٢٢٤,١٣٤**	١١٢,٦٠٥
إجمالي الموجودات غير المالية		**٣٧٦,٥٩٩**	٢٨٣,٢٢٠
إجمالي موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع		**٤٠٣,٤٨٠**	٣١٥,٣١٩
مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع			
مطلوبات مالية		**٨٣,٢٦٣**	١٠٥,١٢٤
مستحق لأطراف ذات علاقة	٢٥	**١٧,٧٧٩**	١٧,٧٧٩
مطلوبات مالية أخرى		**٤٨,٩٤٥**	٤٤,١٠٨
إجمالي مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع		**١٤٩,٩٨٧**	١٦٧,٠١١
صافي القيمة الدفترية		**٢٥٣,٤٩٣**	١٤٨,٣٠٨

(ب) تحليل نتائج العمليات المتوقفة كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
إيرادات	**٣٢,٧٥٤**	٢٤,٨٥٥
مصروفات	**(٢٨,٩٥٧)**	(٨٢,٨٥٤)
صافي الخسائر من العمليات المتوقفة	**٣,٧٩٧**	(٥٧,٩٩٩)
المنسوبة إلى:		
حاملي حقوق ملكية البنك	**(٥,٢١٧)**	(٢٢,٤٣٦)
الحصص غير المسيطرة	**٩,٠١٤**	(٣٥,٥٦٣)

(ج) تحليل التدفقات النقدية للعمليات المتوقفة كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
تدفقات نقدية تشغيلية	**١٦,٣٤٢**	١٢٧
تدفقات نقدية استثمارية	**(٦,٣٣١)**	(١٠,٢٢٨)
تدفقات نقدية تمويلية	**(١٤,٦٦٦)**	٧,١٧١
	(٤,٦٥٥)	(٢,٩٣٠)

١٤. موجودات أخرى

تتكون الموجودات الأخرى من التالي:

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
موجودات غير مالية أخرى			
مدفوعات مقدمة		**٤,٠٨٦**	١,٩٥٨
إجمالي الموجودات غير المالية الأخرى		**٤,٠٨٦**	١,٩٥٨
موجودات مالية أخرى			
ذمم مدينة أخرى		**٢١٩,٩٦٦**	٢٨,٠٦٨
مستحق من أطراف ذات علاقة	٢٥	**٩,١٠٠**	٩,١٠٠
القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٢٨/٢	**٣,٩٢٤**	٥,٧٤٨
إيرادات مستحقة		**١,٥٠٠**	٣٧١
مخصص لانخفاض القيمة		**(١٢,٦٥٩)**	(١٢,٦٥٩)
إجمالي الموجودات المالية الأخرى		**٢٢١,٨٣١**	٣٠,٦٢٨
إجمالي الموجودات الأخرى		**٢٢٥,٩١٧**	٣٢,٥٨٦

١٥. مطلوبات تمويلية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ودائع وكالة معتمدة	**٤٥٧,٤٣٥**	٣٥١,٤٢٤
تمويل مرابحة	**٢٨٤,٦١٤**	١٧٦,١٠٠
	٧٤٢,٠٤٩	٥٢٧,٥٢٤

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تم رهن استثمارات في صكوك بقيمة اسمية قدرها ١٤٧.٨ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: لا شيء) خاصة بالمجموعة كضمان لالتزامات تمويل بنكي للمجموعة بقيمة ١٠٩ مليون ريال قطري.

١٦. مطلوبات أخرى

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
مطلوبات غير مالية أخرى			
إيرادات غير محققة		**١,٦٧٧**	٢,٦٤٢
سلف وذمم دائنة أخرى		**٣٨,٧٦٣**	١٩,٨٤٢
إجمالي المطلوبات غير المالية الأخرى		**٤٠,٤٤٠**	٢٢,٤٨٤
مطلوبات مالية أخرى			
ذمم دائنة		**١٢,٠١٢**	١٢,١٢٠
القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٢٨/٢	**١٠,٦٩٤**	٢,٣٥٠
مبالغ دائنة متعلقة بالموظفين		**٢٤,٤٧٩**	٧,١٢٣
توزيعات أرباح مستحقة الدفع		**١٦,٧٣٤**	١٦,٨٢٩
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة الدفع		**٧١,٧٨١**	١٥,٣٨٢
مخصص للتعرضات خارج الميزانية العمومية	٥/٦/٢٧	**٥,٧٠٣**	٨,٢١٨
إجمالي المطلوبات المالية الأخرى		**١٤١,٤٠٣**	٦٢,٠٢٢
إجمالي المطلوبات الأخرى		**١٨١,٨٤٣**	٨٤,٥٠٦

١٧. حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة

أ) حسب النوع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
حسابات لأجل	**٢,٧٣٤,٥٢٤**	١,٧٣٤,٠٤١
ربح مستحق الدفع لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**١٠,٤٠٥**	٥,٣١١
	٢,٧٤٤,٩٢٩	١,٧٣٩,٣٥٢

ب) حسب القطاع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أفراد	**١٥٣,١٥٨**	٢١٥,٧٣٧
حكومي	**١٩٩,٢٨١**	٢٤,٠٨٦٥
شركات	**٢,٣٩٢,٤٩٠**	١,٢٨٢,٧٥٠
	٢,٧٤٤,٩٢٩	١,٧٣٩,٣٥٢

ج) حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة المستثمر فيها:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
النقد وما في حكمه	**١,٣٦٣,٢٢٥**	١,٠٩٧,٠٥٣
الاستثمار في الصكوك	**٥٩٧,٢٢٤**	١٨١,٦٩٩
استثمارات في صناديق	**١٣٨,٥٩١**	٥٧,٤٥٧
موجودات تمويلية	**١٥٤,٢٤١**	٢٨٤,٠٠٣
استثمارات حقوق ملكية واستثمارات أخرى	**٤٩١,٦٤٨**	١١٩,١٤٠
	٢,٧٤٤,٩٢٩	١,٧٣٩,٣٥٢

يعرض حساب صافي إيرادات البنك من المضاربة كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
عائدات على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة في الربح قبل دخل البنك من المضاربة	**٩١,٥٧٨**	٨٩,٦٠٨
توزيع العائد على حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة		
- العائد على حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	**٨٥,٢١١**	٨٥,١٢٨
- المبلغ المتنازل عنه من البنك لصالح حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	**٤٧٥**	-
- حوافز المضارب	**(٣٣,٥٤٢)**	(٦٢,٣٧٤)
إجمالي العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	**٥٢,١٤٤**	٢٢,٧٥٤
صافي دخل البنك من المضاربة	**٣٩,٤٣٤**	٦٦,٨٥٤

يتضمن احتساب العائد من موجودات المضاربة مخصصات المرحلة ٣ فقط، وقد تم استبعاد خسارة التسوية المبكرة لموجودات التمويل عند تحديد الإيرادات من موجودات المضاربة وفقًا لقرار هيئة الرقابة الشرعية للبنك. نظرًا لشروط حصص مشاركة الأرباح (وتكون في الغالب عند ٥% للمضارب و ٩٥% لحاملي حسابات الاستثمار حتى ١ أكتوبر ٢٠٢٢ وبعد ذلك تتغير إلى ٣٠% للمضارب و ٧٠% لحاملي حسابات الاستثمار) في اتفاقيات المضاربة ولغرض المواءمة مع معدلات الربح العامة بالسوق، قام البنك أحياناً بزيادة الإيرادات لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة بالتنازل لهم عن جزء من الحوافز. بلغ المبلغ المتنازل عنه ٠,٤٨ مليون ريال قطري (٢٠٢١: لا شيء)، كما هو مبين بالجدول أعلاه.

١٨. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
المصرح به		
٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ريال قطري واحد للسهم	**٢,٥٠٠,٠٠٠**	٢,٥٠٠,٠٠٠
المصدر والمدفوع		
١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ريال قطري واحد للسهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي)	**١,١٢٠,٠٠٠**	٧٠٠,٠٠٠
في بداية عام التقرير	**٧٠٠,٠٠٠**	٧٠٠,٠٠٠
أسهم حقوق الأولوية المصدرة	**٤٢٠,٠٠٠**	-
الأسهم المصدرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١,١٢٠,٠٠٠**	٧٠٠,٠٠٠

خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للبنك المنعقد بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١، وافق المساهمون على زيادة رأس مال البنك من خلال إصدار أسهم حقوق أولوية بما يعادل ٦٠% من رأس المال الاسمي المدفوع للبنك (أي من ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري) خلال فترة لا تتجاوز عام واحد من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية غير العادية وبعد الحصول على جميع الموافقات التنظيمية المطلوبة.

عرض البنك ٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً عادياً جديداً للاكتتاب بسعر ١,٢ ريال قطري (١ ريال قطري وعشرون درهمًا) لكل سهم (بما في ذلك علاوة اصدار السهم بمبلغ ٠,٢ ريال قطري)، متضمنة مصاريف إصدار لا تتجاوز ١% من القيمة الاسمية للسهم («اصدار حقوق أولوية»).

وبناءً عليه، بدأت عملية الاكتتاب في إصدار حقوق الأولوية في ٦ أبريل ٢٠٢٢ وأقفل الاكتتاب في ١٩ أبريل ٢٠٢٢، حيث تم الاكتتاب في عدد ٢٦٨,٧١١,٤٩٨ سهمًا عاديًا جديدًا. علاوة على ذلك، تم بيع عدد ١٥١,٢٨٨,٥٠٢ سهماً عادياً من خلال السوق وفقًا للإجراءات التنظيمية، وقد أدى ذلك إلى زيادة رأس المال بمقدار ٤٢٠,٠ مليون ريال قطري وعلاوة إصدار الأسهم بمقدار ٧٩,٨ مليون ريال قطري (بالصافي من المصروفات) بإجمالي مبلغ ٤٩٩,٨ مليون ريال قطري.

١٩. الدخل من الرسوم

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٢	**٢٠٢١**
رسوم المعاملات المصرفية	**٥٤٦**	٤٨٢
رسوم الإدارة والاصدار (يشمل رسوم التخارج)	**٦٤,١٣٦**	٢٤,٩٨٠
رسوم أخرى	**-**	٦,٠٣٨
	٦٤,٦٨٢	٣١,٥٠٠

٢٠. إيرادات أخرى

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٢	**٢٠٢١**
إيرادات الإيجار من الاستثمار في أصول إجارة	**١٧,٠٩٢**	١٣,١٣٥
تكلفة التمويل المتعلقة بموجودات إجارة	**(٥,٩١١)**	(٥,٦٠٨)
صافي إيرادات الإيجار من الاستثمار في أصول إجارة	**١١,١٨١**	٧,٥٢٧
إيرادات متنوعة	**٩,٤٤٠**	٣,٨٧٩
	٢٠,٦٢١	١١,٤٠٦

٢١. مصروفات تشغيلية أخرى

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٢	**٢٠٢١**
مصروفات إيجار	**٨٨٢**	١,١٦٥
خدمات مهنية	**١٢,٤٢٢**	١٤,٤٢٧
أخرى	**٢٨,٤٦٠**	٩,٧٨٠
	٤١,٧٦٤	٢٥,٣٧٢

٢٢. العائد الأساسي / المخفف للسهم

يتم احتساب العائد الأساسي للسهم بناء على صافي الخسارة المنسوبة لمساهمي البنك والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٢	**٢٠٢١ (معدلة)**
الربح الأساسي والمخفف للسهم		
صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك من العمليات المستمرة	**٨٠,٦٨٧**	١٢٢,٨٠٦
صافي الخسارة المنسوبة لمساهمي البنك من العمليات المتوقفة	**(٥,٢١٧)**	(٢٢,٤٣٦)
صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك	**٧٥,٤٧٠**	١٠٠,٣٧٠
إجمالي المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)	**٩٧٠,١٧٤**	٧٦٥,٦٩٤
الربح الأساسي والمخفف للسهم من العمليات المستمرة - ريال قطري	**٠,٠٨٣**	٠,١٦٠
الخسارة الأساسية والمخففة للسهم من العمليات المتوقفة - ريال قطري	**(٠,٠٠٥)**	(٠,٠٢٩)
الربح الأساسي والمخفف للسهم - ريال قطري	**٠,٠٧٨**	(٠,١٣١)
تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بالآلاف على النحو التالي:		
الأسهم العادية المؤهلة في بداية السنة	**٧٠٠,٠٠٠**	٧٠٠,٠٠٠
تأثير اصدار حقوق الأولوية	**٢٧٠,١٧٤**	٦٥,٦٩٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية للسنة	**٩٧٠,١٧٤**	٧٦٥,٦٩٤

٢٣. مطلوبات محتملة

لدى المجموعة المطلوبات المحتملة التالية في نهاية السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**
خطابات ضمان	**-**	١,٣٨٨
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة	**٥,٥٥٢**	١٠٠,٠٠٠
	٥,٥٥٢	١٠١,٣٨٨

المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مبينة في الإيضاح رقم ٢/٢٨.

٢٤. التزامات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**
التزامات مقابل التأجير التشغيلي		
أقل من سنة واحدة	**-**	١,٢٢٩
تزيد عن سنة واحدة	**-**	٢٠٥
	-	١,٤٣٤

٢٥. معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لدى طرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ مهم على الطرف الآخر في صنع القرارات المالية والتشغيلية.
تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المالكين المهمين والكيانات التي تمارس عليها المجموعة والمالكين نفوذا مهما، وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا بالمجموعة، وأفراد العائلة المقربين، والكيانات التي يملكونها أو يسيطرون عليها والشركات الزميلة والشركات التابعة.

فيما يلي أرصدة ومعاملات فيما يخص الأطراف ذات العلاقة التي اشتملت عليها البيانات المالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		
	شركات زميلة	**أخرى ***	**الإجمالي**
أ) بيان المركز المالي الموحد كما في			
موجودات تمويلية	**١٣,٧٩٠**	**-**	**١٣,٧٩٠**
موجودات أخرى	**-**	**٩,١٠٠**	**٩,١٠٠**
أرصدة العملاء	**-**	**١٠,٢١٨**	**١٠,٢١٨**
مطلوبات محتفظ بها للبيع	**١٧,٧٧٩**	**-**	**١٧,٧٧٩**
ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية			
إيرادات من موجودات تمويلية	**٢٩٥**	**-**	**٢٩٥**
إيرادات من توزيعات الأرباح وأخرى	**٢,٦١٤**	**-**	**٢,٦١٤**
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية	**(١٨,٧٢٤)**	**-**	**(١٨,٧٢٤)**
مصاريف تشغيلية أخرى	**(١٣,٧٢٣)**	**(١,٢٩٩)**	**(١٥,٠٢٢)**
ج) أدوات خارج الميزانية كما في			
الأصول تحت الإدارة	**-**	**١٤١,٤٨٢**	**١٤١,٤٨٢**

	31 ديسمبر 2021		
	شركات زميلة	أخرى *	الإجمالي
أ) بيان المركز المالي الموحد كما في			
موجودات تمويلية	١٥,٢٥٤	-	١٥,٢٥٤
موجودات أخرى	-	٩,١٠٠	٩,١٠٠
أرصدة العملاء	-	٢١,٩٢٢	٢١,٩٢٢
مطلوبات محتفظ بها للبيع	١٧,٧٧٩	-	١٧,٧٧٩
ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية			
الدخل من الرسوم	٦,٠٨٣	-	٦,٠٨٣
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية	٦٣٣	-	٦٣٣
مصاريف تشغيلية أخرى	-	(٣,٣٨٧)	(٣,٣٨٧)
ج) أدوات خارج الميزانية كما في			
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة	-	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الأصول تحت الإدارة	-	٩٧,٤٥٦	٩٧,٤٥٦

* تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة الأطراف المنتسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

تعرض مكافآت كبار موظفي الإدارة كالتالي:

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
مكافآت كبار موظفي الإدارة العليا		
كبار موظفي الإدارة العليا	**١٣,٠٤٥**	١٥,٠٤٠
أعضاء لجنة الرقابة الشرعية	**٤٨٠**	٤٨٠
	١٣,٥٢٥	١٥,٥٢٠

كان بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٢ بمبلغ ٠,٧٠ مليون ريال قطري (٢٠٢١: ٠,٧٠ مليون ريال قطري).

٢٦. الزكاة

يتحمل المساهمون دفع الزكاة مباشرة. ولا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين. وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الزكاة المستحق من قبل المساهمين على أساس معتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية ويتم إخطار المساهمين بذلك. إن الزكاة المستحقة فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كانت بمبلغ ٠,٣٢١ ريال قطري لكل سهم مملوك (٢٠٢١: ٠,٢٢٦ ريال قطري). غير أنه إذا كانت أسهم البنك مملوكة لأغراض التداول، إذن يكون سعر السهم، وقت حساب الزكاة، هو أساس احتساب الزكاة.

٢٧. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١/٢٧ تعريف وتصنيف الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والارصدة لدى البنوك واستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات تمويلية وذمم مستحقة من عملاء البنك واستثمارات في حقوق ملكية وموجودات مالية أخرى وتتضمن المطلوبات المالية أرصدة العملاء والمستحق للبنوك ومطلوبات مالية أخرى. كما تتضمن الأدوات المالية الالتزامات التعاقدية والمطلوبات المحتملة المدرجة ضمن بنود خارج بنود المركز المالي.

يفسر الإيضاح رقم ٤ السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس الإثبات والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

٢/٢٧ القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل أو يمكن دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين أطراف مشاركة في السوق في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لكل استثمار بشكل فردي وفقا لسياسات التقييم المتبعة من قبل المجموعة والمبينة بالإيضاح ٨/٤.

٣/٢٧ إدارة المخاطر

يرى بنك ليشا أن قدرات إدارة المخاطر القوية هي الأساس في تقديم النتائج للعملاء والمستثمرين والمساهمين. إن المخاطر جزء لا يتجزأ من أنشطة المجموعة. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إرساء ثقافة المخاطر وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر.
يجسد إطار عمل إدارة المخاطر في البنك روح المبادئ الأساسية التالية لإدارة المخاطر على النحو المبين في بازل ٣:

- المراقبة والرقابة الإدارية
- ثقافة المخاطر والملكية
- مخاطر الاعتراف والتقييم
- مراقبة الأنشطة وفصل المهام
- المعلومات والاتصالات
- رصد أنشطة إدارة المخاطر وتصحيح أوجه القصور.

٤/٢٧ إطار عمل المخاطر والحوكمة

تمثل آلية إدارة المخاطر في المجموعة جزءا لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة وتم إدراجها في جميع الممارسات والعمليات. إن أعضاء مجلس الإدارة (المجلس) وعدد من اللجان الفرعية لمجلس الإدارة بما في ذلك اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال ولجان الإدارة والإدارة العليا والمدراء الرئيسيين جميعهم يساهمون في الإدارة الفاعلة للمخاطر على مستوى المجموعة.

يناط بلجنة التدقيق والمخاطر والامتثال مسؤولية تنفيذ سياسات وإرشادات وحدود إدارة المخاطر والتأكد من أن مراقبة العمليات مفعلة. يقدم قسم إدارة المخاطر مراقبة مستقلة لكل من المجلس ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والعمل عن قرب مع الوحدات الاستثمارية التي بدورها تمتلك وتدير المخاطر.

٥/٢٧ مخاطر الاستثمار

يتم تحديد مخاطر الاستثمارات وتقييمها من خلال إجراء دراسات نافية للجهالة مكثفة عن طريق الأقسام الاستثمارية ذات العلاقة. تعتبر استثمارات المجموعة في الحصص الخاصة بشكل بديهي استثمارات في أسواق لا تمتاز بالسيولة وهي عادة في الأسواق الصاعدة. وتكون هذه الاستثمارات بشكل عام غير قابلة للتحوط ولا تخضع للتسييل السريع. وبالتالي فإن المجموعة تسعى للحد من مخاطرها من خلال استخدام وسائل مباشرة. يتم ممارسة إدارة المخاطر بعد عملية الاستثمار بالنسبة للاستثمارات في أسهم الملكية الخاصة وذلك بصفة جوهرية من خلال التواجد في مجلس الإدارة للشركة المستثمر فيها وذلك خلال الفترة الزمنية لاستثمارات أسهم الملكية الخاصة. تتم عملية مراجعة الاستثمارات بشكل دوري وتقدم إلى لجنة إدارة الاستثمار من أجل مراجعتها. يتم التعامل مع المخاوف المرتبطة بالمخاطر والأداء من خلال قسم الاستثمار المسؤول عن إدارة الاستثمار وذلك تحت إشراف لجنة إدارة الاستثمار.

٦/٢٧ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال تعرض المجموعة لخسارة رأس المال أو الربح المكتسب بسبب عدم وفاء عملائها أو الأطراف الأخرى بالتزاماتهم التعاقدية. تقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود على حجم المخاطر الممكن قبولها من الأطراف الأخرى والأطراف ذات العلاقة والتركيزات الجغرافية والصناعية عن طريق مراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة لتلك الحدود.
يظهر الجدول المبين أدناه الحد الأقصى للمبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان كبنود للمركز المالي.

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أرصدة لدى البنوك	٦	**٣٨٣,٥٩٢**	٨١٤,٤٥٥
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦	**١,٩٨٤,٩٠٤**	٨٣٧,٢٦٢
الاستثمار في الصكوك	٧ ،٩/١	**١,٠٣٣,٠٨٤**	٢٧١,١٠٩
استثمار في صناديق استثمار		**٢٣٩,٧٣٥**	٨٥,٧٣١
موجودات تمويلية	٨	**٢٠٤,٧٢٥**	٣٨٨,٧٣٦
موجودات مالية لمجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	١٣/١/٢	**٢٦,٨٨١**	٣٢,٠٩٩
موجودات مالية أخرى	١٤	**٢٢١,٨٣١**	٣٠,٦٢٨
		٤,٠٩٤,٧٥٢	٢,٤٦٠,٠٢٠

إن الأوزان المرجحة الخاصة بكل سيناريو للاقتصاد الكلي على مستوى البنك تستند إلى مؤشرات دورة الائتمان (CCI)، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كانت عند ٣٠% للحالة الأساسية و ٦٥% لسيناريو الهبوط و ٥% لسيناريو الصعود. وفي ظل التطور المتسارع للأوضاع، سيتم إعادة تقييم أي سيناريوهات إيجابية أو سلبية في حال تغيرت الظروف الحالية بشكل

١/٦/٢٧ تركز المخاطر

إن المجموعة باعتبارها مشاركا نشطا في الأسواق المصرفية، لديها تركيزات جوهرية تتعلق بمخاطر الائتمان مع المؤسسات المالية الأخرى. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كان لدى المجموعة أرصدة لدى ٧ بنوك كأطراف مقابلة (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٧ بنوك) بمبالغ إجمالية تتجاوز ١٠٠ مليون ريال قطري. وكان المبلغ الإجمالي لهذه الودائع ٢,١٤٧ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٣٥٨ مليون ريال قطري).

إن التوزيع الجغرافي لموجودات المجموعة المالية ذات مخاطر الائتمان موضح على النحو الآتي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
قطر	**٢,٧٠٨,٠٩٦**	١,٩٥٣,١٥٩
آسيا والشرق الأوسط	**٨٦٧,٧٠٥**	١٢٩,٥٤٧
أمريكا الشمالية	**٦١,٧٤٩**	١٤١,٠٩٩
أوروبا ومناطق أخرى	**٤٥٧,٢٠٢**	٢٣٦,٢١٥
	٤,٠٩٤,٧٥٢	٢,٤٦٠,٠٢٠

إن توزيع الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية على حسب القطاع كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
العقارات	**١١٣,٠٧٩**	٢٢١,٠٢٢
البنوك والخدمات المالية	**٣,٠٨١,٤٤٦**	١,٨١٤,٣٠٣
خدمات الأعمال	**-**	٨,٠٨٥
الإنشاءات	**١٠,٨٣٨**	١٣,١٦٢
خدمات العملاء	**٣٩٢,٠٢٢**	١٢٠,٦٦٨
الرعاية الصحية	**-**	٤١,١٣٣
حكومي	**٣٢٣,٧٣٣**	١٥٣,١٨١
أخرى	**١٧٣,٦٣٤**	٨٨,٤٦٦
	٤,٠٩٤,٧٥٢	٢,٤٦٠,٠٢٠

٢/٦/٢٧ جودة الائتمان

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع مجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن الموجودات التمويلية.

تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من ١ الى ١٠ للعلاقة الائتمانية، إذ تدل الدرجات ١-٧ على ائتمان عامل، و٨ و٩ و١٠ تدل على ائتمان متعثر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقا لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

يوضح الجدول التالي تفاصيل جودة الائتمان:

	٢٠٢٢				٢٠٢١		
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
النقد وما في حكمه								
عاملة (AAA إلى B-)	٢,٣٦٨,٥١٦	-	٣,٦٩٤	٢,٣٧٢,٢١٠	١,٦٥٨,٢٥٨	-	٣,٦٦٤	١,٦٦١,٩٢٢
مخصص انخفاض القيمة	(٢٧)	-	(٣,٦٩٤)	(٣,٧٢١)	(٦,٥١٦)	-	(٣,٦٦٤)	(١٠,١٨٠)
صافي القيمة الدفترية	٢,٣٦٨,٤٨٩	-	-	٢,٣٦٨,٤٨٩	١,٦٥١,٧٤٢	-	-	١,٦٥١,٧٤٢
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة								
عاملة (AAA إلى B)	١٧٥,٠٩٩	-	-	١٧٥,٠٩٩	٨٣,٣٧٤	-	-	٨٣,٣٧٤
مخصص انخفاض القيمة	(٨٦٩)	-	-	(٨٦٩)	(١,١١٨)			(١,١١٨)
صافي القيمة الدفترية	١٧٤,٢٣٠	-	-	١٧٤,٢٣٠	٨٢,٢٥٦	-	-	٨٢,٢٥٦
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة								
عاملة (AAA إلى CCC)	٨٦٦,٥٤١	-	-	٨٦٦,٥٤١	١٩٦,٧٤٢	-	-	١٩٦,٧٤٢
مخصص انخفاض القيمة	(٧,٦٨٧)	-	-	(٧,٦٨٧)	(٧,٨٨٩)	-	-	(٧,٨٨٩)
صافي القيمة الدفترية	٨٥٨,٨٥٤	-	-	٨٥٨,٨٥٤	١٨٨,٨٥٣	-	-	١٨٨,٨٥٣
الموجودات التمويلية								
عاملة (درجات ١ إلى ٦)	١٢٧,٦٦٧	-	-	١٢٧,٦٦٧	٨٦,٦٣٩	-	-	٨٦,٦٣٩
دون المستوى (درجة ٧)	-	١١٣,٥٤٩	-	١١٣,٥٤٩	-	٣٩٧,١٨٦	-	٣٩٧,١٨٦
غير عاملة (درجة ٨ إلى ١٠)	-	-	٢٩٩,٩٦٢	٢٩٩,٩٦٢	-	-	٣٠٨,٧٨٠	٣٠٨,٧٨٠
	١٢٧,٦٦٧	١١٣,٥٤٩	٢٩٩,٩٦٢	٥٤١,٠٨٨	٨٦,٦٣٩	٣٩٧,١٨٦	٣٠٨,٧٨٠	٧٩٢,٦٠٥
مخصص انخفاض القيمة	(١,٤٠٠)	(٣٥,٠٠١)	(٢٩٩,٩٦٢)	(٣٣٦,٣٦٣)	(١,٩٨٣)	(٩٦,٩٣٢)	(٣٠٤,٩٥٤)	(٤٠٣,٨٦٩)
صافي القيمة الدفترية	١٢٦,٢٦٧	٧٨,٤٥٨	-	٢٠٤,٧٢٥	٨٤,٦٥٦	٣٠٠,٢٥٤	٣,٨٢٦	٣٨٨,٧٣٦
التزامات تمويلية وضمانات مالية								
عاملة (درجات ١ إلى ٦)	٥,٥٥٢	-	-	٥,٥٥٢	١٠٠,٠٠٠	-	-	١٠٠,٠٠٠
دون المستوى (درجة ٧)	-	-	-	-	-	١,٣٨٨	-	١,٣٨٨
	٥,٥٥٢	-	-	٥,٥٥٢	١٠٠,٠٠٠	١,٣٨٨	-	١٠١,٣٨٨
مخصص انخفاض القيمة	(٥,٧٠٣)	-	-	(٥,٧٠٣)	(٨,١٢٨)	(٩٠)	-	(٨,٢١٨)

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات إضافية وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال الاعتيادية من الأطراف المقابلة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات الإضافية للمجموعة.

القيمة العادلة للضمانات الإضافية المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل منخفضة القيمة الائتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ هي ٢٧,٢ ريال قطري (٢٠٢١: ٣٤ ريال قطري).

موجودات التمويل التي تم إعادة التفاوض عليها

تتضمن أنشطة إعادة الجدولة ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة الجدولة إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جدا استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر. موجودات التمويل المعاد جدولتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بلغت قيمتها ٤٩,٢ مليون ريال قطري (٢٠٢١: ٨٩,٤ مليون ريال قطري).

٣/٦/٢٧ الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. لم تكن هناك عقارات معاد حيازتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٤/٦/٢٧ سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويلي أو رصيد استثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويلي أو الضمان الخاص به غير قابل للتحصيل.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل/المُصدر مثل عدم مقدرة العميل/المُصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على منتج محدد ومدي تجاوزه لموعد استحقاقه.

٥/٦/٢٧ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي للمعلومات في ذات الوقت.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

- انخفاض درجتين للتصنيف من ١ إلى ٤ أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من ٥ إلى ٦.
- التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.
- التسهيلات متأخرة السداد بأكثر من ٣٠ يوما كما في تاريخ التقرير، ما لم تفند على أساس معلومات نوعية أخرى.
- أي سبب آخر وفقا لتقدير الإدارة تدل على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تحديد تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى خطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقل تعرض إلى تصنيف مخاطر ائتمان مختلف.

توليد مصطلح هيكل احتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغيرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للتمويلات قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق وإبقاء العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. التمويل القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بتمويل معاد التفاوض عليه بتمويل جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة التمويلات بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية تمويل بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة التمويلات المعاد التفاوض عليها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ ١٢ شهرا الماضية تحت المرحلة ٢.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف المقابل الممول التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون الطرف المقابل الممول قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة، ما لم يتم دحضه على أساس معلومات كمية أخرى داعمة.
- تم التصنيف داخليا على أنه ٨ أو ٩ أو ١٠ المقابل لفئات هيئة تنظيم مركز قطر للمال، دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة، على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان الممول متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- الكمية - أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

إدراج المعلومات المستقبلية

إن إدراج المعلومات المستقبلية يزيد من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغييرات في هذه العوامل للاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على المرحلة ١ والمرحلة ٢ من التمويلات العاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على المناهج والافتراضات المستخدمة متضمنة توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المعلومات المستقبلية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم كلا من الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات مستقبلية. أجرى البنك تحليل تاريخي وتعرف على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

هذه المتغيرات الاقتصادية وأثرها المرتبطة بها على احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر تختلف حسب الأدوات المالية. كما تم تطبيق حكم الخبراء في هذه العملية. ويتم تحديث توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية («السيناريو الاقتصادي الأساسي») من توقعات صندوق النقد الدولي وبيانات الدول لدى صندوق النقد الدولي ومصادر أخرى معتمدة تقدم أفضل نظرة تقديرية للاقتصاد على مدى السنوات الخمس المقبلة.

افتراضات اقتصادية متغيرة

إن أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كان الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢٢: ٤,٢% ، ٢٠٢٣: ١,٧%).

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هي المصطلحات الواردة في المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر (PD)
- الخسارة عند التعثر (LGD)
- التعرض عند التعثر (EAD)

يتم استخراج هذه المعايير من نماذج إحصائية مطورة داخليا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية الواردة بالوصف أعلاه.

إن تقديرات احتمالية التقصير هي تقديرات في تاريخ معين، تحتسب استنادا إلى نماذج التصنيف الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية بصفة أساسية على البيانات المجمعة داخليا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية وتدعمها بيانات تقييم ائتمان خارجية متى كانت متوفرة.

الخسارة عند التعثر هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تخلف عن السداد. تقوم المجموعة بتقديم معايير الخسارة عند التعثر بناء على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات مقابل أطراف مقابلة متخلفة عن السداد. تأخذ نماذج الخسارة عند التعثر في الاعتبار قيمة الضمانات المتوقعة وتفترض المجموعة أن نسبة تخفيض الدين ضمانا للسداد مطبقة على الضمان وفقاً لهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

يتضمن تقدير الخسارة عند التعثر:

- معدل الاسترداد: تعريفه على أنه نسبة من قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الإضافية المصاحبة لها في وقت التخلف عن السداد. ويمكن أن يمثل أيضاً نسبة الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من المخاطر الائتمانية.
- سعر الخصم: يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا تتحقق في يوم التخلف عن السداد معدلة حسب القيمة الزمنية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية.

بالنسبة للالتزامات التمويل والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

مخصص الخسارة

يعرض الجدول التالي تسويات بين رصيد الافتتاح والإغلاق لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل المبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس وفقا لمعيار المحاسبة المالية ذي الصلة.

٦/٦/٢٧ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

	٢٠٢٢				٢٠٢١		
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**الإجمالي**	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
النقد وما في حكمه								
الرصيد في ١ يناير	**٦,٥١٦**	**-**	**٣,٦٦٤**	**١٠,١٨٠**	٢,٥٥٠	-	-	٢,٥٥٠
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(٦,٤٨٩)**	**-**	**٣٠**	**(٦,٥٤٩)**	٣,٩٦٦	-	٣,٦٦٤	٧,٦٣٠
الرصيد في نهاية السنة	**٢٧**	**-**	**٣,٦٩٤**	**٣,٧٢١**	٦,٥١٦	-	٣,٦٦٤	١٠,١٨٠
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة								
الرصيد في ١ يناير	**١,١١٨**	**-**	**-**	**١,١١٨**	١,٥٧٨	١,١٩٤	-	١١,٧٧٢
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(٢٤٩)**	**-**	**-**	**(٢٤٩)**	(٤٦٠)	(١,١٩٤)	-	(١٠,٦٥٤)
الرصيد في نهاية السنة	**٨٦٩**	**-**	**-**	**٨٦٩**	١,١١٨		-	١,١١٨
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة								
الرصيد في ١ يناير	**٧,٨٨٩**	**-**	**-**	**٧,٨٨٩**	-	-	-	-
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(٢٠٢)**	**-**	**-**	**(٢٠٢)**	٧,٨٨٩	-	-	٧,٨٨٩
الرصيد في نهاية السنة	**٧,٦٨٧**	**-**	**-**	**٧,٦٨٧**	٧,٨٨٩	-	-	٧,٨٨٩
موجودات تمويلية								
الرصيد في ١ يناير	**١,٩٨٣**	**٩٦,٩٣٢**	**٣٠٤,٩٥٤**	**٤٠٣,٨٦٩**	٣,٣٩٣	٩٤,٢٤٦	٣٠٦,٢٨٨	٤٠٣,٩٢٧
شطب مخصص	**-**	**-**	**(٤,٦١١)**	**(٤,٦١١)**	-	-	(٧,٤٣٢)	(٧,٤٣٢)
تقلبات العملات الأجنبية، (بالصافي)	**-**	**(١,٥٢٠)**	**-**	**(١,٥٢٠)**	-	-	-	-
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(٥٨٣)**	**٦٠,٤١١**	**(٣٨١)**	**(٦١,٣٧٥)**	(١,٤١٠)	٢,٦٨٦	٦,٠٩٨	٧,٣٧٤
الرصيد في نهاية السنة	**١,٤٠٠**	**٣٥,٠٠١**	**٢٩٩,٩٦٢**	**٣٣٦,٣٦٣**	١,٩٨٣	٩٦,٩٣٢	٣٠٤,٩٥٤	٤٠٣,٨٦٩
موجودات أخرى								
الرصيد في ١ يناير	**-**	**-**	**١٢,٦٥٩**	**١٢,٦٥٩**	-	-	١٣,٠٧٥	١٣,٠٧٥
شطب المخصص	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	(٤١٦)	(٤١٦)
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**-**	**١٢,٦٥٩**	**١٢,٦٥٩**	-	-	١٢,٦٥٩	١٢,٦٥٩
أدوات خارج الميزانية خاضعة لمخاطر الائتمان								
الرصيد في ١ يناير	**٨,١٢٨**	**٩٠**	**-**	**٨,٢١٨**	١,٠١٢	-	-	١,٠١٢
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(٢,٤٢٥)**	**(٩٠)**	**-**	**(٢,٢١٥)**	٧,١١٦	٩٠	-	٧,٢٠٦
الرصيد في نهاية السنة	**٥,٧٠٣**	**-**	**-**	**٥,٧٠٣**	٨,١٢٨	٩٠	-	٨,٢١٨

٧/٢٧ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

تعرف مخاطر السيولة بالخطر الناشئ من عدم توفر السيولة الكافية للمجموعة للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحقت. ويتمثل منهج المجموعة في إدارة السيولة في التأكد من توفر السيولة اللازمة في جميع الأوقات للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحقت سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الصعبة بدون وقوع خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة المجموعة للتأثر سلبا.

تحصل إدارة الخزانة على المعلومات المتعلقة بوضع السيولة للموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بالبنك وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة. وتحتفظ إدارة الخزانة بمحفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل لضمان الحفاظ على سيولة كافية لدى البنك بصفة عامة.

وتخضع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة إدارة الموجودات والالتزامات (ALCO) والتي تتولى أيضا استلام التقارير المتعلقة بوضع السيولة لدى البنك بشكل منتظم.

يلخص الجدول التالي التدفقات النقدية الخارجة غير المخصومة للمطلوبات المالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
عند الطلب	**٣١٠,٣١٧**	١٣٦,٥٢٥
أقل من ٣ أشهر	**١,٧٢٢,٧٩٢**	١,٥٣٥,٥٤٠
٣ إلى ٦ أشهر	**-**	٢٣,٤٩٤
٦ إلى ١٢ شهرا	**٤٤,٦٢٣**	٧٨٨,٣٧٩
١ إلى ٥ سنوات	**٢,١٠١,٠٨٨**	١٩١,٢٠٩
الإجمالي	**٤,١٧٨,٨٢٠**	٢,٦٧٥,١٤٧

يعرض الجدول أدناه تحليلا للموجودات والمطلوبات المالية مبينة على أساس متى تسترد أو تسدد.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهرا	١ إلى ٥ سنوات	الإجمالي
الموجودات المالية						
نقد وما في حكمه	٣٨٧,٤٤٥	١,٦١٣,٤٨٠	٧٣,٤٤٧	٢٥٤,٨٠٠	٣٩,٣١٧	٢,٣٦٨,٤٨٩
الاستثمار في الصكوك	-	٩٢,٥٦٢	٢٨٤,٤٣٦	٢٩,٩٢٠	٦٢٦,١٦٦	١,٠٣٣,٠٨٤
موجودات تمويلية	٢,٨٩٦	١١٥,٢١٤	١,٤٧١	٦٧,٧٢٣	١٧,٤٢١	٢٠٤,٧٢٥
الاستثمار في الصندوق	-	٢٣٩,٧٣٥	-	-	-	٢٣٩,٧٣٥
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	-	-	-	٥٢٥,٤٨٥	٥٢٥,٤٨٥
موجودات مالية محتفظ بها للبيع	٢,٧٩٦	١٣٢,٥١٣	-	-	-	١٣٥,٣٠٩
موجودات مالية أخرى	٢٢١,٨٣١	-	-	-	-	٢٢١,٨٣١
إجمالي الموجودات المالية	٦١٤,٩٦٨	٢,١٩٣,٥٠٤	٣٥٩,٣٥٤	٣٥٢,٤٤٣	١,٢٠٨,٣٨٩	٤,٧٢٨,٦٥٨
المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة						
مطلوبات تمويلية	-	٧٤٢,٠٤٩	-	-	-	٧٤٢,٠٤٩
أرصدة العملاء	٣١٠,٣١٧	-	-	-	-	٣١٠,٣١٧
مطلوبات مالية أخرى	-	-	-	-	١٤١,٤٠٣	١٤١,٤٠٣
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	٨٧٢,٧٠٢	-	٤٣,٦٥٧	١,٨٢٨,٥٧٠	٢,٧٤٤,٩٢٩
مطلوبات مالية محتفظ بها للبيع	-	٦٦,٧٢٤	-	-	٨٣,٢٦٣	١٤٩,٩٨٧
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	٣١٠,٣١٧	١,٦٨١,٤٧٥	-	٤٣,٦٥٧	٢,٠٥٣,٢٣٦	٤,٠٨٨,٦٨٥
صافي فرق السيولة	٣٠٤,٦٥١	٥١٢,٠٢٩	٣٥٩,٣٥٤	٣٠٨,٧٨٦	(٨٤٤,٨٤٧)	٦٣٩,٩٧٣
صافي الفرق المتراكم	٣٠٤,٦٥١	٨١٦,٦٨٠	١,١٧٦,٠٣٤	١,٤٨٤,٨٢٠	٦٣٩,٩٧٣	
مطلوبات محتملة*	-	-	٥,٥٥٢	-	-	٥,٥٥٢
التزامات	-	-	-	-	-	-

* المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية مبينة بالإيضاح رقم ٢٨.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهرا	١ إلى ٥ سنوات	الإجمالي
الموجودات المالية						
نقد وما في حكمه	٨٧٨,٠٢٥	٧٣٢,٨٦٤	١٢٣	-	٤٠,٧٣٠	١,٦٥١,٧٤٢
الاستثمار في الصكوك	-	٢٨,٣٩١	-	٣,٧٠٩	٢٣٩,٠٠٩	٢٧١,١٠٩
موجودات تمويلية	٢٥٨,٠١١	١٠,٦٥٨	٤٧,٩٧٧	-	٧٢,٠٩٠	٣٨٨,٧٣٦
الاستثمار في الصندوق	-	٨٥,٧٣١	-	-	-	٨٥,٧٣١
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	-	-	-	٢١٨,٧٠١	٢١٨,٧٠١
موجودات مالية محتفظ بها للبيع	٧,٥٨٢	٢٤,٥١٧	-	-	-	٣٢,٠٩٩
موجودات مالية أخرى	٣٠,٦٢٨	-	-	-	-	٣٠,٦٢٨
إجمالي الموجودات المالية	١,١٧٤,٢٤٦	٨٨٢,١٦١	٤٨,١٠٠	٣,٧٠٩	٥٧٠,٥٣٠	٢,٦٧٨,٧٤٦
المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة						
مطلوبات تمويلية	-	٥٢٧,٥٢٤	-	-	-	٥٢٧,٥٢٤
أرصدة العملاء	١٣٦,٥٢٥	-	-	-	-	١٣٦,٥٢٥
مطلوبات مالية أخرى	-	-	-	-	٦٢,٠٢٢	٦٢,٠٢٢
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	٩٢٢,٤٥٣	٢٣,٠٦٠	٧٧٣,٨٣١	٢٠,٠٠٨	١,٧٣٩,٣٥٢
مطلوبات مالية محتفظ بها للبيع	-	٦١,٨٨٧	-	-	١٠٥,١٢٤	١٦٧,٠١١
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٣٦,٥٢٥	١,٥١١,٨٦٤	٢٣,٠٦٠	٧٧٣,٨٣١	١٨٧,١٥٤	٢,٦٣٢,٤٣٤
صافي فرق السيولة	١,٠٣٧,٧٢١	(٦٢٩,٧٠٣)	٢٥,٠٤٠	(٧٧٠,١٢٢)	٣٨٣,٣٧٦	٤٦,٣١٢
صافي الفرق المتراكم	١,٠٣٧,٧٢١	٤٠٨,٠١٨	٤٣٣,٠٥٨	٣٣٧,٠٦٤	٤٦,٣١٢	
مطلوبات محتملة*	-	١٠٠,٠٠٠	١,٣٨٨	-	-	١٠١,٣٨٨
التزامات	-	-	١,٢٢٩	-	٢٠٥	١,٤٣٤

* المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية مبينة بالإيضاح رقم ٢٨.

٨/٢٧ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات السلبية في متغيرات السوق مثل معدلات الربح ومعدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع. تصنف المجموعة التعرض لمخاطر السوق إلى استثمارات في شركات مدرجة وغير مدرجة.

١/٨/٢٧ مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي نتيجة احتمال تقلبات في معدلات الربح مما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن مدى تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح محصور في التالي:

- إيداعات المجموعة لدى المؤسسات المالية (التي تم تصنيفها كـ «إيداعات لدى مؤسسات مالية»)؛
- الصكوك الاستثمارية للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ «استثمارات بالتكلفة المطفأة»)؛
- استثمارات المرابحة للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ «موجودات تمويلية»)؛ و
- التمويل المستلم من قبل المجموعة من مؤسسات مالية (التي تم تصنيفها كـ « مطلوبات تمويلية»).

يوضح الجدول الآتي معدل الحساسية لتغير ١٠٠ نقطة أساس في معدلات الربح مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن تأثير الانخفاض في معدلات الربح من المتوقع أن يكون مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	التغير في نقاط الأساس (+/-)	التأثير على صافي الربح / الخسارة (+/ -)
الموجودات		
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**١,٩٨١,٦٢**	١٠٠	١٩,٨١٢
الاستثمار في الصكوك	**١,٠٣٣,٠٨٤**	١٠٠	١٠,٣٣١
استثمار في صناديق استثمار مدرجة بالقيمة العادلة	**٢٣٩,٧٣٥**	١٠٠	٢,٣٩٧
موجودات تمويلية	**٢٠٤,٧٢٥**	١٠٠	٢,٠٤٧
المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة			
مطلوبات تمويلية	**٧٤٢,٠٤٩**	١٠٠	(٧,٤٢٠)
مطلوبات مالية لمجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**٨٣,٢٦٣**	١٠٠	(٨٣٣)
حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	**٢,٧٤٤,٩٢٩**	١٠٠	(٢٧,٤٤٩)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	التغير في نقاط الأساس (+/-)	التأثير على صافي الربح / الخسارة (+/ -)
الموجودات		
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٨٢٨,٧٦٥	١٠٠	٨,٢٨٨
الاستثمار في الصكوك	٢٧١,١٠٩	١٠٠	٢,٧١١
استثمار في صناديق استثمار مدرجة بالقيمة العادلة	٨٥,٧٣١	١٠٠	٨٥٧
موجودات تمويلية	٣٨٨,٧٣٦	١٠٠	٣,٨٨٧
المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة			
مطلوبات تمويلية	٥٢٧,٥٢٤	١٠٠	(٥,٢٧٥)
مطلوبات مالية لمجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	١٠٥,١٢٤	١٠٠	(١,٠٥١)
حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	١,٧٣٩,٣٥٢	١٠٠	(١٧,٣٩٤)

٢/٨/٢٧ مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلبات قيمة الأدوات المالية، نتيجة التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. قام مجلس الإدارة بوضع حدود على الأرصدة حسب العملة. يتم مراقبة الأرصدة بشكل منتظم للتأكد من المحافظة على الأرصدة ضمن الحدود الموضوعة.

يظهر الجدول أدناه قائمة بالعملات المرتبطة بالريال القطري وعليه فإن خطر العملة للمجموعة فيما يخص هذه العملات يعتبر ضئيلا.

	التعرض للمخاطر (بما يعادل الريال القطري)	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
العملة		
الدولار الأمريكي	**١,٢٧٨,٣٧١**	١,٢٩٩,٣١٠
العملات المربوطة بالدولار الأمريكي	**٣,٢٥٢**	٢,١٨٤

يعرض الجدول أدناه تأثير التغير بنحو ٥% في سعر صرف العملة، للعملات غير المرتبطة بالريال القطري مقابل الريال القطري، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة في بيان الدخل الموحدة وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. إن تأثير النقص في أسعار العملات من المتوقع أن يكون مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة.

	التعرض للمخاطر (بما يعادل الريال القطري)		التأثير على صافي الربح (+/ -)	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٢**	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**
العملة				
الجنيه الإسترليني	**٨,١٢٧**	(٤,٩٨٢)	**٤٠٦**	(٢٤٩)
اليورو	**٩٣,٧٣٢**	٣,٧٦٠	**٤,٦٨٧**	١٨٨
الدينار الكويتي	**٣٢**	٣٢	**٢**	٢

٣/٨/٧ مخاطر أسعار السلع الأولية

حيث أن المجموعة لا تحتفظ حاليا بأي محفظة سلع أولية للمتاجرة فيها فإنها غير معرضة لمخاطر أسعار السلع.

٩/٢٧ مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل خطر وقوع خسارة بسبب فشل في النظام أو أدوات الضبط أو التلاعبات والأخطاء البشرية والتي من الممكن أن تؤدي إلى خسارة مالية وسمعة وعواقب قانونية وتشريعية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال أدوات ضبط مناسبة وتفعيل فكرة الفصل الوظيفي والفحص الداخلي والموازنة شاملا التدقيق الداخلي وفحص مدى الالتزام. تتولى دائرة إدارة المخاطر تسهيل إدارة مخاطر التشغيل بالبنك من خلال تسهيل عمليات تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر التشغيل.

١٠/٢٧ مخاطر التركزات

تظهر التركزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون تلك الأنشطة لها نفس السمات الاقتصادية مما يجعل مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بشكل متشابه في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. وتشير مخاطر التركزات للتأثير النسبي في أداء المجموعة نتيجة للتطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي أو فرد مدين.

١١/٢٧ إدارة رأس المال

إن الغرض الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من مدى التزام المجموعة بالمتطلبات التشريعية لرأس المال والتأكد من احتفاظ المجموعة بمعدلات رأسمالية صحية بحيث تدعم أنشطتها وترفع من القيمة للمساهمين.

وتدير المجموعة هيكلة رأس مالها وتقوم ببعض التعديلات لها في ظل التغيرات الجارية في الأوضاع الاقتصادية وخصائص المخاطر لأنشطتها. وللحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال قد تقوم المجموعة بتعديل الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إرجاع رأس المال للمساهمين أو إصدار رأس مال جديد. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة بشكل عام. في إطار تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تطالب هيئة تنظيم مركز قطر للمال المجموعة بالحفاظ على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفقا لما حددته القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية الإسلامية لسنة ٢٠١٥.
تنقسم مصادر رأس مال المجموعة إلى فئتين:

- الفئة الأولى من رأس المال، والتي تتضمن رأس المال العادي وعلاوة الإصدار والأرباح المدورة وحقوق الأقلية بعد الخصومات الخاصة بالشهرة والموجودات غير الملموسة وتعديلات تشريعية أخرى تتعلق ببنود داخل حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بطريقة مختلفة وذلك لغرض حساب كفاية رأس المال.
- الفئة الثانية من رأس المال، والتي تتضمن احتياطي القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح غير المحققة على استثمارات في حقوق ملكية مصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بالإضافة إلى احتياطيات فروق أسعار صرف العملات.

تتضمن الخصومات من رأس المال القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركات التابعة التي لم تدخل في التوحيد التشريعي، والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وبنود تشريعية أخرى. يتم تحديد الموجودات الموزونة بحسب المخاطر على أساس متطلبات معينة لتعكس اختلاف مستويات المخاطر للموجودات وبنود خارج بيان المركز المالي.

إن سياسة المجموعة هو أن تحتفظ في جميع الأوقات بما يساوي أو يفوق متطلبات رأس المال كما حددت من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال. لم تكن هناك أي تغيرات جوهرية في إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنة.

تم حساب معدل كفاية رأس مال المجموعة وفقا لإرشادات كفاية رأس المال (CAR) الصادرة من هيئة تنظيم مركز قطر للمال على النحو الآتي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**
إجمالي الموجودات المخفضة بحسب المخاطر	**٥,٦٠٤,٨٨٩**	٣,٢٠٤,٦٢٢
رأس المال	**١,١٢٠,٠٠٠**	٧٠٠,٠٠٠
علاوة إصدار	**٨٠,٠٠٣**	٢٠٣
خسائر متراكمة	**(٥٢,٣٨٣)**	(١٢٥,٩٦٦)
حصة غير مسيطرة	**(١٢,٢١٦)**	(٢٢,٨٩١)
موجودات غير ملموسة	**(١,٩٥١)**	(٣,١٧٣)
تعديلات أخرى	**١٨,٢٨١**	٣١,٩٦٩
إجمالي رأس المال وأرصدة الاحتياطي المؤهلة	**١,١٥١,٧٣٤**	٥٨٠,١٤٢
إجمالي مصادر رأس المال كنسبة من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**%٢٠.٥٥**	%١٨.١٠

يخضع البنك للحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال التنظيمي بنسبة ١٢.٥% بما في ذلك نسبة رأس المال من المستوى ١ والمستوى ٢ وقدرها ٨% وهامش تحوط لرأس المال بنسبة ٢.٥% وهامش تحوط مؤقت لعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية (ICAAP) بنسبة ٢.٠%.

٢٨. أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

١/٢٨ عقود مبادلة معدلات الربح

عقود المبادلات هي التزامات بمبادلة مجموعة واحدة من التدفقات النقدية بأخرى. في حالة عقود مبادلات الربح، تتبادل الأطراف المقابلة بصفة عامة مدفوعات أرباح ثابتة ومتغيرة بعملة واحدة دون مبادلة الأصل.

٢/٢٨ وعد أحادي الجانب بشراء/بيع عملات

إن الوعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات هي وعود إما بشراء أو بيع عملة معينة بسعر معين وبتاريخ في المستقبل. تتم المعاملات الفعلية في تواريخ تنفيذ الوعود عن طريق تبادل عروض الشراء/البيع وقبولها بين الأطراف المعنية. يُبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية لإدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة إلى جانب القيم الافتراضية حسب فترة الاستحقاق. إن القيم الافتراضية، التي تعطي مؤشرا على أحجام المعاملات القائمة في نهاية السنة، ليس بالضرورة أن تعكس مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية ومخاطر الائتمان والسوق التي يمكن تحديدها عن طريق القيمة العادلة للمشتقات.

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الافتراضية	أقل من ٣ شهور	٣-١٢ شهرا
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
وعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات	٣,٩٢٤	(١٠,٦٩٤)	٤٤٣,٤٦٨	٣٢٧,٢٩٦	١١٦,١٧٢
	٣,٩٢٤	(١٠,٦٩٤)	٤٤٣,٤٦٨	٣٢٧,٢٩٦	١١٦,١٧٢

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الافتراضية	أقل من ٣ شهور	٣-١٢ شهرا
٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
وعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات	٥,٧٤٨	(٢,٣٥٠)	٤٥٩,٥٤٧	٢٢٩,٨٣٧	٢٢٩,٧١٠
	٥,٧٤٨	(٢,٣٥٠)	٤٥٩,٥٤٧	٢٢٩,٨٣٧	٢٢٩,٧١٠

تم الاعتراف بربح / خسارة القيمة العادلة غير المحققة الناشئة من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة في هذه البيانات المالية الموحدة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، غير أنه وفقا لمتطلبات مبادئ الشريعة يتم الاعتراف بالأرباح/الخسائر عند تنفيذ المعاملات/التسويات الفعلية.

٢٩. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتم المحاسبة عن الأدوات المالية للمجموعة بالتكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات في حقوق ملكية. وعلى النقيض، تمثل القيمة العادلة السعر الذي قد يتم تلقيه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وعليه يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية بطريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. التعريف الذي تستند عليه القيمة العادلة هو الافتراض بأن المجموعة منشأة مستمرة دون أي نية أو اشتراط لتقليص نطاق عملياتها بشكل جوهري أو القيام بمعاملة بناء على شروط معاكسة. تشتمل طرق تحديد القيمة العادلة المقبولة بشكل عام على مرجع للأسعار المدرجة واستخدام تقنيات التقييم مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة.

تدرج القيمة العادلة

يتم تحليل قياسات القيمة العادلة وفقا لمستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كالتالي:

١. المستوى ١ من القياسات هو الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
٢. المستوى ٢ من القياسات هي طرق التقييم ذات المدخلات الجوهرية القابلة للرصد لأصل ما أو التزام ما، سواء بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقات الأسعار)، و
٣. المستوى ٣ من القياسات هو التقييم غير المعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد (أي: المدخلات غير القابلة للرصد). وتضع الإدارة حكمها في تصنيف الأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وفي حالة الاستعانة بالمدخلات القابلة للرصد التي تقتضي تسوية جوهرية عند قياس القيمة العادلة، فإن القياس المستخدم هو المستوى ٣.

١/٢٩ تدرج القيمة العادلة

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
استثمارات بالقيمة العادلة				
- من خلال حقوق الملكية	٨٥٨,٨٥٤	-	٩٩,٤٥٨	٩٥٨,٣١٢
- من خلال الدخل	٢,٦٨٧	-	٤٢٣,٣٤٠	٤٢٦,٠٢٧
الاستثمار في العقارات التي يتم تنفيذها بالقيمة العادلة	-	-	٢٢٥,٣٦٨	٢٢٥,٣٦٨
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة	٧٧,٨٢١	-	١٦١,٩١٤	٢٣٩,٧٣٥
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية	(١٣,١٤٥)	-	-	(١٣,١٤٥)
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها من خلال بيان التغيرات في الدخل الموحد	(٢٢,١٠٣)	-	(٢٤,٧٣٥)	(٤٦,٨٣٨)
٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
استثمارات بالقيمة العادلة				
- من خلال حقوق الملكية	١٨٨,٨٥٣	-	٩٦,٩٠٣	٢٨٥,٧٥٦
- من خلال بيان الدخل	-	-	١٢١,٧٩٨	١٢١,٧٩٨
استثمارات في عقارات مدرجة بالقيمة العادلة	-	-	٢٢٦,٣٦٨	٢٢٦,٣٦٨
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة	٨٥,٧٣١	-	-	٨٥,٧٣١
٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	(١,٥٨٨)	-	-	(١,٥٨٨)
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد	(١,٤٧١)	-	(٤,٥٦٥)	(٦,٠٣٦)

الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة كما هو مبين في الإيضاح ٢٨ تنتمي إلى المستوى ٢ من تدرج القيمة العادلة.

تتساوى القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مع قيمتها الدفترية، وبالتالي فهي غير مدرجة في جدول تدرج القيمة العادلة، فيما عدا الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة ١٧٠,٧ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٨٤,٦ مليون ريال قطري) والتي تم اشتقاقها باستخدام المستوى ٢ من تدرج القيمة العادلة.

تضمنت طرق التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ للاستثمارات بالمستوى ٣ طريقة التدفقات النقدية المخصومة وطريقة السوق. ويلخص الجدول التالي المدخلات المستخدمة في طريقة التدفقات النقدية المخصومة:

	طريقة التقييم	المدخلات المستخدمة	معدل المدخلات ٢٠٢٢	معدل المدخلات ٢٠٢١
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التدفقات النقدية المخصومة	معدل النمو	**١,٥% إلى ٣,٥%**	١% إلى ٣%
		معدل الخصم	**١٢,٩% إلى ١٤,٩%**	١١% إلى ١٣%

الحركة في المستوى ٣ للأدوات المالية

يبين الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والمبلغ الختامي في استثمارات المستوى ٣ المسجلة بالقيمة العادلة:

	في ١ يناير ٢٠٢٢	إجمالي الخسائر المسجلة في بيان الدخل الموحد	إضافات	(المبيعات) / التحويلات	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
استثمارات في أسهم ملكية					
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**٩٦,٩٠٣**	-	٨,٣٧٢	(٥,٨١٧)	**٩٩,٤٥٨**
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**١٢١,٧٩٨**	(١١,٢٣٩)	٤٧٤,٦٩٥	-	**٥٨٥,٢٥٤**
	٢١٨,٧٠١	(١١,٢٣٩)	٤٨٣,٠٦٧	(٥,٨١٧)	**٦٨٤,٧١٢**

	في ١ يناير ٢٠٢١	إجمالي الخسائر المسجلة في بيان الدخل الموحد	إضافات	(المبيعات) / التحويلات	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
استثمارات في أسهم ملكية					
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٥٠,٥٢٦	-	٣٤,٩٤٧	١١,٤٣٠	٩٦,٩٠٣
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٢٢,٨٩٠	(١,٠٩٢)	-	-	١٢١,٧٩٨
	١٧٣,٤١٦	(١,٠٩٢)	٣٤,٩٤٧	١١,٤٣٠	٢١٨,٧٠١

التحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣

لم يكن هناك تحويلات بين المستويات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: لا شيء).

٣٠. المعلومات القطاعية

لأغراض إدارية، فإن المجموعة لديها ثلاثة قطاعات أعمال واسعة على النحو المبين أدناه. تعرض قطاعات الأعمال منتجات وخدمات مختلفة ويتم إدارتها بشكل منفصل وفقا لهيكل إدارة المجموعة لإصدار التقارير الداخلية. تقوم الإدارة بالمراجعة الدورية للتقارير الداخلية التي تصدر عن كل قطاع من قطاعات الأعمال. يوضح الملخص التالي العمليات في كل قطاع من قطاعات أعمال المجموعة:

الاستثمارات البديلة

يتضمن قطاع أعمال الاستثمارات البديلة بالمجموعة الاستثمارات المباشرة في أعمال رأس المال الاستثماري وأسهم حقوق الملكية الخاصة. أعمال الاستثمارات البديلة مسؤولة بصفة أساسية عن اقتناء المساهمات الكبيرة أو الهامة بتمثيل في مجلس الإدارة في شركات مدارة بصورة جيدة وموجودات لها مراكز سوقية قوية وثابتة واحتمالات نمو وتوسع. يعمل الفريق كشركاء مع إدارة الشركة المستثمر فيها لتوفير القيمة من خلال تعزيز الأداء التشغيلي والمالي بغرض مضاعفة العائدات. يسعى هذا القطاع إلى فرص الاستثمار في قطاعات النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافة إلى الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب شرق آسيا، ولكنه يظل يتصيد كذلك عروض الاستثمارات المغرية خارج المناطق الجغرافية المشار إليها.

الأعمال المصرفية الخاصة

يشمل قطاع الأعمال المصرفية الخاصة بالمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة، الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وخدمات الخزينة وإدارة الاستثمارات. يستهدف قسم الخدمات المصرفية الخاصة المؤهلة عملاء من أصحاب الثروات الكبيرة ممن لديهم منتجات سوق متوافقة مع الشريعة والخدمات التي تلبي المتطلبات الشخصية، والأعمال التجارية والثروة. تتضمن الخدمات المقدمة من قسم الخدمات المصرفية الخاصة الاستشارات، وحسابات الودائع، والوساطة المالية والصناديق والاستثمارات، ومنتجات خزينة الفوركس، التمويلات النمطية البسيطة والمتخصصة، وخدمات النخبة. تقدم دائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات حسابات الودائع وحلول التمويل المتخصصة للشركات في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة على نطاق أوسع للقطاعات والتطبيقات التي توفرها حاليا البنوك الإقليمية. دائرة الخزانة تقدم استثمارات سائلة على المدى القصير ومنتجات العملات الأجنبية للعملاء من البنوك، واستخدام سيولة البنك وكذلك القيام بتطوير المنتجات وبلورة الأفكار في شكل تصورات.

أخرى

يشمل هذا القطاع استثمارات عقارية يحصل البنك منها على إيرادات إجارة. يتم أيضًا تراكم التكلفة ذات الصلة، بما في ذلك تكلفة التمويل للاستثمارات العقارية بهذا القطاع.

يتم تضمين المعلومات بشأن النتائج والموجودات والمطلوبات من كل قطاع وارد بالتقرير أدناه. يتم قياس الأداء على أساس أرباح القطاع قبل الضريبة، حسبما وردت في تقارير الإدارة الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل الإدارة.

موجودات ومطلوبات القطاعات

لا تتابع المجموعة قطاعات على أساس موجودات ومطلوبات القطاع ولا تمتلك معلومات مفصلة عنها. ونتيجة لذلك، لا يتم عرض إفصاح موجودات ومطلوبات القطاع في هذه البيانات المالية الموحدة.

فيما يلي المعلومات حول قطاعات التشغيل:

	الاستثمارات البديلة	الأعمال المصرفية الخاصة	أخرى	الإجمالي
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
الإيرادات				
إيرادات من موجودات تمويلية	٣,٥١٦	٦,٣٤٦	-	٩,٨٦٢
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	٢٩,٠٦٠	-	٢٩,٠٦٠
الربح من التزامات التمويل	-	(٦,٣١٦)	-	(٦,٣١٦)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	٣,٥١٦	٢٩,٠٩٠	-	٣٢,٦٠٦
إيرادات رسوم	٢١,٧٣٥	٤٢,٩٤٧	-	٦٤,٦٨٢
توزيعات الأرباح	٢,١٠٤	١٣,٢٧٨	-	١٥,٣٨٢
الربح من استثمارات الصكوك	-	٣٠,٢٩٨	-	٣٠,٢٩٨
خسارة من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(١٨,٩٨٩)	(٧,٩٠٩)	-	(٢٦,٢٩٨)
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	(١,٠٠٠)	-	-	(١,٠٠٠)
خسارة من استبعاد استثمارات صكوك	-	(١,٥٢٣)	-	(١,٥٢٣)
ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	٢٥,٦٥٧	-	٢٥,٦٥٧
خسارة من التسوية المبكرة لموجودات تمويلية	(١,٥٠٨)	-	-	(١,٥٠٨)
صافي أرباح/ (خسائر) صرف العملات الأجنبية	(١,٣٦٧)	١٠,٨٣٤	-	٩,٤٦٧
إيرادات أخرى، بالصافي	٩,٤٢٨	١٢	١١,١٨١	٢٠,٦٢١
إجمالي الإيرادات قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٣,٩١٩	١٤٢,٦٨٤	١١,١٨١	١٦٧,٧٨٤
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	(٥٢,١٤٤)	-	(٥٢,١٤٤)
إجمالي الدخل	١٣,٩١٩	٩٠,٥٤٠	١١,١٨١	١١٥,٦٤٠
المصروفات				
تكاليف الموظفين	(٢,١٧٤)	(٥٦,٦٤٣)	-	(٥٨,٨١٧)
استهلاك وإطفاء	(١,٠٣٤)	(٣,٦٢١)	(٥١٧)	(٥,١٧٢)
مصاريف تشغيلية أخرى	(٨,٣٥٣)	(٣١,٣٢٣)	(٢,٠٨٨)	(٤١,٧٦٤)
إجمالي المصروفات	(١١,٥٦١)	(٩١,٥٨٧)	(٢,٦٠٥)	(١٠٥,٧٥٣)
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	٢١,٢٢٤	٤٠,١٥١	-	٦١,٣٧٥
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى، بالصافي	-	٩,٤٢٥	-	٩,٤٢٥
صافي الدخل قبل ضريبة الدخل	٢٣,٥٨٢	٤٨,٥٢٩	٨,٥٧٦	٨٠,٦٨٧
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-	-
صافي الدخل من العمليات المستمرة	٢٣,٥٨٢	٤٨,٥٢٩	٨,٥٧٦	٨٠,٦٨٧
العمليات المتوقفة				
ربح من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	-	٣,٧٩٧	-	٣,٧٩٧
صافي الربح	٢٣,٥٨٢	٥٢,٣٢٦	٨,٥٧٦	٨٤,٤٨٤

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الاستثمارات البديلة	الأعمال المصرفية الخاصة	أخرى	الإجمالي
الإيرادات				
إيرادات من موجودات تمويلية	٦,١٩٠	٨,٢٤٣	-	١٤,٤٣٣
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	٢,٧٧٠	-	٢,٧٧٠
الربح من الالتزامات التمويلية	-	(٣,٠٠٢)	-	(٣,٠٠٢)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	٦,١٩٠	٨,٠١١	-	١٤,٢٠١
إيرادات رسوم	-	٣١,٥٠٠	-	٣١,٥٠٠
توزيعات الأرباح	-	١٢,٦٢٤	-	١٢,٦٢٤
الربح من استثمارات الصكوك	-	١٢,٣٧٤	-	١٢,٣٧٤
خسارة من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(١,٧٦٥)	(١,٤٧١)	-	(٣,٢٣٦)
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	(٢,٨٠٠)	-	-	(٢,٨٠٠)
ربح من بيع استثمارات الصكوك	-	٧٨٨	-	٧٨٨
ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٥٣,٩٨٢	١٢١,١٤١	-	١٧٥,١٢٣
صافي ربح / (خسارة) من صرف العملات الأجنبية	٧٢	(٢,٥٨٦)	-	(٢,٥١٤)
إيرادات أخرى	-	٣,٨٧٩	٧,٥٢٧	١١,٤٠٦
إجمالي الإيرادات قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	٥٥,٦٧٩	١٨٦,٢٦٠	٧,٥٢٧	٢٤٩,٤٦٦
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	(٢٢,٧٥٤)	-	(٢٢,٧٥٤)
إجمالي الدخل	٥٥,٦٧٩	١٦٣,٥٠٦	٧,٥٢٧	٢٢٦,٧١٢
المصروفات				
تكاليف الموظفين	(١,٣٦٤)	(٥٤,٤٦٢)	-	(٥٥,٨٢٦)
استهلاك وإطفاء	(٦٥٣)	(٢,٢٨٤)	(٣٢٦)	(٣,٢٦٣)
مصاريف تشغيلية أخرى	(٥,٠٧٤)	(١٩,٠٢٩)	(١,٢٦٩)	(٢٥,٣٧٢)
إجمالي المصروفات	(٧,٠٩١)	(٧٥,٧٧٥)	(١,٥٩٥)	(٨٤,٤٦١)
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	١,٥٣٩	(٨,٩١٣)	-	(٧,٣٧٤)
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى، بالصافي	(٢,٤١٨)	(٩,٦٥٣)	-	(١٢,٠٧١)
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	٤٧,٧٠٩	٦٩,١٦٥	٥,٩٣٢	١٢٢,٨٠٦
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-	-
صافي الربح من العمليات المستمرة	٤٧,٧٠٩	٦٩,١٦٥	٥,٩٣٢	١٢٢,٨٠٦
العمليات المتوقفة				
خسارة من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	-	(٥٧,٩٩٩)	-	(٥٧,٩٩٩)
صافي الربح	٤٧,٧٠٩	١١,١٦٦	٥,٩٣٢	٦٤,٨٠٧

معلومات القطاعات الجغرافية

تقوم المجموعة حاليا بمراقبة عملياتها في سوقيين جغرافيين وهما دولة قطر ودول أخرى. يوضح الجدول التالي توزيع صافي الدخل للمجموعة حسب القطاعات الجغرافية بناءً على الموقع الذي تم فيه تسجيل العملية خلال السنة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	قطر	دول أخرى	الإجمالي
الإيرادات			
إيرادات من موجودات تمويلية	٦,٣٤٦	٣,٦١٥	**٩,٨٦٢**
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٩,٠٦٠	-	**٢٩,٠٦٠**
الربح من التزامات تمويلية	(٦,٣١٦)	-	**(٦,٣١٦)**
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	٢٩,٠٩٠	٣,٦١٥	**٣٢,٦٠٦**
إيرادات رسوم	٤٣,٩٣٤	٢٠,٧٤٨	**٦٤,٦٨٢**
إيرادات توزيعات أرباح	٤,٠٣٥	١١,٣٤٧	**١٥,٣٨٢**
ربح من الاستثمارات في الصكوك	١,٧٢٢	٢٨,٥٧٦	**٣٠,٢٩٨**
خسارة من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(٧,٩٠٩)	(١٨,٩٨٩)	**(٢٦,٨٩٨)**
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	(١,٠٠٠)	-	**(١,٠٠٠)**
خسارة من بيع استثمارات صكوك	(١,٥٢٣)	-	**(١,٥٢٣)**
ربح من بيع استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٢٥,٦٥٧	-	**٢٥,٦٥٧**
خسارة من التسوية المبكرة لموجودات تمويلية	(١,٥٠٨)	-	**(١,٥٠٨)**
صافي ربح من صرف العملات الأجنبية	٩,٤٦٧	-	**٩,٤٦٧**
إيرادات أخرى، بالصافي	٢٠,٦٢١	-	**٢٠,٦٢١**
إجمالي الدخل قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار	١٢٢,٥٨٦	٤٥,١٩٨	**١٦٧,٧٨٤**
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	(٥٢,١٤٤)	-	**(٥٢,١٤٤)**
إجمالي الدخل	٧٠,٤٤٢	٤٥,١٩٨	**١١٥,٦٤٠**
المصروفات			
تكاليف الموظفين	(٥٨,٨١٧)	-	**(٥٨,٨١٧)**
استهلاك وإطفاء	(٥,١٧٢)	-	**(٥,١٧٢)**
مصروفات تشغيلية أخرى	(٤١,٧٦٤)	-	**(٤١,٧٦٤)**
إجمالي المصروفات	(١٠٥,٧٥٣)	-	**(١٠٥,٧٥٣)**
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	٤١,١٣١	٢٠,٢٤٤	**٦١,٣٧٥**
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى، بالصافي	٩,٤٢٥	-	**٩,٤٢٥**
صافي الربح من العمليات المستمرة	١٥,٢٤٥	٦٥,٢٤٤	**٨٠,٦٨٧**
العمليات المتوقفة			
ربح من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	-	٣,٧٩٧	**٣,٧٩٧**
صافي الربح	١٥,٢٤٥	٦٩,٢٣٩	**٨٤,٤٨٤**

تقوم المجموعة حاليا بمراقبة عملياتها في سوقيين جغرافيين وهما دولة قطر ودول أخرى. يوضح الجدول التالي توزيع صافي الدخل للمجموعة حسب القطاعات الجغرافية بناءً على الموقع الذي تم فيه تسجيل العملية خلال السنة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	قطر	دول أخرى	الإجمالي
الإيرادات			
إيرادات من موجودات تمويلية	٨,٢٤٣	٦,١٩٠	١٤,٤٣٣
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢,٧٧٠	-	٢,٧٧٠
ربح من التزامات تمويلية	(٣,٠٠٢)	-	(٣,٠٠٢)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	٨,٠١١	٦,١٩٠	١٤,٢٠١
إيرادات رسوم	١٣,٠٨٦	١٨,٤١٤	٣١,٥٠٠
إيرادات توزيعات أرباح	٣,٠٤٤	٩,٥٨٠	١٢,٦٢٤
الربح على الاستثمارات في الصكوك	٣,٠١٧	٩,٣٥٧	١٢,٣٧٤
خسارة من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(١,٤٧١)	(١,٧٦٥)	(٣,٢٣٦)
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	(٢,٨٠٠)	-	(٢,٨٠٠)
ربح من بيع استثمارات صكوك	٧٨٨	-	٧٨٨
ربح من بيع استثمارات في حقوق ملكية	١٢٠,١٤٥	٥٤,٩٧٨	١٧٥,١٢٣
صافي خسائر صرف العملات الأجنبية	(٢,٥١٤)	-	(٢,٥١٤)
إيرادات أخرى، بالصافي	١١,٤٠٦	-	١١,٤٠٦
إجمالي الدخل قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار	١٥٢,٧١٢	٩٦,٧٥٤	٢٤٩,٤٦٦
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	(٢٢,٧٥٤)	-	(٢٢,٧٥٤)
إجمالي الدخل	١٢٩,٩٥٨	٩٦,٧٥٤	٢٢٦,٧١٢
المصروفات			
تكاليف الموظفين	(٥٥,٨٢٦)	-	(٥٥,٨٢٦)
استهلاك وإطفاء	(٣,٢٦٣)	-	(٣,٢٦٣)
مصروفات تشغيلية أخرى	(٢٥,٣٧٢)	-	(٢٥,٣٧٢)
إجمالي المصروفات	(٨٤,٤٦١)	-	(٨٤,٤٦١)
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	(٨,٠٠٧)	٦٣٣	(٧,٣٧٤)
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى، بالصافي	(١٢,٠٧١)	-	(١٢,٠٧١)
صافي الربح من العمليات المستمرة	٢٥,٤١٩	٩٧,٣٨٧	١٢٢,٨٠٦
العمليات المتوقفة			
B٠خسارة من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	-	(٥٧,٩٩٩)	(٥٧,٩٩٩)
صافي الربح للسنة	٢٥,٤١٩	٣٩,٣٨٨	٦٤,٨٠٧

الجوائز

تصنيف مجلة يوروموني للمؤسسات الرائدة في السوق

حصل بنك لِشا على أربع فئات مرموقة ضمن تصنيفات مجلة يوروموني للمؤسسات الرائدة في السوق ٢٠٢٢، ما يؤكد على دور البنك كمؤسسة رائدة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في قطر. كما نال البنك اعتماداً «عالي التقدير» لمبادراته في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، واعتماداً «بارزاً» لعروض «الحلول الرقمية» و«التمويل الإسلامي» التي يقدّمها.

جوائز مجلة الأعمال الدولية

حصل بنك لِشا على جائزة أفضل بنك للشركات والاستثمار في قطر لعام ٢٠٢٢، والرائد في مجال الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية - قطر ٢٠٢٢ تقديراً لجهوده في القطاع المالي. وكذلك، استلم الرئيس التنفيذي للبنك السيد عبدالرحمن توتونجي جائزة أفضل رئيس تنفيذي لبنك استثماري في قطر ٢٠٢٢ من مجلة الأعمال الدولية.